



دولة ماليزيا
وزارة التعليم العالي (KPT)
جامعة المدينة العالمية
كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الفقه

صيغ الأمر والنهي في أحاديث فقه العبادات من
صحيح مسلم
وأثرها في الأحكام الفقهية دراسة تطبيقية
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

إعداد

إبراهيم عزيز الرحمن بزرق مهر

MUF09190084

تحت إشراف فضيلة الدكتور
حاتم عبدالعظيم أبو الحسب علي
كلية العلوم الإسلامية – قسم أصول الفقه
العام الجامعي: 1432 هـ - 2011 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإقرار

أقرت جامعة المدينة العالمية بماليزيا بحث الطالب: إبراهيم عزيز الرحمن بزرق مهر من السادة الآتية
أسمائهم:

الدكتور حاتم عبدالعظيم أبو الحسب
المشرف

الدكتور عبدالناصر خضر ميلاد
الممتحن الداخلي

الدكتور محمد نبيل غنايم
الممتحن الخارجي

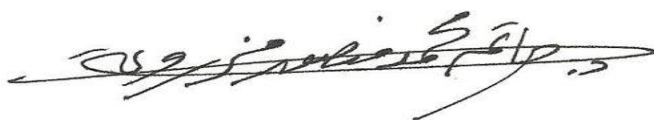
الرئيس

أحمد علي محمد
Ahmed Ali Mohamed

Approval page

Dissertation of (Ibrahim Azuzir Rehman Buzerq Meher) has been approved by the following:

Supervisor

A handwritten signature in black ink, appearing to be in Arabic script, with a long horizontal stroke extending to the right.

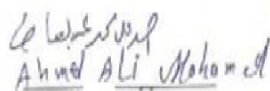
Internal examiner

A handwritten signature in black ink, appearing to be in Arabic script, with a long horizontal stroke extending to the right.

External examiner

A handwritten signature in black ink, appearing to be in Arabic script, with a long horizontal stroke extending to the right.

Chairman

A handwritten signature in black ink, appearing to be in Arabic script, with a long horizontal stroke extending to the right.
Ahmed Ali Mohamed

إعلان

أقر أنا إبراهيم عزيز الرحمن بزرق مهر بأن هذا البحث هو من عملي الخاص: قمت
بجمعه ودراسته، وقد عزوت النقل والاقتباس إلى مصادره

اسم الطالب: إبراهيم عزيز الرحمن بزرق مهر

التوقيع: 

التاريخ: 1433/12/10هـ

Declaration

I hereby declare that this documentation is the result of my own investigation, and I have mentioned to the resource where I have do quoted.

Student name: Ibrahim Azizur Rehman Buzerq Meher

Sign: 

Date: 10/12/1433 A.H

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع، وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع 2009 محفوظة

إبراهيم عزيز الرحمن بزرق مهر

صيغ الأمر والنهي في أحاديث فقه العبادات من صحيح مسلم

وأثرها في الأحكام الفقهية دراسة تطبيقية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

1- يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

2- يحق لجامعة المدينة الإفادة من هذا البحث بشتى الوسائل، وذلك لأغراض تعليمية، وليس لأغراض تجارية أو تسويقية.

3- يحق لمكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار

الاسم: إبراهيم عزيز الرحمن بزرق مهر.

التوقيع: 

التاريخ 1433/12/10 هـ

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه
ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين... أما بعد

فلقد عشت مع هذا البحث، وقسمته إلى تمهيد، وبابين، وخاتمة.

التمهيد: التعريف بالإمام مسلم، وبكتابه.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالإمام مسلم.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بصحيح الإمام مسلم.

وفيه مطلبان.

المطلب الأول: اسم الكتاب، وعدد أحاديثه، ودرجتها.

المطلب الثاني: الشروح والخواشي التي خدمت الكتاب.

الباب الأول: دراسة أصولية مختصرة للأمر والنهي وفيه فصلان .

الفصل الأول: الأمر وفيه ثمانية مباحث

المبحث الأول: تعريف الأمر لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: هل للأمر صيغة تخصه أم لا؟

المبحث الثالث: صيغ الأمر.

المبحث الرابع: معاني صيغ الأمر

المبحث الخامس: ماذا يفيد الأمر المجرد؟

المبحث السادس: هل الأمر المطلق يقتضي فعل المأمور به على الفور؟

المبحث السابع: هل الأمر المطلق يقتضي التكرار.

المبحث الثامن: ما يصرف به الأمر عن الوجوب إلى غيره.

الفصل الثاني: النهي وفيه خمسة مباحث.

المبحث الأول: تعريف النهي لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: صيغة النهي.

المبحث الثالث: المعاني التي تراد بالنهي، وعلى أيها يحمل النهي إن كان مجرداً عن القرينة؟

المبحث الرابع: حالات النهي.

المبحث الخامس: هل يصح الفعل عند انفكاك جهة النهي عن جهة الأمر؟

الباب الثاني: صيغ الأمر والنهي في أحاديث فقه العبادات من صحيح مسلم، وأثرها في

توجيه الأحكام، وفيه فصلان.

الفصل الأول: صيغ الأمر في الأحاديث وأثرها في توجيه الحكم الفقهي وفيه مبحثان .

المبحث الأول: ما ورد على صيغة فعل الأمر (افعل).

المبحث الثاني: ما ورد على صيغة الفعل المضارع المتصل بلام الأمر (لتفعل).

الفصل الثاني: صيغة النهي في الأحاديث وأثرها في توجيه الحكم الفقهي

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

Abstract

Praise be to Allah, and peace and blessings be upon our master
Muhammad Sadiq the Secretary, and his family and companions
on their way to the wire

.and the Day of Judgement ... The yet

I have lived with this research, and it includes boot and two
chapter and conclusion.

Boot: introduction Imam Muslim and his book. Includes:

First topic: Imam Muslim biography, includes:

Section one: his name, and birth, and death.

Section two: his growing up and study.

section three: his teachers and students.

Section four: scholars compliments.

Section five: his books.

Second topic: introduction Muslims book, includes:

Section one: book's name, and number of Ahadith, and its
degree.

Section two: explanations that served the book.

Chapter one: brief study of Amr and Nahi.

First topic: AL-Amr, includes:

Section one: Amr definition.

Section two: is there a special phrase for Amr?

Section three: Amr phrases.

Section four: meanings of the Amr phrases.

Section five: what is mere Amr for?

Section six: does the mere Amr require immediate action?

Section seven: does the mere Amr require repetition?

Section eight: what do distract the Amr phrase obligatory to
other meaning.

Chapter two: AL-Nahi, includes:

Section one: AL-Nahi definition.

Section two: AL-Nahi phrase.

Section three: AL-Nahi meanings, and what does mere AL-
Nahi mean?

Section four: AL-Nahi cases.

Section five: Is it correct to act when abruption hand forbidding it.

Chapter two: Amr and AL-nahi phrases in jurisprudence worship Ahadith from Sahih Muslim, and its impact.

First topic: Amr phrases and its impact.

Section one: phrases in (Ifal) format.

Section two: phrases in (letfal) format.

Second topic: AL-Nahi phrase and its impact.

Conclusion

الإهداء

إلى من حملتني جنيناً، ورعتني صغيراً، وربتني
بالحب والعطف والحنان، إلى والدي أمد الله في
عمرها في طاعته.

إلى من ضحى بوقته وجهده وراحته
لإسعادي، وتعليمي، إلى والدي أمد الله في عمره
في طاعته.

إلى زوجتي، التي تحملت تبعات انشغالي
فصبرت وصابرت.

إلى ولدي وبنتي، قرة عيني، وراحة نفسي،
أنبتهما الله نباتاً حسناً، ووفقهما في الدنيا
وأسعدهما في الآخرة.

إليكم جميعاً... أساتذة... وزملاء... وقراء

الشكر والتقدير.

الحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً الذي تفضل علىّ بنعمه التي لا تعد ولا تحصى، أحمدته تعالى إذ هدايني وأعانني ووفقني وفتح عليّ وعلمني ما لم أكن أعلم، وكان فضله عليّ عظيماً. وأصلي وأسلم على نبينا محمد الذي هدانا الله به بعد الضلالة، وأنقذنا به من الهلكة فجزاه الله خير ما جزى به نبياً عن أمته، وصلى الله على سائر الأنبياء أفضل الصلاة وأزكى التسليمات. فاعترافاً بفضل أهل الفضل شكراً وتبجيلاً، أشكر مشرفي وأستاذي التقدير صاحب الخلق العالي، والسمت الوقور فضيلة الدكتور حاتم عبدالعظيم أبو الحسب علي، الذي قبل بالإشراف على رسالتي، وفتح لي قلبه، وقد استفدت من توجيهاته وملحوظاته فكان لذلك أكبر الأثر في إثراء هذا البحث، وإخراجه إلى الواقع، فجزاه الله عني وعن إخواني الباحثين السابقين واللاحقين خير ما جزى مشرفاً عن طلابه، هو خير مسؤول وأفضل مأمول.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة منسوبي جامعة المدينة العالمية، ذلك الصرح العلمي العامر الذي فتح لطلاب العلم آفاق المعرفة، وأخذت بأيديهم لإكمال مسيرتهم التعليمية. والشكر كذلك لكل من قدم لي من جهده ووقته فأسدى إليّ معروفاً، أو وفر لي مرجعاً، أو نبهني على خطأ، أو أشار عليّ برأي سديد، أو دعا لي بدعوة صادقة.

أسأل الله العليّ القدير أن يجعل كل ما قاموا به عملاً صالحاً وعلماً نافعاً يجرى أجره إلى يوم القيامة هو خير مسؤول والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والله أعلم وأجل.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، إله الأولين والآخرين، وخالق الخلق أجمعين، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، وحجة على العباد إلى يوم الدين، وعلى آله وصحبه الذين ساروا على نهجه إلى يوم الدين أما بعد..

فإن غاية الإنسان في هذه الدنيا تحقيق العبودية لله رب العالمين، التي عليها تدور رحي الرسالات السماوية كلها، ولا سبيل للإنسان إلى تصحيح عباداته إلا عن طريق العلم المتلقى عن نصوص كتاب رب العالمين، أو عن أحاديث سيد المرسلين عليه من ربي أفضل الصلاة وأتم التسليم، فمن عبد الله بلا علم فقد ضل، ومن خالف ما علمه فقد غضب الله عليه، والله سبحانه وتعالى أمرنا أن نسأله في كل صلاة أن ينجبنا طريق المغضوب عليهم والضالين.

وكتاب الإمام مسلم، ثاني دواوين السنة، قد حرص فيه مؤلفه على انتقاء الأحاديث الصحيحة، فوفق رحمه الله لذلك فجاء كتابه في أحسن حلة وأبهاها.

وهو ثاني كتاب من كتب السنة، يفزع إليه الناس عند الاستدلال ومواطن النزاع والجدال، وكان للعلماء قواعد أصولية معتبرة يعمل بها عند استخراج الأحكام من أحاديثه، ولما لهذه القواعد من أهمية في فهم النص الفهم الصحيح أحببت أن يكون موضوع بحثي للماجستير في دراسة أثر صبيغ الأمر والنهي في توجيه الأحكام بدراسة أحاديث فقه العبادات من هذا السفر المبارك، وجعلت عنوانه:

صبيغ الأمر والنهي في أحاديث فقه العبادات من صحيح مسلم وأثرها في الأحكام الفقهية

ومن الله أسأل العون، وأستمد منه التوفيق، وأسأله حسن القصد فهو المولى المعين، وهو حسبي ونعم الوكيل، وأصلي وأسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

1- أن كتاب الإمام مسلم من أهم المراجع التي يرجع إليها الناس في استدلالاتهم، فلا بد من توضيح للقواعد الأصولية التي يمكن الاستناد إليها عند الاستدلال، ومن تلك القواعد الأصولية صيغ الأمر والنهي.

2- هذه الدراسة إن شاء الله ذات نتائج حميدة ومفيدة للكاتب ومكتبة أصول الفقه الإسلامي، ومكتبة الفقه الإسلامي؛ لأنها في الحقيقة دراسة أصولية مقارنة لموضوع صيغ الأمر والنهي تبين أثر هذه الصيغ في الحكم الفقهي في الأحاديث المراد دراستها.

3- تعلق الموضوع بدراساتي في قسم أصول الفقه تعلقاً مباشراً.

وأرجو من الله تعالى أن يعلمني ما ينفعني، وأن ينفعني بما علمني، وأن يجزل لي ولأصحاب السعادة الدكاترة الفضلاء الأجر والثوبة.

أهداف البحث

1- دراسة ما ورد من صيغ الأمر والنهي المتعلقة بالأحكام في أحاديث فقه العبادات من صحيح الإمام مسلم.

2- بيان آثارها في الأحكام الفقهية.

الدراسات السابقة

لم أقف على حد اطلاعي على بحث سابق في الموضوع.

حدود هذا البحث

سیكون الجهد في هذا البحث منصّباً على جزء الحديث الذي وردت فيه صیغة الأمر أو النهی، بدراسة الحكم الفقهي المتضمن في الحديث متبوعاً ببيان أثرها في الحكم الفقهي.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة وتمهید وبابین، وخاتمة وهي كما يلي.

المقدمة وتشمل:

1-أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

2-أهداف البحث.

3-الدراسات السابقة.

4-حدود البحث.

5-خطة البحث.

6-المنهج المتبع في البحث.

التمهید: التعریف بالإمام مسلم، وبكتابه.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعریف بالإمام مسلم.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بصحيح الإمام مسلم.

وفيه مطلبان.

المطلب الأول: اسم الكتاب، وعدد أحاديثه، ودرجتها.

المطلب الثاني: الشروح والحواشي التي خدمت الكتاب.

الباب الأول: دراسة أصولية مختصرة للأمر والنهي وفيه فصلان .

الفصل الأول: الأمر وفيه ثمانية مباحث

المبحث الأول: تعريف الأمر لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: هل للأمر صيغة تخصه أم لا؟

المبحث الثالث: صيغ الأمر.

المبحث الرابع: معاني صيغ الأمر

المبحث الخامس: ماذا يفيد الأمر المجرد؟

المبحث السادس: هل الأمر المطلق يقتضي فعل المأمور به على الفور؟

المبحث السابع: هل الأمر المطلق يقتضي التكرار.

المبحث الثامن: ما يصرف به الأمر عن الوجوب إلى غيره.

الفصل الثاني: النهي وفيه خمسة مباحث.

المبحث الأول: تعريف النهي لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: صيغة النهي.

المبحث الثالث: المعاني التي تراد بالنهي، وعلى أيها يحمل النهي إن كان مجرداً عن القرينة؟

المبحث الرابع: حالات النهي.

المبحث الخامس: هل يصح الفعل عند انفكاك جهة النهي عن جهة الأمر؟

الباب الثاني: صيغ الأمر والنهي في أحاديث فقه العبادات من صحيح مسلم، وأثرها في توجيه الأحكام، وفيه فصلان.

الفصل الأول: صيغ الأمر في الأحاديث وأثرها في توجيه الحكم الفقهي وفيه مبحثان .

المبحث الأول: ما ورد على صيغة فعل الأمر (افعل).

المبحث الثاني: ما ورد على صيغة الفعل المضارع المتصل بلام الأمر (لتفعل).

الفصل الثاني: صيغة النهي في الأحاديث وأثرها في توجيه الحكم الفقهي

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العلمية: (فهرس الآيات - فهرس الأحاديث - فهرس الأعلام - فهرس المصادر والمراجع - فهرس الموضوعات).

المنهج المتبع في البحث

المنهج المتبع في إخراج البحث هو (المنهج الاستقرائي التحليلي) وتتمثل مفرداته فيما يأتي:

- 1- جمع النصوص التي وردت فيها صيغة الأمر أو النهي كلا على حدة، وإن وردت أحاديث في نفس الموضوع بصيغة الأمر وأخرى بصيغة النهي أدرجتها كلها في قسم الأمر، وإن وردت أحاديث في نفس الموضوع بصيغة (افعل) وأخرى بصيغة (لتفعل) أدرجتها كلها في قسم صيغة (افعل).
- 2- اقتصر في الدراسة على الصيغ الصريحة فقط للأمر والنهي وهي: (افعل-لتفعل-اسم فعل الأمر- المصدر النائب عن فعل الأمر) للأمر، و(لا تفعل) للنهي، ولم أتعرض لغير الصريح لكثرة الأحاديث؛ حيث بلغ عدد الأحاديث التي وردت فيها صيغ الأمر أكثر من مائتي حديث مع المكرر، أما الأحاديث التي وردت فيها صيغة النهي فقد تجاوزت الخمسين حديثاً.
- 3- دراسة الحكم الفقهي في محل الشاهد دراسة مقارنة.
- 4- بيان أدلة كل فريق.
- 5- توضيح أثر الصيغة في الحكم الفقهي.
- 6- الترجمة لكل علم له قول، دون من يرد ذكرهم عرضاً.
- 7- التعريف بالأماكن والبلدان الوارد ذكرها.
- 8- التعريف بالمصطلحات العلمية.
- 9- تخريج الأحاديث الواردة أثناء البحث تخريجاً علمياً موجزاً فإن كان في الصحيحين أو في أحدهما سوف أكتفي بهما، وإذا كان في غير الصحيحين أو أحدهما فإني سأذكر تخريجه من بقية الكتب الستة، فإن لم أجده فيها فمن غيرها، مراعيًا عدم الإطالة والبعد عن الاستقصاء، مع بيان درجة الحديث من خلال ذكر كلام المتقدمين، فإن لم أجد اكتفيت بذكر كلام أبرز المعاصرين.

10- عند الإحالة إلى صفحة النص المنقول، فإن الإحالة تكون للصفحة التي فيها بدايته، وإن كان هذا النص من صفحات عدة.

11- الالتزام بطبعة واحدة لكل كتاب، والأصل ألا أعدد الطبعات إلا لفائدة كوجود سقط أو تصحيف ونحو ذلك في الطبعة المعتمدة.

والله أسأل أن ينفعنا ويرفعنا بالوحيين، وأن يجعلنا من خدامهما، وأن يرزقنا إخلاص النية وقبول العمل، وأن يهبنا ثواب المسعى إليه والقربى، والله حسبي ونعم الوكيل، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا مزيداً، والحمد لله على فضله ونعمائه حمداً كثيراً.

الباحث

إبراهيم عزيز الرحمن بزرق مهر

التمهيد

التعريف بالإمام مسلم، وبكتابه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالإمام مسلم.

المبحث الثاني: التعريف بصحيح الإمام مسلم.

المبحث الأول

التعريف بالإمام مسلم

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية.

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشان القشيري، نسبة إلى قبيلة من قبائل العرب النيسابوري نسبة إلى موطنه نيسابور - مدينة مشهورة بخراسان -⁽¹⁾

والإمام مسلم عربي ينتمي إلى بني قشير، نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وهي قبيلة معروفة من قبائل العرب⁽²⁾.

ولد سنة (204هـ) بنيسابور، وتوفي بها رحمه الله في شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين عن بضع وخمسين سنة⁽³⁾.

(1) الرازي، محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، ط 1، (الهند، حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية،

1372هـ). (182/1)، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب

الأرنؤوط، محمد نعيم العرقوسي، ط 9، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ) (557/12).

(2) ابن الصلاح، أبو عمرو، صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق بن عبد الله، (دار الغرب الإسلامي، 1404هـ)،

(64/1)، ابن عساكر، علي بن الحسن الشافعي، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمري،

(بيروت: دار الفكر، 1995م)، (100/13).

(3) المزني، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط 1،

(بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ)، (507/27).

المطلب الثاني: نشأته، وطلبه للعلم.

نشأ الإمام مسلم في بيئة علمية طيبة، فقد كان والده من أئمة العلم والعلماء.

قال أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء⁽¹⁾: (وكان أبوه الحجاج بن مسلم من مشيخة أبي -رضي الله عنهما- كما كانت نيسابور آنذاك مركزاً علمياً تزخر بأئمة العلماء)⁽²⁾.

بدأ الإمام مسلم سماع الحديث، وحفظه، وطلبه في سن مبكرة، ذلك بعد حفظه القرآن الكريم، وإمامه بعلوم اللغة اللازمة لهذه المرحلة العلمية من حياته، وكان أول سماع له في سنة ثمان عشرة ومائتين من يحيى بن يحيى التميمي⁽³⁾، وعمره آنذاك اثنتا عشرة سنة، ثم شرع يطوف على شيوخ بلاده وهم الأقرب منهلاً، وهذا ما يتناسب مع آداب طالب العلم في البدء بالأقرب قبل الرحلة إلى الآفاق، فهو أيسر وأقل كلفة، وأقوى تثبتاً وضبطاً⁽⁴⁾.

وكان رحمه الله متواضعاً، يعرف للناس قدرهم، فعن حامد بن أحمد القصار قال: (سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبل رجلك، يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله⁽⁵⁾)⁽⁶⁾.

وكان رحمه الله ينافح عن الإمام البخاري؛ وفاءً له، حتى وقعت له عند بعض من ينافح عنه

(1) الإمام الحافظ أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي الفراء النيسابوري ، ولد بعد الثمانين ومائة، ومات عن نيف وتسعين سنة في أواخر سنة اثنتين وسبعين ومئتين وقيل عاش خمسا وتسعين سنة. الذهبي، سير أعلام النبلاء (606/12).

(2) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (89/58).

(3) يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن بن يحيى بن حماد التميمي الحنظلي أبو زكريا النيسابوري، قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: (ما أخرجت خراسان بعد بن المبارك مثله)، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: (كان ثقة وزيادة)، توفي سنة 226هـ. ابن حجر، تهذيب التهذيب (296/11).

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء (558/12).

(5) العلل : أسباب خفية غامضة قاذحة في الحديث. ابن الصلاح، أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ - 1986م) (90).

(6) البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (102/13).

وحشة في قلوبهم عليه، يقول الخطيب⁽¹⁾: (كان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى بسببه)⁽²⁾.

ولما حصل للإمام البخاري المحنة هجره كل الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلف عن زيارته.

قيل لمحمد بن يحيى⁽³⁾: إن مسلماً على مذهب البخاري، وكان مسلم يسمع من محمد بن يحيى، فقال يوماً في درسه: من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، وخرج من المجلس، وجمع كل ما كتبه من محمد بن يحيى، وجعله على ظهر حمال، وأرسل به إلى محمد بن يحيى، فاستحكمت الوحشة، وعرف حب مسلم للبخاري⁽⁴⁾.

-
- (1) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر الخطيب البغدادي، أحد مشاهير الحفاظ، وصاحب تاريخ بغداد، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، والفقيه والمتفقه، ولد سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، وتوفي يوم الاثنين ضحى من ذي الحجة سنة أربعمائة وثلاث وستين، وله ثنتان وسبعون سنة في حجرة كان يسكنها بدرب السلسلة جوار المدرسة النظامية، وحمل نعشه فيمن حمل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، ودفن إلى جانب قبر بشر الحافي في قبر رجل كان قد أعدده لنفسه، فستل أن يتركه للخطيب، فشح به، ولم تسمح نفسه، حتى قال له بعض الحاضرين: بالله عليك لو جلست أنت والخطيب إلى بشر أيكما كان يجلسه إلى جانبه؟ فقال: الخطيب، فقليل له: فسمح له به فوهبه منه فدفن فيه رحمه الله وسامحه. ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، إكمال الإكمال، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، ط 1، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1410هـ)، (103/1)، ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، (مكتبة المعارف)، (101/12).
- (2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (573/12).
- (3) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذويب الذهلي الحافظ أبو عبد الله النيسابوري الإمام، قال الإمام أحمد: (ما قدم علينا رجل أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى) توفي سنة 258هـ. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط 1، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326)، (511/9).
- (4) البغدادي، تاريخ بغداد (103/13).

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه

أولاً: شيوخه.

سمع بخراسان من: قتيبة بن سعيد⁽¹⁾، ويحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهوية⁽²⁾.

وسمع بالري من: محمد بن مهران الجمال⁽³⁾، وإبراهيم بن موسى الفراء⁽⁴⁾، وأبي غسان محمد بن عمرو زُنيج⁽⁵⁾.

وسمع بمكة من: القعني⁽⁶⁾، -وهو أكبر شيخ له- وسمع بالمدينة من: إسماعيل بن أبي أويس⁽⁷⁾ أويس⁽⁷⁾ وغيرهما⁽⁸⁾.

(1) قتيبة بن سعيد أبو رجاء البغلاي البلخ ي مولى ثقيف، وهو آخر من سمع من ابن لهيعة، وسئل عنه ابن معين، فقال: (ثقة)، وتوفي سنة 240هـ. الرازي، الجرح والتعديل (140/7).

(2) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الإمام أبو يعقوب المروزي بن راهويه، عالم خراسان، قال نعيم بن حماد: (إذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق فاتهمه في دينه)، توفي سنة (238). الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ط 1، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1413 هـ)، (233). ابن حجر، تهذيب التهذيب (216/1).

(3) محمد بن مهران الجمال أبو جعفر الرازي الحافظ، قال أبو بكر الأعمش: (كان شيخ خراسان ثلاثة أولهم قتيبة والثاني محمد بن مهران والثالث علي بن حجر، توفي سنة 239هـ. ابن حجر، تهذيب التهذيب (478/9).

(4) إبراهيم بن موسى الرازي الفراء، قال أبو زرعة: (كتب عنه مائة ألف حديث وهو أتمن من أبي بكر بن أبي شيبة). الذهبي، الكاشف (226).

(5) محمد بن عمرو السواق ويقال السويقي أبو عبد الله البلخي، قال أبو زرعة: (كان شيخا صالحا قدم حاجا)، توفي سنة 236هـ. ابن حجر، تهذيب التهذيب (379/9).

(6) عبد الله بن مسلمة بن قعنب أبو عبد الرحمن المدني، وسئل أبو زرعة عن عبد الله بن مسلمة القعني فقال: (ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه)، توفي سنة 221هـ. الرازي، الجرح والتعديل (181/5)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (32/6).

(7) إسماعيل بن أبي أويس واسم أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أبي عامر الأصبحي حليف عثمان بن عبيد الله التيمي القرشي بن أخت مالك بن أنس كنيته أبو عبد الله يروي عن مالك وسليمان بن بلال روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري مات سنة 226هـ. البسبي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي الثقات، ط 1، (الهند: دائرة المعارف العثمانية بمحيدر آباد الدكن، 1393هـ)، (99/8).

(8) البغدادي، تاريخ بغداد (100/1).

وسمع ببغداد من: أحمد بن حنبل⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾.

وسمع بمصر من: محمد بن ربح⁽³⁾، وعيسى بن حماد⁽⁴⁾، وحرملة بن يحيى⁽⁵⁾، وغيرهم⁽⁶⁾.

ثانياً: تلاميذه (من روى عنه).

قال النووي⁽⁷⁾: (روى عنه جماعات من كبار أئمة عمره وحفاظه وفيه جماعات من درجته، منهم: أبو حاتم الرازي⁽⁸⁾، وأحمد بن سلمه⁽¹⁾، والترمذي⁽²⁾، وأبو بكر بن خزيمة⁽³⁾، وأبو عوانة

(1) أحمد بن محمد بن حنبل، يكنى أبا عبد الله سدوسي من أتقنهم بصري من أهل خراسان، ولد ببغداد، ونشأ بها، ثبت في الحديث، نزه النفس، فقيه في الحديث، متبع، يتبع الآثار، صاحب سنة خير، مات سنة 241هـ. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تاريخ الثقات، ط 1، (دار الباز، 1405هـ)، (49/1)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (75/1).

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (558/12).

(3) محمد بن ربح بن المهاجر بن الحر بن سالم التحيبي، مولا هم، أبو عبد الله المصري، قال أبو سعيد ابن يونس: (ثقة ثبت في الحديث، وكان أعلم الناس بأخبار البلد ووقفه، وكان إذا شهد في دار علم أهل البلد أنها طيبة الأصل) توفي سنة 242هـ. المزي، تهذيب الكمال (203/25).

(4) عيسى بن حماد بن مسلم بن عبد الله التحيبي أبو موسى المصري زغبة، قال أبو داود: (لا بأس به) وقال النسائي: (ثقة)، توفي سنة 248هـ. ابن حجر، تهذيب التهذيب (209/8).

(5) حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران بن قراد التحيبي، أبو حفص المصري، صاحب الشافعي، قال ابن عدي: (قد تبهرت في حديث حرملة وفتشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله)، توفي سنة 244هـ. المزي، تهذيب الكمال (548/5)، الجرجاني، أبو أحمد بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ)، (54/2)..

(6) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (85/58).

(7) يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام بن محمد بن جمعة النووي، الشيخ الإمام العلامة محيي الدين أبو زكريا، تفنن في أصناف العلوم فقها ومتون أحاديث وأسماء رجال ولغة وتصوفا وغير ذلك، من مؤلفاته: رياض الصالحين، شرح صحيح مسلم، التبيان في آداب حملة القرآن، المجموع شرح المذهب، ولد سنة 631هـ وتوفي سنة 676هـ. السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. د. عبد الفتاح محمد الحلوة، ط 2 (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ)، (395/8).

(8) أبو حاتم الرازي، محمد بن إدريس، الحنظلي، كان بارع الحفظ واسع الرحلة، من أوعية العلم، وكان ثقة جارياً في مضمار البخاري، وأبي زرعة الرازي، وكان يقول: (مشيت على قدمي في طلب الحديث أكثر من ألف فرسخ) توفي سنة 277هـ. العكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط 1، (بيروت: دار ابن كثير، 1406هـ)، (321/3).

الاسفرائيني⁽⁴⁾، وآخرون لا يحصون⁽⁵⁾.

ومن تلاميذه: محمد بن مخلد⁽⁶⁾، وأبو العباس محمد بن إسحاق السراج⁽⁷⁾، وإبراهيم بن محمد الفقيه الزاهد⁽⁸⁾، وهو راوية صحيح مسلم⁽⁹⁾.

وتلاميذ الإمام مسلم كثيرون يصعب حصرهم، وهذا مما يدل على علو منزلته وتضلعه في الحديث وعلومه وحسن التربية؛ حتى أقبل عليه طلاب العلم من كل حذب وصوب ينهلون من علمه ويقتدون بأخلاقه وشمائله.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

أثنى عليه ابن عساكر⁽¹⁰⁾ في عبارة موجزة بليغة بقوله: (هو الإمام المبرز، والمصنف المميز،

- (1) أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل النيسابوري، رفيق مسلم في الرحلة، توفي سنة 286هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء (373/13).
- (2) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك وقيل بن السكن السلمي، أبو عيسى الترمذي، أحد الأئمة طاف البلاد وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين، مؤلف السنن، توفي سنة 279هـ. ابن حجر، تهذيب التهذيب (387/9).
- (3) ابن خزيمة الحافظ الكبير أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، قال الدارقطني: (كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظر) توفي سنة 311هـ. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية 1419هـ-1998م)، (207/2).
- (4) يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو عوانة النيسابوري ثم الإسفرائيني، الحافظ، صاحب (المسند الصحيح المخرج على كتاب مسلم بن الحجاج)، توفي سنة 316هـ. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (145/74).
- (5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (562/12).
- (6) محمد بن مخلد بن حفص الإمام المفيد الثقة مسند بغداد أبو عبد الله الدوري العطار الخطيب، كان معروفاً بالثقة والصلاح، توفي سنة 331هـ. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، طبقات الحفاظ، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ)، (346).
- (7) محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي مولا هم النيسابوري، ولد سنة ست عشرة ومائتين، كان من المكثرين الثقات الصادقين الأثبات، عني بالحديث. البغدادي، تاريخ بغداد (56/2)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (213/2).
- (8) إبراهيم بن محمد الفقيه يلقب قلنسوة، حدث بمصر عن يوسف بن موسى القطان، روى عنه الطبراني أيضاً. البغدادي، تاريخ بغداد (87/7).
- (9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (562/12).
- (10) أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الدمشقي الشافعي، ولد سنة خمسين وخمس مائة، توفي في عاشر رجب سنة عشرين وستمائة، وقل من تخلف عن جنازته. الذهبي، سير أعلام النبلاء (187/22).

رحل وجمع وصنف فأوسع⁽¹⁾.

كما أجمع العلماء على جلالته وعلو مرتبته، وعلو كعبه في علم الرجال، وتضلعه في علوم الحديث، ويّين ذلك ودّل عليه النووي حيث قال: (ومن حقق نظره في صحيح مسلم - رحمه الله - علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقلّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره)⁽²⁾.

وقال أبو قريش الحافظ⁽³⁾: (سمعت محمد بن بشار يقول: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعه بالري⁽⁴⁾، ومسلم بن الحجاج بنيسابور⁽⁵⁾، وعبدالله الرازي بسمرقند⁽⁶⁾، ومحمد بن إسماعيل ببخارى⁽⁷⁾).

وقال الذهبي⁽⁸⁾: (هو حجة الإسلام صاحب التصانيف)⁽¹⁾.

- (1) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (85/58).
- (2) النووي، أبو زكريا، محيي الدين بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط 2، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ)، (11/1).
- (3) الإمام العلامة، الحافظ الكبير، أبو قريش محمد بن جمعة بن خلف الفهستاني الأصب، صاحب التصانيف، ولد سنة نيف وعشرين ومائتين، وتوفي بقمستان، سنة ثلاث عشرة وثلاث مائة. الذهبي، سير أعلام النبلاء (304/14).
- (4) بفتح أوله، وتشديد ثانيه، وهي مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن كثيرة الفواكه والخيرات، وكان أهل المدينة ثلاث طوائف: شافعية وهم الأقل، وحنفية وهم الأكثر، وشيعة وهم السواد الأعظم، لأن أهل البلد كان نصفهم شيعة. الحموي، هاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم البلدان، ط 2، (بيروت: دار صادر، 1995م)، (116/3).
- (5) بفتح أوله، وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة معدن الفضلاء ومنبع العلماء وكان المسلمون فتحوها في أيام عثمان بن عفان، رضي الله عنه، في سنة 31 صلحا وبني بها جامعا، وقيل إنما فتحت في أيام عمر، رضي الله عنه، وقد خرج منها من أئمة العلم من لا يحصى. الحموي، معجم البلدان (331/5).
- (6) سمرقند من أجل البلدان وأعظمها قدرا وأشدّها امتناعا وأكثرها رجالا وأشدّها بطلا وأصبرها محاربا وهي نحر الترك اغلقت سمرقند بعد أن افتتحت عدة مرارا لمنعتها وشجاعة رجالها وشدة أبطالها، افتتحها قتيبة بن مسلم الباهلي في أيام الوليد بن عبد الملك وصالح دهاقينها وملوكها، وكان عليها سور عظيم فانهدم فبناه الرشيد أمير المؤمنين. يعقوبي، أحمد ابن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح، البلدان ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (124).
- (7) البغدادي، تاريخ بغداد (322/2).
- (8) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الإمام العلامة الحافظ المقرئ، مؤرخ الإسلام، أبو عبد الله التركماني الفارقي الدمشقي، المعروف بالذهبي، ولد في ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وأجاز له طائفة، وطلب له ثمان عشرة

قال تلميذه ابن سلمه: (رأيت أبا زرعه وأبا حاتم يقدّمان مسلماً بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما)⁽²⁾.

المطلب الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية.

كان الإمام مسلم أحد المكثرين من التصنيف في الحديث، وعلومه المختلفة، فقد ألف عدداً من الكتب النافعة الدالة على سعة علمه وتمكنه من تلك الفنون، ونذكر أشهرها فيما يلي:

- كتاب (المسند الصحيح) المشهور بصحيح مسلم، يقول عنه الإمام: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة⁽³⁾.

- الكنى والأسماء.

- المنفردات والوحدان.

- الطبقات.

- التمييز.

سنة، وسمع ببلاد كثيرة من خلائق يزيدون على ألف ومائتين، قال السبكي: (محدث العصر، وخاتم الحفاظ، القائم بأعباء هذه الصناعة، وحامل راية أهل السنة والجماعة، إمام أهل عصره حفظاً وإتقاناً، وفرد الدهر الذي يدعن له أهل عصره، ويقولون: لا ننكر أنك أحفظنا، وأتقانا، وشيخنا، وأستاذنا، ومخرجنا، وهو على الخصوص سيدي، ومعتدي، وله علي من الجميل ما أحجل وجهي، وملاً يدي، جزاه الله عني أفضل الجزاء، وجعل حظه من غرفات الجنان موفر الإجزاء) توفي في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شعبة، طبقات الشافعية، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1407)، (56/3).

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ (125/2).

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (564/12)، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (89/58).

(3) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم (60)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (566/12).

المبحث الثاني

التعريف بصحيح الإمام مسلم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وعدد أحاديثه، ودرجتها.

المطلب الثاني: الشروح والحواشي التي خدمت الكتاب.

المطلب الأول: اسم الكتاب، وعدد أحاديثه، ودرجتها.

اسم الكتاب: اشتهر هذا الكتاب باسم "صحيح مسلم" وروي عن مسلم - رحمه الله - قوله: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة)⁽¹⁾.

وعدد أحاديثه بلا تكرار نحو أربعة آلاف حديث⁽²⁾.

قال العراقي⁽³⁾: (وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه)⁽⁴⁾.

أما بالمكرر فقليل إنما اثنا عشر ألف حديث وقيل: ثمانية آلاف⁽⁵⁾.

وقد تلت الأمة أحاديث صحيح مسلم بالقبول.

قال أبو إسحاق الإسفرائيني⁽⁶⁾: (أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها)⁽⁷⁾.

(1) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم (67).

(2) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، (دار طيبة)، (109/1).

(3) العراقي عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الكردي الرازياني ثم المصري الشافعي ، توفي سنة 806هـ. أبو الفضل ، محمد بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي المكي ، لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م)، (143).

(4) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (111/1).

(5) الدمشقي، طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط 1، (مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1416هـ)، (234/1).

(6) الإمام الأستاذ، أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران ، الإسفرائيني الأصولي الشافعي، الملقب ركن الدين، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، من تصانيفه: جامع الحلي في أصول الدين والرد على الملحدين، توفي بنيسابور يوم عاشوراء من سنة ثمان عشرة وأربعمائة. الذهبي، سير أعلام النبلاء (353/17).

(7) ابن حجر ، أحمد بن علي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط 1 (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ)، (377/1).

وقال الجويني⁽¹⁾: (لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري، ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق ولا حنثته؛ لإجماع المسلمين على صحتها)⁽²⁾.

يقول ابن حجر⁽³⁾: (لقد حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط، لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس فضّله على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بالمعنى)⁽⁴⁾.

قال الإمام النووي: (وقد قال أبو علي الحسن بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم: إن كتاب مسلم أصح ووافقه بعض شيوخ المغرب، ويصحح أن كتاب البخاري أصح)⁽⁵⁾.

والمراد في قولهم: إن كل ما في الصحيحين صحيح، هو مقاصد الكتاب، وموضوعه، ومتون الأبواب، دون التراجم والأحاديث المعلقة⁽⁶⁾.

(1) أبو المعالي عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد ابن حيويه، الجويني، الفقيه الشافعي الملقب ضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين؛ أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، تفقه في صباه على والده أبي محمد، وكان يعجب بطبعه وتحصيله وجودة قريحته وما يظهر عليه من مخايل الإقبال، فأتى على جميع مصنفات والده وتصرف فيها، حتى زاد عليه في التحقيق والتدقيق، ولما توفي والده قعد مكانه للتدريس، وإذا فرغ منه مضى إلى الأستاذ أبي القاسم الإسكافي الإسفراييني بمدرسة البيهقي حتى حصل عليه علم الأصول توفي سنة ثمان و سبعين وأربعمائة. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر)، (167/3).

(2) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم (86).

(3) أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهاب أبو الفضل الكنائي العسقلاني، القاهري الشافعي، المعروف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه، الحافظ ، ولد في ثاني عشر شعبان سنة 773 هـ بمصر، وتوفي سنة 852 هـ. الشوكاني ، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (بيروت: دار المعرفة)، (87/1).

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (127/10).

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (567/12).

(6) ينظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (26).

المطلب الثاني: الشروح والحواشي التي خدمت الكتاب.

هب العلماء -رحمهم الله- لبيان وتوضيح وشرح الأحاديث التي ساقها مسلم في كتابه؛ لما له من ميزة ومكانة في نفوسهم، ومن هذه الكتب:

- 1 - المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبدالله محمد بن علي بن عمر التميمي.
- 2 - إكمال المعلم، لأبي الفضل القاضي عياض.
- 3 - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لابن الصلاح. -مطبوع-
- 4 - المفهم شرح تلخيص صحيح مسلم، لأبي العباس القرطبي.
- 5 - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي. -مطبوع-
- 6 - إكمال إكمال المعلم، للأبي.
- 7 - مكمل إكمال المعلم، للسنوسي.
- 8 - الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي.
- 9 - وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لعلي بن سليمان البجمعوي.
- 10 - السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج، لصديق خان القنوجي.
- 11 - فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، لشبير العثماني.
- 12 - منة المنعم شرح صحيح مسلم، لصفى الرحمن المباركفوري.

الباب الأول

دراسة أصولية مختصرة للأمر والنهي

وفيه فصلان:

الفصل الأول: الأمر.

الفصل الثاني: النهي.

الفصل الأول: الأمر

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: تعريف الأمر لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: هل للأمر صيغة تخصه أم لا؟

المبحث الثالث: صيغ الأمر.

المبحث الرابع: معاني صيغ الأمر.

المبحث الخامس: ماذا يفيد الأمر المجرد.

المبحث السادس: هل الأمر المطلق يقتضي فعل المأمور به على الفور؟

المبحث السابع: هل الأمر المطلق يقتضي التكرار؟

المبحث الثامن: ما يصرف به الأمر عن الوجوب إلى غيره.

المبحث الأول: تعريف الأمر لغة، واصطلاحاً.

لغة: جاء في معجم مقاييس اللغة: (الهمزة والميم والراء أصول خمسة: الأمر من الأمور، والأمر ضد النهي، والأمر النماء والبركة بفتح الميم، والمعلم، والعجب.

فأما الواحد من الأمور، فقولهم: هذا أمر رضيته، وأمر لا أرضاه، وفي المثل: أمر ما أتى بك، ومن ذلك في المثل: لأمر ما يسود من يسود.

والأمر الذي هو نقيض النهي، قولك: افعل كذا.

وأما النماء، فقال الخليل⁽¹⁾: (الأمر النماء والبركة)، وامرأة أمرة أي مباركة على زوجها، وقد أمر الشيء أي كثر.

وأما المعلم، والموعد، فقال الخليل: (الأمر الموعد).

وأما العجب، فقول الله تعالى: **چئه ئو ئو ئو چ**⁽²⁾⁽³⁾.

ويأتي في اللغة كذلك للفعل⁽⁴⁾، بدليل قوله تعالى: **چي يئ چ**⁽⁵⁾.

اصطلاحاً:

(1) الإمام، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، أحد الأعلام، أخذ عنه سيبويه النحوي، والنضر بن شميل، وهارون بن موسى النحوي، ووهب بن جرير، والأصمعي، وآخرون، وكان رأساً في لسان العرب، ديناً، ورعاً، قانعاً، متواضعاً، كبير الشأن، يقال: إنه دعا الله أن يرزقه علماً لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، وله كتاب العين في اللغة، وكان رحمه الله مفرط الذكاء، ولد سنة مئة، ومات سنة بضع وستين ومائة. الذهبي، سير أعلام النبلاء (429/7).

(2) سورة الكهف، الآية: 71.

(3) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 2، (بيروت: دار الجيل، 1420هـ - 1999م)، مادة "أ م ر" (47/10).

(4) الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، البحر المحيط، تحقيق: الدكتور محمد محمد تامر، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ)، (81/2).

(5) سورة هود، الآية 97.

عرفه ابن قدامة⁽¹⁾ بقوله: الأمر استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء⁽²⁾.

ومعنى (استدعاء) الطلب، وهو جنس دخل فيه كل طلب، سواء كان طلب فعل، أو طلب ترك من المساوي، وهو الالتماس، أو من الأدنى إلى الأعلى، وهو الدعاء، أو من الأعلى إلى الأدنى، وهو الأمر⁽³⁾.

وقولنا: (الفعل) يخرج النهي؛ لأنه طلب ترك.

وقولنا: (بالقول) أخرج الإشارة، والرمز، وبعض الحركات التي تُفهم استدعاء الفعل بغير قول، فهذا يسمى أمراً مجازياً؛ لأن الطلب من لوازم الأمر الحقيقي، والصيغة من لوازم الطلب.

(على وجه الاستعلاء) أي: أن يأتي الأمر متكيفاً بكيفية الترفع عن المأمور، كأمر الله للمخلوقين⁽⁴⁾.

(1) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر، شيخ الإسلام، مصنف المغني، أبو محمد المقدسي، إمام عالم بارع، لم يكن في عصره، بل ولا قبل دهره بمدة أفقه منه، ولد في شعبان سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، وتوفي سنة ست مائة وعشرين. ابن كثير، البداية والنهاية (117/13).

(2) المقدسي، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، تحقيق: د. عبدالعزيز عبدالرحمن السعيد، ط2، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، 1399هـ)، (189).

(3) السيناوي، حسن بن عمر بن عبد الله المالكي، الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، ط1، (تونس: مطبعة النهضة، 1928م)، (57/2). ابن بدران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالحسن التركي، ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ)، (223).

(4) النملة، د. عبدالكريم بن علي، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، ط1، (دار العاصمة، 1417هـ)، (180/5).

والصحيح أنه لا يلزم في الأمر العلو ولا الاستعلاء⁽¹⁾، والدليل على ذلك⁽²⁾:

أولاً: إجماع النحويين على عدم ذكر رتبة بين الأمر والنهي.

قال سيبويه⁽³⁾: (واعلم أن الدعاء بمثالة الأمر والنهي، وإنما قيل له: الدعاء؛ لأنه استعظم أن يقال: أمر ونهي)⁽⁴⁾.

ثانياً: ما أنشده عمرو بن العاص لمعاوية -رضي الله عنهما- في شأن رجل من بني هاشم خرج من العراق، فأشار عمرو إلى معاوية بقتله، فخالفه معاوية، وأطلقه، فخرج عليه مرة أخرى، فأنشده عمرو:

أمرتك أمراً جازماً فعصيتني
وكان من التوفيق قتل ابن هاشم⁽⁵⁾
فعمر و لا يوصف بعلو ولا استعلاء على معاوية، وصرح بأنه أمره.

وكذلك قول دريد بن الصمة⁽⁶⁾، وهو يتكلم عن عشيرته:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى
فلم يستبينوا الرشداً إلا ضحى الغد

(1) العلو: كون الطالب أعلى مرتبة من المطلوب منه، والاستعلاء: كون الطلب بغلظة وقهر، فلا استعلاء هيئة في الأمر، والعلو راجع إلى هيئة الأمر. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الحكي، نثر الورود على مراقبي السعود، تحقيق: د. محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي، ط 1، (دار المنارة للنشر والتوزيع، 1415هـ)، (173).

(2) ينظر: الزركشي، البحر المحيط (84/2)، الشنقيطي، نثر الورود على مراقبي السعود (173).

(3) إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، ثم البصري، طلب الفقه، والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع، وساد أهل العصر، وألف فيها كتابه الكبير لا يدرك شأوه فيه، قيل عاش اثنتين وثلاثين سنة، وقيل نحو الأربعين، قيل مات سنة ثمانين ومئة. الذهبي، سير أعلام النبلاء (351/8).

(4) سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1، (بيروت: دار الجيل)، (142/1).

(5) المبرد، محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 3، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1417هـ)، (212/1).

(6) دريد بن الصمة يعد من الشعراء والفرسان، وكان مع مالك بن عوف النصري قائد المشركين يوم حنين فقتل يومئذ كافراً. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (232/17).

فلما عصوني كنت منهم وقد أرى غوايتهم وأنني غير مهتد
 وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد⁽¹⁾
 فيصبح التعريف على هذا: استدعاء الفعل بالقول⁽²⁾.

المبحث الثاني: هل للأمر صيغة تخصه أم لا؟

اختلف في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: أن للأمر صيغة موضوعة له، تدل عليه حقيقة بدون قرينة، وهو مذهب جمهور أهل العلم⁽³⁾.

ودليلهم على ذلك:

أن أهل اللغة واللسان بأجمعهم قد سموا صيغة (افعل) أمراً، ولم يرد عن أحد منهم أنه خالف في ذلك فصار إجماعاً.

ولو قال السيد لعبده: (اسقني ماءً) فإنه يلزم من ذلك:

1- أن السيد يعد ويعتبر أمراً.

2- أن العبد يعد ويعتبر مأموراً.

3- إذا أسقى العبد سيده ماءً يسمى ويعتبر مطيعاً وممثلاً للأمر.

(1) الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط7، (مصر: دار المعارف، 1993م)، (107).

(2) ينظر: ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البجلي الدمشقي الحنبلي، المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، (مكة المكرمة: جامعة الملك عبدالعزيز) (97).

(3) الزركشي، البحر المحيط (88/2).

المذهب الثاني: زعمت فرقة أنه لا صيغة للأمر، وهذا القول ينسب لأبي الحسن الأشعري⁽²⁾.

فالأمر النفسي عندهم: هو اقتضاء الفعل بذلك المعنى القائم بالنفس المجرد عن الصيغة.

وقد دل دليل الكتاب، والسنة، ودلالة اللغة، والعرف على بطلان إثبات الكلام النفسي.

فلم يسم الله إشارته إلى قومه كلاماً؛ لأنه لم يتكلم بشيء من الألفاظ.

ومن السنة قوله ع: (إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم)⁽⁵⁾.

ففرق ع بين حديث النفس وبين الكلام بالألفاظ والحروف، فأضاف الأولى إلى النفس، وأطلق الثاني؛ لأنه هو المتبادر إلى الفهم، وهو الأصل في الكلام، فلم يحتج إلى قيد أو إضافة.

(1) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف، ط 2، (السعودية: دار ابن الجوزي، 1421هـ)، (219/1)، النملة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر (195/5).

(2) ينظر: المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر (189)، الزركشي، البحر المحيط (88/2).

(3) المرادوي، أبو الحسن علي بن سليمان، التحيير شرح التحرير، تحقيق: د. عبدالرحمن الجبري، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1421هـ - 2000م)، (2180/5). الجيزاني، محمد بن حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ط3، (دار ابن الجوزي، 1422هـ)، (404).

(4) سورة مريم، الآية: 10-11.

(5) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط 1، (دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية، 1422هـ) كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيا في الأيمان (8/135)، رقم الحديث 6664.

واتفق أهل اللغة على أن الكلام: اسم، وفعل، وحرف، ولذلك اتفق الفقهاء بأجمعهم على أن من حلف لا يتكلم فحدث نفسه بشيء دون أن ينطق بلسانه لم يحنث، ولو نطق حنث.

وأهل العرف كلهم يسمون الناطق متكلماً، ومن عداه ساكتاً أو أخرس⁽¹⁾. وهذا هو الراجح.

المبحث الثالث: صيغ الأمر⁽²⁾.

الصيغ الدالة على الأمر أربع، وهي:

الأولى: فعل الأمر، نحو قوله تعالى: **چ ق ق ق ج چ** ⁽³⁾.

الثانية: الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، كقوله تعالى: **چ ه ه ه** ⁽⁴⁾، وقوله تعالى: **چ ژ ک ک ک چ** ⁽⁵⁾.

الثالثة: اسم فعل الأمر، نحو قوله تعالى: **چ ق ق ق ق چ** ⁽⁶⁾.

الرابعة: المصدر النائب عن فعله، كقوله تعالى: **چ ی ی ت ت** ⁽⁷⁾.

وقد يأتي الخبر بمعنى الأمر⁽¹⁾ كقوله تعالى: **چ چ چ چ چ** ⁽²⁾.

(1) ينظر في تحقيق الكلام في الكلام النفسي: ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، ط 2، (مكتبة العبيكان، 1418هـ - 1997م)، (13/2).

(2) ينظر: الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر 1415هـ - 1995م)، (419/4)، الشنقيطي، نثر الورود (176).

(3) سورة الإسراء، الآية: 78.

(4) سورة الحج، الآية 29.

(5) سورة النور، الآية 63.

(6) سورة المائدة، الآية 105.

(7) سورة محمد، الآية 4.

وقد يستفاد طلب الفعل من غير صيغة الأمر، مثل أن يوصف بأنه فرض، أو واجب، أو مندوب، أو طاعة، أو يمدح فاعله، أو يذم تاركه، أو يرتب على فعله ثواب، أو على تركه عقاب، وكذلك كل فعل كسبي عظمه الشارع، أو مدحه، أو فرح به، أو أحبه، أو أحب فاعله، أو رضي به، أو رضي عن فاعله، أو وصفه بالاستقامة، أو البركة، أو الطيب، أو أقسم به، أو بفاعله، أو نصبه سببا لمحبه، أو لثواب عاجل، أو آجل، أو نصبه سببا لذكره، أو لشكره، أو لهداية، أو لإرضاء فاعله، أو لمغفرة ذنبه، أو لتكفيره، أو لقبوله، أو لنصرة فاعله، أو بشارته، أو وصف فاعله بالطيب، أو وصفه بكونه معروفا، أو نفي الحزن والخوف عن فاعله، أو وعده بالأمن، أو نصبه سببا لولاية الله تعالى، أو وصف فاعله بالهداية، أو وصفه بصفة مدح: كالحياة والنور والشفاء، أو دعا الله به الأنبياء فهو مأمور به⁽³⁾.

ونذكر هنا أمثلة على بعض ما سبق.

مثال ما وصف بأنه فرض، قوله ع: (فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم)⁽⁴⁾.

ومثال ما وصف بأنه واجب، قوله ع: (الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم)⁽⁵⁾.

ومثال ما وصف بأنه طاعة، قوله ع: (ومن أطاع أميري فقد أطاعني)⁽¹⁾.

(1) ينظر: القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي، أنوار البروق في أنواء الفروق، تحقيق: خليل المنصور، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م، (12/2). الباكستاني، زكريا ابن غلام قادر، أصول الفقه على منهج أهل الحديث، ط 1، (دار الخراز 1423هـ - 2002م)، (114).

(2) سورة البقرة الآية 228.

(3) للتفصيل، ينظر: السلمي، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام، الإمام في بيان أدلة الأحكام، تحقيق: رضوان مختار بن غريبة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية 1407هـ)، (87/1)، العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، الأصول من علم الأصول، (دار ابن الجوزي، 1426هـ)، (24).

(4) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، (119/2)، رقم الحديث 1458.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور وحضورهم الجماعة والعبيدين والجنائز وصفوفهم، (171/1)، رقم الحديث 858.

ومثال ما مدح فاعله، قوله ع: (نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل)⁽²⁾.

ومثال ما ذم تاركه، قوله ع: (من ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فإنها نعمة تركها)⁽³⁾.

ومثال ما رتب على فعله الثواب، قوله ع: (من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً)⁽⁴⁾.

ومثال ما رتب على تركه العقاب، قوله ع: (من ترك ثلاث جمع تهاوناً بها طبع الله على قلبه)⁽⁵⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: {أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم}، (61/9)، رقم الحديث 7137.

(2) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب فضل قيام الليل، (49/2)، رقم الحديث 1122.

(3) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية)، كتاب الجهاد، باب في الرمي، (13/3)، رقم الحديث 2513. ضعفه الألباني. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ط 1، (الرياض: مكتبة المعارف، 1412هـ - 1992م)، (774/14).

(4) النسابوري، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب الصلاة، باب القول مثل ما يقول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ع، (288/1) رقم الحديث 384.

(5) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجمعة، (277/1)، رقم الحديث 1052. صححه الألباني. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج، صحيح الترغيب والترهيب، ط 5، (الرياض: مكتبة المعارف)، (178/1).

المبحث الرابع: معاني صيغ الأمر⁽¹⁾.

وترد صيغة افعَل لأكثر من ثلاثين معنى، وهي:

أحدها: الإيجاب، كقوله تعالى: **چ گ گ گ ن چ**⁽²⁾.

الثاني: النذب، كقوله: **چ چ چ چ چ چ**⁽³⁾.

الثالث: الإرشاد، كقوله تعالى: **چ ڈ ڈ ڈ ژ ژ چ**⁽⁴⁾.

والفرق بينه وبين النذب أن المندوب مطلوب لمنافع الآخرة، والإرشاد لمنافع الدنيا، والأول فيه الثواب، والثاني لا ثواب فيه⁽⁵⁾.

الرابع: التأديب، كقوله ع: (كل مما يليك)⁽⁶⁾.

وهو أخص من النذب؛ فإن التأديب يختص بإصلاح الأخلاق، وكل تأديب نذب من غير عكس.

الخامس: الإباحة، كقوله تعالى: **چ ڈ ء ء چ**⁽⁷⁾.

السادس: الوعد، كقوله تعالى: **چ ن ن ن ن ن چ**⁽¹⁾.

(1) ينظر: الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، تحقيق :

د. عبد العظيم محمود الديب، ط 4، (المنصورة: دار الوفاء 1418هـ)، (217/1). الآمدي، علي بن محمد أبو

الحسن، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق : د. سيد الجميلي، ط 1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ)،

(158/2)، الزركشي، البحر المحيط (91/2).

(2) سورة البقرة، الآية 43.

(3) سورة النور، الآية 33.

(4) سورة الطلاق، الآية 2.

(5) ممن فرق بهذا الفرق: الففال الشاشي.

(6) أخرجه البخاري، كتاب الأطعمة، باب الأكل مما يليه، (68/7)، رقم الحديث 5377.

(7) سورة المؤمنون، الآية 51.

السابع: الوعيد، كقوله تعالى: **چ چ چ چ چ چ چ چ** ⁽²⁾.

الثامن: الامتنان، كقوله: **چ چ چ چ چ چ چ چ** ⁽³⁾.

والفرق بينه وبين الإباحة أن الإباحة مجرد إذن ⁽⁴⁾، وأنه لا بد من اقتران الامتنان بذكر احتياج الخلق إليه، وعدم قدرتهم عليه.

التاسع: الإنذار، كقوله تعالى: **چ ن ث ت ت** ⁽⁵⁾.

والفرق بينه وبين التهديد من وجهتين:

أحدهما: الإنذار يجب أن يكون مقرونا بالوعيد، والتهديد لا يجب فيه ذلك، بل قد يكون مقرونا به، وقد لا يكون.

ثانيهما: أن الفعل المهدد عليه يكون ظاهره التحريم والبطلان، وفي الإنذار قد يكون كذلك وقد لا يكون.

العاشر: الإكرام، كقوله: **چ و و و و و و و و** ⁽⁶⁾.

الحادي عشر: السخرية، كقوله تعالى: **چ گ گ گ گ** ⁽¹⁾.

(1) سورة فصلت، الآية 30.

(2) سورة الكهف، الآية 29.

(3) سورة البقرة، الآية 172.

(4) قال إمام الحرمين: (إنما الإباحة مجرد إذن وإطلاق وإنشاء عن رفع حرج). الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن

محمد، كتاب التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله جو لم النبالي وبشير أحمد العمري، (بيروت: دار البشائر

الإسلامية) (254/1).

(5) سورة الحجر، الآية 3.

(6) سورة الحجر، الآية 46.

الثاني عشر: التكوين، كقوله: **چ ئو ئو چ** ⁽²⁾.

الثالث عشر: التعجيز، كقوله: **چ ئا ئا ئا ئا چ** ⁽³⁾.

والفرق بينه وبين التسخير أن التسخير نوع من التكوين، فإذا قيل: كونوا قردة معناه انقلبوا إليها، والتعجيز إلزامهم بالانقلاب ليظهر عجزهم لا لينقلبوا إلى الحجارة.

الرابع عشر: التسوية بين شيئين، كقوله: **چ پ پ پ پ چ** ⁽⁴⁾.

الخامس عشر: الاحتياط، كقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً) ⁽⁵⁾.

السادس عشر: الدعاء والمسألة، كقوله: **چ ك ك ك گ چ** ⁽⁶⁾.

السابع عشر: الالتماس، كقولك لنظيرك: افعل.

الثامن عشر: التمني، كقولك لشخص تراه: كن فلانا.

التاسع عشر: الاحتقار، كقوله: **چ ئ ئ ئ ئ چ** ⁽⁷⁾. يعني: أن السحر وإن عظم شأنه ففي مقابلة ما أتى به موسى عليه السلام حقير.

(1) سورة البقرة، الآية 65.

(2) سورة يس، الآية 82.

(3) سورة البقرة، الآية 23.

(4) سورة الطور، الآية 16.

(5) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، (233/1)، رقم الحديث 278.

(6) سورة الأعراف، الآية 89.

(7) سورة يونس، الآية 80.

العشرون: الاعتبار والتنبيه، كقوله تعالى: چں ٹ ٹ ٹ ٹ چ⁽¹⁾.

الحادي والعشرون: التحسير والتلهيف، كقوله تعالى: چگ گ و و چ⁽²⁾.

الثاني والعشرون: الخبر، كقوله: چژ ژ ژ ک چ⁽³⁾.

المعنى: أنهم سيضحكون، ويبيكون.

الثالث والعشرون: التحكيم والتفويض، كقوله: چؤ و و و چ⁽⁴⁾.

الرابع والعشرون: التعجب، كقوله تعالى: چئ ئ ئ ئ ب چ⁽⁵⁾.

الخامس والعشرون: بمعنى التكذيب، كقوله تعالى: چگ و و و چ⁽⁶⁾.

السادس والعشرون: المشورة، كقوله تعالى: چب ب ب ب چ⁽⁷⁾.

السابع والعشرون: قرب المتزلة، كقوله تعالى: چو و و چ⁽⁸⁾.

الثامن والعشرون: الإهانة، كقوله: چڈ ژ ژ ک چ⁽⁹⁾.

التاسع والعشرون: التحذير والإخبار عما يؤول إليه أمرهم، كقوله تعالى: چچ چ چ چ

(1) سورة النمل، الآية 69.

(2) سورة آل عمران، الآية 119.

(3) سورة التوبة، الآية 82.

(4) سورة طه، الآية 72.

(5) سورة الإسراء، الآية 48.

(6) سورة يونس، الآية 38.

(7) سورة الصافات، الآية 102.

(8) سورة الأعراف، الآية 49.

(9) سورة الدخان، الآية 49.

چ (1).

الثلاثون: إرادة الامتثال، كقولك عند العطش: اسقني ماء، فإنك لا تجد من نفسك عند التلفظ به إلا إرادة السقي وطلبه.

الحادي والثلاثون: إرادة الامتثال لأمر آخر، كقوله ع: (كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل)⁽²⁾. فإنه لم يقصد الأمر بأن يقتل، وإنما القصد به الاستسلام، وعدم ملابسة الفتن.

الثاني والثلاثون: التخيير، كقوله تعالى: چ پ پ پ پ چ⁽³⁾.

الثالث والثلاثون: التصبير، كقوله تعالى: چ گ گ گ گ چ⁽⁴⁾.

(1) سورة هود، الآية 65.

(2) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالحيد السلفي، ط2، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية)، (177/2).

(3) سورة المائدة، الآية 42.

(4) سورة الطارق، الآية 17.

المبحث الخامس: ماذا يفيد الأمر المجرد

اختلف أهل العلم في صيغة افعّل، وما في معناها، هل هي حقيقة في الوجوب؟
أو فيه مع غيره؟ أو في غيره؟

القول الأول: أنها حقيقة في الوجوب فقط، وهو مذهب الجمهور ⁽¹⁾.

القول الثاني: أنها حقيقة في الندب، وإليه ذهب عامة المعتزلة ⁽²⁾.

القول الثالث: الوقف، واختاره الغزالي، والآمدي ⁽³⁾.

القول الرابع: أنها للإباحة ⁽⁴⁾.

والصحيح أنها للوجوب ⁽⁵⁾ بدلالة الكتاب، والسنة، والإجماع، ويتبين ذلك فيما يلي:

أولاً: الكتاب، قال تعالى: **چ ژ ک ک د گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ چ** ⁽⁶⁾.

⁽⁶⁾.

فقد حذر الفتنة والعذاب الأليم في مخالفة الأمر؛ فلولا أنه مقتضى للوجوب لما لحقه ذلك.

(1) ابن أمير الحاج، التقرير والتحجير، (بيروت: دار الفكر 1417هـ - 1996م)، (374/1). الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، الحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط 1، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1400هـ)، (66/2).

(2) ينظر: البصري، محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية 1403هـ)، (50/1). الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، ط 1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، (257/1).

(3) الغزالي، المستصفى من علم الأصول (257/1)، الآمدي، إحكام الأحكام (163/2).

(4) ينظر: الغزالي، المستصفى من علم الأصول (256/1).

(5) ينظر: الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية 1419هـ)، (345/1)، النملة، إتحاف ذوي البصائر (232/5).

(6) سورة النور، الآية 63.

وقال تعالى:

بِذَرْ بَذَرَ بَذَرَ بَذَرَ بَذَرَ بَذَرَ بَذَرَ

نَنْتَ^(۱) چہ.

فأخبر تعالى أنه إذا قضى أمراً لم يكن لأحد أن يتخير فيه، وجعل عصيانه ضلالاً.

وقال تعالى: چئم ئى ئې بچ بح بخ بم چ^(۲).

فَذِمَ تَعَالَى هَؤُلَاءِ عَلَى تَرْكِ مَا قِيلَ لَهُمْ أَفْعَلُوهُ، وَهُوَ الرُّكُوعُ.

ثانياً: من السنة.

قال رسول الله ﷺ: (لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)⁽³⁾.

وقول النبي ﷺ لبريرة عندما قالت له: (تأمرني يا رسول الله؟ قال: إنما أنا شافع)⁽⁴⁾.

فالني ε نفى الأمر، مع ثبوت شفاعته ε الدالة على الندب، فدل ذلك على أن أمره للوجوب؛ لأنه لو أثبت الأمر لوجب عليها الامتثال، والرجوع إلى زوجها.

وعن البراء بن عازب قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وأصحابه، فأحرمنا بالحج، فلما قدمنا مكة، قال: (اجعلوا حجتكم عمرة، فقال الناس: يا رسول الله: قد أحرمنا بالحج، فكيف نجعلها عمرة! قال: انظروا ما أمركم به، فافعلوا، فردوا عليه القول، فغضب، فانطلق، ثم دخل على عائشة غضبان، فرأت الغضب في وجهه، فقالت: من أغضبك أغضبه الله! قال: وما لي لا أغضب؛ وأنا أمر أمرا فلا أتبع⁽⁵⁾.

(1) سورة الأحزاب، الآية 36.

(2) سورة المرسلات، الآية 48.

(3) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب السواك (220/1) رقم الحديث 42.

(4) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة، (48/7)، رقم الحديث 5283.

(5) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية)، كتاب

المناسك، باب فسخ الحج، (993/2) رقم الحديث 2982. ضعفه الألباني. الألباني، محمد بن ناصر الدين بن

الحاج، = = ضعيف الجامع الصغير وزيادته، (بيروت: المكتب الإسلامي)، (6133).

ثالثاً: الإجماع.

فقد أجمع الصحابة -رضي الله عنهم- على وجوب طاعة الله -تعالى-، وامتنثال أوامره من غير سؤال النبي ﷺ عما عني بأوامره، في وقائع كثيرة جداً، كلها تدل دلالة واضحة على أنهم فهموا من الأمر الوجوب⁽¹⁾، فإن أنكر بعض العلماء تلك الوقائع، أو اعترض على أحدها فلا يمكنه أن ينكرها جميعاً، ومن أنكرها جميعاً فهو معاند.

رابعاً: فهم أهل اللسان.

فإن أهل اللغة عقلوا من إطلاق الأمر الوجوب؛ فإن السيد لو أمر عبده فخالفه، حسن عندهم لومه وتوبيخه، وحسن العذر في عقوبته لمخالفته الأمر.

(1) على سبيل المثال: استدلال أبي بكر τ على وجوب الزكاة بقوله تعالى: {وآتوا الزكاة} [سورة البقرة: 43]. صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، (105/2)، رقم الحديث 1399.

المبحث السادس: هل الأمر المطلق يقتضي فعل المأمور به على الفور؟

الأمر إن صرح الأمر فيه بالفعل في أي وقت شاء، أو قال له: لك التأخير فهو للتراخي باتفاق.

وإن صرح الأمر به بالتعجيل فهو للفور بالاتفاق.

وإن كان الأمر مطلقاً ومجرداً عن دلالة التعجيل أو التأخير، فإنه يجب العزم على الفعل على الفور باتفاق⁽¹⁾.

وهل يقتضي الفعل على الفور؟ أي: هل يجب عليه الشروع في الامتثال عقب الأمر من غير فصل؟

اختلف فيه أهل العلم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الأمر المطلق يقتضي فعل المأمور به على الفور، وهو ظاهر مذهب المالكية⁽²⁾ والحنابلة⁽³⁾.

القول الثاني: أن الأمر المطلق لا يقتضي فعل المأمور به على الفور، بل هو على التراخي، أي: أنه يجوز تأخيره، وهو مذهب الحنفية⁽⁴⁾ والشافعية⁽⁵⁾.

القول الثالث: التوقف فيه، فإن بادر في أول الوقت كان ممثلاً قطعاً، فإن أخر وأوقع الفعل في آخر الوقت فلا يقطع بخروجه من عهدة الخطاب، وهذا اختيار الجويني⁽⁶⁾.

(1) الطوفي، سليمان بن عبد القوي، شرح مختصر الروضة، تحقيق: د/عبدالله عبدالحسن التركي، ط 2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419هـ)، (386/2)، النملة، إتحاف ذوي البصائر (302/5).

(2) الشنقيطي، نثر الورود على مراقبي السعود (178).

(3) ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (202).

(4) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر، أصول السرخسي، (بيروت: دار المعرفة)، (26/1).

(5) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام (186/2).

(6) الجويني، البرهان في أصول الفقه (168/1)، وقد سبق التعريف به ص ().

والصحيح المذهب الأول القائل بالفورية؛ لما يلي⁽¹⁾:

أولاً: الأدلة من كتاب الله.

ورود آيات في كتاب الله يفهم منها أن الأمر على الفور، وهي على قسمين:

قسم منها : فيه الدلالة على وجوب المبادرة إلى امتثال أوامره جل وعلا، والثناء على من فعل ذلك .

والقسم الثاني : يدل على توبيخ من لم يبادر، وتخويفه من أن يدركه الموت قبل أن يمتثل؛ لأنه قد يكون اقترب أجله، وهو لا يدري .

أما آيات القسم الأول، فكقوله تعالى: **چ ب ب ب ب ب چ**⁽²⁾.

وقوله تعالى: **چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ چ**⁽³⁾.

فهذه الآيات فيها الأمر بالمسارعة، والمسابقة إلى مغفرته، وجنته جل وعلا، وذلك بالمبادرة، والمسابقة إلى امتثال أوامره، ولا شك أن المسارعة والمسابقة كلتاهما على الفور، لا التراخي.

ومن الآيات التي فيها الثناء على المبادرين إلى امتثال أوامر ربهم قوله تعالى: **چ پ پ ر ر نا نا نه نه نو چ**⁽⁴⁾

وأما القسم الدال على التخويف من الموت، قبل الامتثال المتضمن الحث على الامتثال: فهو أن الله جل وعلا، أمر خلقه أن ينظروا في غرائب صنعه، وعجائبه كخلقه للسموات والأرض،

(1) ينظر: الشنقيطي، أضواء البيان (333/4)، الطوفي، شرح مختصر الروضة (388/2)، النملة، إتحاف ذوي البصائر (311/5).

(2) سورة آل عمران، الآية 133.

(3) سورة الحديد، الآية 21.

(4) سورة الأنبياء، الآية 90.

(2) سورة الأعراف، الآية 185.

أو إلى بدل، فلا يخلو البدل إما أن يكون بالوصية به، أو العزم عليه.

والوصية لا تصلح بدلا؛ لأن كثيرا من العبادات لا تدخلها النيابة، ولأنه لو جاز التأخير للموصي، جاز للموصي أيضا، فيفضي إلى سقوطه.

والعزم ليس ببدل؛ لأن العزم يجب قبل دخول الوقت، والبدل لا يجب قبل دخول وقت المبدل، ولأن وجوب البدل يحذو وجوب المبدل، والمبدل لا يجب على الفور فكذلك البدل، ولأن البدل يقوم مقام المبدل، ويجزئ عنه، والعزم ليس بمسقط للفعل، وكيف يجب الجمع بين البدل والمبدل؟

المبحث السابع: هل الأمر المطلق يقتضي التكرار؟

الأمر إن ورد مقيداً بمرة، أو بتكرار حمل عليه.

وإن ورد مقيداً بصفة كقوله تعالى: چ ت ٹ ڈ ٹ ٹٹ^(۱)، أو شرط كقوله تعالى: چ پ پپ ن نڈ ٹٹ^(۲) فإن الحكم يتكرر بتكرره^(۳).

وإذا تجرد الأمر عن ذلك، فهل يقتضي التكرار أم لا؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: الأمر المطلق لا يقتضي التكرار.

القول الثاني: الأمر المطلق يقتضى التكرار⁽⁴⁾.

والصحيح هو القول الأول والأدلة على ذلك:

أولاً: أن صيغة الأمر لا دلالة لها إلا على مجرد إدخال ماهية الفعل في الوجود، ولا دلالة لها على كميته، أي مقداره من حيث العدد، فإذا قيل: صل، فإنما يقتضى ذلك إيقاع حقيقة الصلاة، لا على عدد معين، ولا مطلق حتى يجب لأجله التكرار، وحقيقة الصلاة تحصل بالمرّة الواحدة فيخرج بها عن العهدة، فلا يجب ما زاد عليها، وذلك المراد بأنه لا يقتضى التكرار.

ثانياً: أن الأمر لو اقتضى التكرار، لكان قول القائل: صل مرة، تناقضاً؛ لأن (صل)، بوضعه يقتضى التكرار، وبقوله: مرة؛ قد نقض مقتضاه في التكرار.

وَكَذَا، لَوْ قَالَ لَهُ: صَلِّ مَرَارًا، لَكَانَ تَكَرُّرًا.

(1) سورة المائدة الآية 6.

(2) سورة النور، الآية 2.

(3) البعلبي، علي بن عباس الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، تحقيق: محمد حامد الفقي، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية 1375هـ-1956م)، (171)، الزركشي، البحر المحيط (117/2 و 120).

(4) البعلی، القواعد والفوائد الأصولية (171).

لكن قول: صل مرة، أو مراراً، ليس نقضاً ولا تكراراً، فلا يكون الأمر للتكرار.

ويعتضد هذا باليمين، والوكالة، وبيان ذلك:

أن الرجل لو قال: والله لأصومن، بر بصوم يوم واحد.

ولو قال لو كيـله: طلق زوجتي، لم يكن له أكثر من تطليقة⁽¹⁾.

(1) ينظر: الجويني، البرهان في أصول الفقه (1/166)، الغزالي، المستصفى من علم الأصول (1/214)، ابن قدامة، روضة الناظر (200)، الطوفي، شرح مختصر الروضة (2/376)، النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1420 هـ - 1999 م)، (3/1368).

المبحث الثامن: ما يصرف به الأمر عن الوجوب إلى غيره.

1-النص:

بأن يرد نص يبين أن المراد بالأمر ليس الوجوب، كما في قوله: p (إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل)⁽¹⁾، فإن الأمر هنا محمول على الاستحباب بدلالة الحديث الآخر: (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل)⁽²⁾.

2-الإجماع:

كما في قوله تعالى: **چ ر ئا نا چ**⁽³⁾، فالمراد بالأمر هنا الندب، والذي صرفه عن الوجوب دلالة الإجماع، فإن الإجماع العملي منعقد منذ عهد الرسول p على التبايع دون إشهاد⁽⁴⁾.

3-الأمر بعد الحظر:

اختلف العلماء -رحمهم الله- في الأمر الوارد بعد الحظر على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الأمر بعد الحظر يكون للإباحة، ذهب إليه أكثر الفقهاء والمتكلمين⁽⁵⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال، وبيان ما أمروا به، (579/2)،

(580)، رقم الحديث 844، 845

(2) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، (97/1)، رقم الحديث 354. سنن الترمذي،

أبواب الجمعة، باب في الوضوء يوم الجمعة، (369/2)، رقم الحديث 497. سنن النسائي، كتاب الجمعة، باب

الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، (94/3)، رقم الحديث 1380. سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة

فيها، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، (347/1)، رقم الحديث 1091. حسنه الألباني، الألباني، صحيح الجامع

الصغير، (1063/2).

(3) سورة البقرة، الآية 282.

(4) ينظر: الكيا المراسي، علي بن محمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: موسى محمد علي وعزت عيد عطية، ط 2،

(بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ)، (238/1).

(5) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام (178/2).

قالوا: لأن الشرع لم يرد فيه أمر بعد الحظر إلا والمراد به الإباحة، كما في قوله تعالى: **چؤؤ** **ؤ** **چ**⁽¹⁾، وقوله تعالى: **چڈڈٹٹف ف ف ق** **چ**⁽²⁾، وقوله تعالى: **چئئ لئ لئ** **چ**⁽³⁾.

القول الثاني: أنه يكون للوجوب، وهو اختيار الرازي⁽⁴⁾.

واستدل بأن الأمر إذا تجرد عن القرائن فإنه يحمل على الوجوب.

القول الثالث: أنه يكون لما كان عليه الأمر قبل الحظر، فإن كان واجباً يكون واجباً، وإن كان غير ذلك يعود إلى ما كان عليه قبل الحظر،⁽⁵⁾.

وذلك أن ظاهر القرآن دل على ذلك، فقتل المشركين كان واجباً، ثم منع لأجل دخول الأشهر الحرم، ثم أمر به عند انسلاخها في قوله تعالى: **چببب ه ه ه ه ه** **چ**⁽⁶⁾، فيرجع إلى ما كان عليه قبل التحريم، والصيد كان مباحاً، ثم منع منه لأجل الإحرام، ثم أمر به بعد الحل من الإحرام في قوله: **چؤؤؤ** **ؤ** **چ**⁽⁷⁾، فيرجع إلى ما كان عليه قبل الحظر وهو الإباحة⁽⁸⁾.

والصحيح هو القول الثالث، وذلك لما يلي⁽⁹⁾:

(1) سورة المائدة، الآية 2.

(2) سورة الجمعة، الآية 10.

(3) سورة البقرة، الآية 222.

(4) الرازي، المحصول في علم الأصول (1/236)، والرازي هو: محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي التيمي البكري، له نحو من مائتي مصنف، منها: المباحث الشرقية، الأربعين، شرح الإشارات، المحصول، وغيره. ابن كثير، البداية والنهاية (11/17).

(5) الأنصاري، عبدعلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، مطبوع بهامش المستصفى من علم الأصول للغزالي، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ)، (379/1).

(6) سورة التوبة، الآية 5.

(7) سورة المائدة، الآية 2.

(8) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني مذكرة في أصول الفقه، ط 5، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2001 م)، (232).

(9) ينظر: السبكي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الإلهاج في شرح المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ - 1995 م)، (45/2).

أولاً: صحة ما استدل به أصحاب هذا القول.

ثانياً: قول الجمهور: بأنه لم يرد أمر بعد حظر إلا والمراد به الإباحة، يرد عليهم بوروده للوجوب كما في قتال المشركين.

ثالثاً: استدلال أصحاب القول الثاني بقولهم: بأن الأمر إذا تجرد عن القرائن حمل على الوجوب، يرد عليهم بأن وروده بعد الحظر يعتبر قرينة.

4-السياق:

كما في قوله تعالى: **چ پ پ پ چ** ⁽¹⁾، فإن الأمر أريد به هنا التسوية الدالة على التقريع والتهكم؛ حيث إن السياق ورد بعطف النهي عن الصبر على الأمر به، مما يدل على أن المراد به التسوية ⁽²⁾.

5-قرينة راجعة إلى معنى في نفس المتكلم:

كما في قوله تعالى: **چ ک ک گ گ چ** ⁽³⁾، فالمراد بالأمر هنا الدعاء، وذلك أن أن العبد المحتاج إلى نعمة مولاه، لا يطلبها منه إلزاماً، وإنما يسأله ذلك سؤالاً ⁽⁴⁾.

6-قرينة راجعة إلى معنى في نفس المخاطب:

(1) سورة الطور، الآية 16.

(2) الأنصاري، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (372/1).

(3) سورة الأعراف، الآية 89.

(4) السرخسي، أصول السرخسي (193/1).

كما في قوله تعالى: **چڑھڑ ک چ**⁽¹⁾، فالمراد بالأمر هنا التعجيز؛ وذلك أن المخاطب لا يستطيع تحقيق ما أمر به⁽²⁾.

7- تعليق الأمر بالمشيئة.

كما في قوله **p**: (صلوا قبل صلاة المغرب) قال في الثالثة: (لمن شاء)⁽³⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية 168.

(2) ابن النجار، شرح الكوكب المنير (26/3).

(3) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الصلاة قبل المغرب، (59/2)، رقم الحديث 1183.

الفصل الثاني: النهي

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النهي لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: صيغة النهي.

المبحث الثالث: المعاني التي تراد بالنهي، وعلى أيها يحمل النهي إن كان مجرداً عن القرينة.

المبحث الرابع: حالات النهي.

المبحث الخامس: هل يصح الفعل عند انفكاك جهة النهي عن جهة الأمر.

المبحث الأول: تعريف النهي لغة واصطلاحاً.

لغة: ضد الأمر، تقول: نهيت، وفي لغة: نهوته، و نهاه عن كذا ينهاه نهياً، و انتهى عنه، و تنهى، أي كف، و تناهوا عن المنكر، أي نهى بعضهم بعضاً، و النهية بالضم، واحدة النهى، وهي العقول؛ لأنها تنهى عن القبيح، و تنهى الماء إذا وقف في الغدير وسكن⁽¹⁾.

اصطلاحاً: عُرّف النهي بعدة تعريفات، منها:

ف قيل: قول القائل: لا تفعل استعلاءً.

وقيل: طلب ترك الفعل استعلاءً⁽²⁾.

والصحيح أنه لا يشترط فيه الاستعلاء، كما لا يشترط في الأمر.

فيصبح التعريف: طلب ترك الفعل.

-
- (1) الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي 2001م)، باب الهاء والنون، مادة "نهى"، (231/6). الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون 1415هـ - 1995م)، مادة "نهى" (284).
- (2) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي، شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية 1416هـ - 1996م)، (404/1).

المبحث الثاني: صيغة النهي

اختلف الأصوليون في النهي، هل له صيغة أم لا⁽¹⁾؟

فقال الأشعري ومن تبعه: ليس له صيغة.

وهذا بناءً على إثبات الكلام النفسي، وقد تقدم إبطاله⁽²⁾.

وذهب الجمهور إلى أنه له صيغة تدل بمجردها عليه، وهي:

لا تفعل، ويلحق بها اسم لا تفعل من أسماء الأفعال (كمه)، فإن معناه: لا تفعل، و(صه) فإن معناه: لا تتكلم⁽³⁾.

وهذا هو المذهب الحق، لما يلي:

أولاً: أن أهل اللغة قسموا الكلام إلى أمر ونهي، وخبر، واستخبار:

فالأمر: قولك: افعل، والنهي: قولك: لا تفعل، والخبر: قولك: قد فعلت، والاستخبار: قولك: هل فعلت؟

ثانياً: أن السيد لو قال لعبده: لا تقم، فإنه يعقل منه: كفه عن القيام، وإذا خالفه وقام، استحق العقوبة، ولو أنه رآه بعض العقلاء من أهل اللغة وهو يعاقبه، فقال: إني أعاقبه؛ لأنه عصاني، فقد نهيته عن القيام بقولي: لا تقم، فقام، لوافقوه على أن العبد مستحق لتلك العقوبة⁽⁴⁾.

وتأتي صيغ أخرى في الكتاب والسنة غير صيغة (لا تفعل) وهي تفيد النهي كذلك، وهي:

ما عتب الشارع على فعله، أو ذمه، أو ذم فاعله لأجله، أو مقته أو مقت فاعله لأجله،

(1) ينظر: الزركشي، البحر المحيط (153/2)، النملة، إتحاف ذوي البصائر (399/5).

(2) تقدم إبطال إثبات الكلام النفسي في المبحث الثاني: هل للأمر صيغة تخصه أم لا؟ ص 32.

(3) الشوكاني، إرشاد الفحول (377/1).

(4) النملة، إتحاف ذوي البصائر (400/5).

أو نفى محبته إياه، أو محبة فاعله، أو نفى الرضا به، أو نفى الرضا عن فاعله،
أو شبه فاعله بالبهائم، أو الشياطين، أو نصبه مانعا من الهدى، أو من القبول،
أو وصفه بسوء، أو كراهة، أو استعاذ الأنبياء منه، أو بغضوه، أو نصب سببا لنفي الفلاح،
أو لعذاب عاجل، أو آجل، أو لدم، أو لوم، أو لضلالة، أو معصية، أو وصف بخبث، أو رجس،
أو نجس، أو بكونه إثما، أو فسقا، أو سببا لإثم، أو زجر، أو لعن، أو غضب، أو زوال نعمة،
أو حلول نقمة، أو حد من الحدود، أو لارتقان النفوس، أو لقسوة، أو خزي عاجل، أو آجل،
أو لتوبيخ عاجل، أو آجل، أو لعداوة الله تعالى، أو محاربتة، أو لاستهزائه، وسخريته، أو جعله
الرب سببا لنسيانه، أو وصف نفسه بالصبر عليه، أو بالحلم، أو بالصفح عنه، أو العفو عنه،
أو المغفرة لفاعله، أو التوبة منه في أكثر المواضع، أو وصف فاعله بخبث، أو احتقار، أو نسبه إلى
عمل الشيطان، أو تزيينه، أو تولى الشيطان فاعله، أو وصفه بصفة ذم، كالظلمة، والمرض وتبرأ
الأنبياء منه أو من فاعله، أو شكوا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالبراءة، والعداوة، أو نهي
الأنبياء عن الأسى، والحزن على فاعله، أو نصب سببا لخيبة عاجلة، أو آجلة، أو رتب عليه حرمان
الجنة، وما فيها، أو وصف فاعله بأنه عدو الله، أو بأن الله عدوه، أو حمل فاعله إثم غيره، أو يلاعن
فاعله في الآخرة، أو تبرأ بعضهم من بعض، أو دعاء بعضهم على بعض، أو وصف فاعله
بالضلالة، أو نهي الأنبياء عن الدعاء لفاعله، أو رتب عليه إبعاد، أو طرد، أو لفظ قتل، أو وصف
الرب نفسه بالغيرة منه⁽¹⁾.

(1) للتفصيل، ينظر: السلمي، الإمام في بيان أدلة الأحكام (1/105).

المبحث الثالث: المعاني التي تُراد بالنهي، وعلى أيها يحمل النهي إن كان مجرداً عن القرينة.

وترد صيغته النهي لمعان⁽¹⁾:

أحدها: التحريم، كقوله تعالى: **چ ژ ژ ژ** ⁽²⁾.

الثاني: الكراهة، كقوله تعالى: **چ ٹ ڈ ڈ ه ه** ⁽³⁾.

الثالث: الأدب، كقوله تعالى: **چ ئى ئى ي ي** ⁽⁴⁾.

الرابع: التحقير بشأن المنهي عنه، كقوله تعالى: **چي پ پ ر ر ئا ئا** ⁽⁵⁾.

الخامس: التحذير، كقوله تعالى: **چف ف ف ف ف ف** ⁽⁶⁾.

السادس: بيان العاقبة، كقوله تعالى: **چگ گ گ گ گ گ گ** ⁽⁷⁾.

السابع: اليأس، كقوله تعالى: **چگ گ** ⁽⁸⁾.

الثامن: الإرشاد إلى الأحوط بالترك، كقوله تعالى: **چئى ئى ئى ك ك** ⁽⁹⁾.

التاسع: الدعاء، كقوله تعالى: **چي پ پ ر ر ئا ئا** ⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: الزركشي، البحر المحيط (155/2).

(2) سورة الإسراء، الآية 32.

(3) سورة البقرة، الآية 267.

(4) سورة البقرة، الآية 237.

(5) سورة الحجر، الآية 88.

(6) سورة آل عمران، الآية 102.

(7) سورة آل عمران، الآية 169.

(8) سورة التوبة، الآية 66.

(9) سورة المائدة، الآية 101.

(10) سورة البقرة، الآية 286.

(4) ينظر: الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، (بيروت: دار الكتب العلمية 1420هـ-1999م)، (366/1). الشنقيطي، أضواء البيان (74/5)

النهي يرد على أربع حالات:

ثانياً: أن يكون النهي عن الجمع بين متعدد، كالجمع بين الأختين في النكاح في قوله تعالى:

﴿ هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيَهْبِطُ بِهِ الْأَشْجَارُ أَثْقَالًا مُخْتَلِفَةً رَوْنًا وَفِي الْجِبَالِ بَرَاذِيرٌ فَاصْتَوَتْ حَدَقَاتٍ يُمْرِسْنَ فِيهَا الْبَنَاتُ أَزْوَاجًا وَمِنْ تَحْتِهَا أَنْهَارٌ خَالِدَةٌ فِي جَوْفِهَا ذَلِكُمْ زِينَةُ اللَّهِ لِقَوْمِهِ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُعْطُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ يَقُولُوا رَبِّهِمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَهُدًى وَكَرَمًا ۖ وَلَهُ الْحُكْمُ الْمُتْلَىٰ ۗ﴾

رابعاً: أن يكون النهي عن متعدد اجتماعاً وافتراقاً، كقوله تعالى: چ تی نی ج ثم شی ثی
چ^(۵) فلا تجوز طاعتها مجتمعين ولا متفرقين.

(5) سورة الإنسان، الآية 24.

المبحث الخامس: هل يصح الفعل عند انفكاك جهة النهي عن جهة الأمر؟

النهي على ثلاثة أقسام باعتبار متعلّقه⁽¹⁾:

القسم الأول: أن يرجع النهي إلى ذات المنهي عنه كالظلم.

القسم الثاني: أن يرجع النهي إلى وصف المنهي عنه، دون ذاته، كالنهي عن صوم يوم النحر.

القسم الثالث: أن يرجع النهي إلى أمر خارج عنه، كالنهي عن البيع وقت النداء الثاني يوم الجمعة.

فاختلف العلماء -رحمهم الله- في اقتضاء النهي الفساد⁽²⁾:

فعند أبي حنيفة رحمه الله أن النهي يقتضي الصحة؛ لأن النهي عن الشيء يقتضي إمكان وجوده شرعاً، وإلا امتنع النهي عنه⁽³⁾.

وهو فاسد؛ لأنهم إن أرادوا أن النهي يقتضي الصحة العقلية وهي الإمكان الذي هو شرط الوجود فهو صحيح، وإن أرادوا الصحة الشرعية أي الاستفادة من الشرع، وهي ترتب آثار الشيء شرعاً عليه فذلك تناقض؛ إذ يصير معناه على هذا التقدير النهي شرعاً يقتضي صحة المنهي عنه شرعاً وهو محال؛ إذ يلزم منه صحة كل ما نهى الشرع عنه، وقد أبطلوا هم أشياء⁽⁴⁾.

ويقتضي النهي الفساد عند الجمهور؛ لحديث عائشة رضي الله عنها (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)⁽⁵⁾.

(1) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله ، المنشور في القواعد الفقهية، ط2، (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية 1405هـ - 1985م)، (313/3).

(2) معنى القاعدة: أن المنهي عنه إذا قدر وقوعه لا يجزئ في نفسه إن كان عبادة، ولا يترتب عليه حكمه إن كان معاملة. الزركشي، البحر المحيط (396/3).

(3) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر (217).

(4) الطوفي، شرح مختصر الروضة (435/2).

(5) صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على جور فالصلح مردود، (184/3)، رقم الحديث 2697.

وعن أبي سعيد قال: أتى رسول الله ﷺ بتمر، فقال: (ما هذا التمر من تمرنا)، فقال الرجل: يا رسول الله، بعنا تمرنا صاعين بصاع من هذا، فقال: رسول الله ﷺ: (هذا الربا فردوه)⁽¹⁾.

إلا أن الجمهور اختلفوا فيما إذا كان النهي عائداً إلى أمر خارج عن الشيء، هل يقتضي الفساد أم لا؟

فمذهب الإمام أحمد، وأكثر أصحابه، والمالكية والظاهرية أنه يقتضي الفساد، لأن القول بالصحة يؤدي إلى أن تكون العين الواحدة من الأفعال حراماً وواجباً، وهو متناقض.

ولا يقتضي الفساد عند الشافعي⁽²⁾.

والصحيح⁽³⁾ ما ذهب إليه الشافعي رحمه الله لأنه في حالة عود النهي إلى أمر خارج عن الشيء تكون الجهة منفكة، فالفعل من حيث هو مأمور به قرابة، ومن حيث كونه منهيّاً عنه معصية، مثل الصلاة في الدار المغصوبة.

فالصلاة من أمر الشرع فهي مقبولة، والغصب ليس من أمر الشرع فهو مردود، فله صلاته وعليه إثم غصبه

(1) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بيع الطعام مثلاً بمثل. (1215/3)، رقم الحديث 1594.

(2) ابن النجار، شرح الكوكب المنير (94/3).

(3) ينظر: الطوفي، شرح مختصر الروضة (439/2)، الشنقيطي، أضواء البيان (297/2).

الباب الثاني

صيغ الأمر والنهي في أحاديث فقه العبادات وأثرها في توجيه الأحكام

وفيه فصلان:

الفصل الأول: صيغ الأمر في الأحاديث وأثرها في توجيه الحكم الفقهي.

الفصل الثاني: صيغة النهي في الأحاديث وأثرها في توجيه الحكم الفقهي.

الفصل الأول

صيغ الأمر في الأحاديث وأثرها في توجيه الحكم الفقهي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما ورد على صيغة فعل الأمر (افعل).

المبحث الثاني: ما ورد على صيغة الفعل المضارع المتصل بلام الأمر (لتفعل).

المبحث الأول: ما ورد على صيغة فعل الأمر (افعل).

الحديث الأول:

عن عبد الله بن عمرو، قال: رجعنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة، حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر، فتوضؤوا وهم عجال، فانتبهنا إليهم وأعقابهم تلوح، لم يمسه الماء، فقال رسول الله ﷺ: (ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء)⁽¹⁾.

الشاهد:

(أسبغوا الوضوء).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

إسباغ الوضوء.

إن قصد بالإسباغ تعميم الأعضاء الواجب غسلها بالماء، كما قال ابن قدامة: (الإسباغ أن يعم جميع الأعضاء بالماء بحيث يجري عليها)⁽²⁾ فهو واجب؛ لما ورد في حديث مسلم من أن النبي ﷺ عندما رأى مواضع من أقدام الصحابة لم يصلها الماء، قال: (ويل للأعقاب من النار).

وإن أريد به الإكمال، والإتمام بمعنى أن يأتي الإنسان زيادة على فرائضه بسننه، ومستحباته،⁽³⁾ فهو مستحب⁽⁴⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

- (1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكماهما، (214/1)، رقم الحديث 241.
- (2) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد الجماعيلي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قدامة، المغني، مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م، (164/1).
- (3) ينظر: الأزهرى، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل، (بيروت: دار الفكر)، (35/1). قلعي، محمد رواس، قنبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، ط2، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1408هـ - 1988م)، (56).
- (4) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد الجماعيلي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قدامة، الكافي = في فقه الإمام أحمد، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة، 1414هـ - 1994م)، (69/1).

المراد بالإسباغ في الحديث إكمال الوضوء، وإبلاغ الماء كل ظاهر أعضائه، وهذا واجب⁽¹⁾.

والدليل على أن هذا هو المراد أن هذا اللفظ (أسبغوا) ورد بعد الوعيد بقوله: (ويل للأعقاب) فيكون المراد هو الإسباغ الذي يمنع من الوقوع في الوعيد.

(1) العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ط 2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ)، (118/1).

الحديث الثاني:

عن عمر بن الخطاب، أن رجلاً توضأ ، فترك موضع ظفر على قدمه ، فأبصره النبي ﷺ فقال: (ارجع فأحسن وضوءك) فرجع، ثم صلى⁽¹⁾.

الشاهد:

(ارجع فأحسن).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

إيصال الماء إلى جميع أجزاء أعضاء الوضوء.

واجب عند الجميع؛ لنص الحديث.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حملنا لفظ الأمر على معناه الأصلي، وهو الوجوب؛ لعدم الصارف له.

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة، (1/215)، رقم الحديث 243.

الحديث الثالث:

عن ابن عمر، عن النبي p قال: (أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى).

الحديث الرابع:

عن ابن عمر، قال: قال رسول الله p : (خالفوا المشركين أحفوا الشوارب، وأوفوا اللحى).

الحديث الخامس:

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله p : (جزوا الشوارب، وأرخوا اللحى خالفوا المجوس)⁽¹⁾.

الشاهد:

(خالفوا المشركين-أحفوا الشوارب- أعفوا اللحى).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

مخالفة المشركين.

أجمع الفقهاء على وجوب مخالفة المشركين فيما يختصون به؛ ووجه تقرير الإجماع:

أولاً: أن قاعدة مخالفة المشركين، قد أمر بها غير واحد من الصحابة والتابعين، في أوقات متفرقة، وقضايا متعددة، وانتشرت، ولم ينكرها منكر.

ثانياً: ما ذكره عامة علماء الإسلام من المتقدمين، والأئمة المتبوعين وأصحابهم، في تعليل النهي عن أشياء بمخالفة الكفار، أو مخالفة النصارى، أو مخالفة الأعاجم، وهو أكثر من أن يمكن

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، (222/1)، رقم الحديث 259، 260.

استقصاؤه، وما من أحد له أدنى نظر في الفقه إلا وقد بلغه من ذلك طائفة، وهذا بعد التأمل والنظر، يورث علما ضرورياً، باتفاق الأئمة، على النهي عن موافقة الكفار والأعاجم، والأمر بمخالفتهم⁽¹⁾.

ثم إن أعمالهم على ثلاثة أقسام:

1- قسم مشروع في ديننا، مع كونه كان مشروعاً لهم، أو لا يعلم أنه كان مشروعاً لهم لكنهم يفعلونه الآن.

2- قسم كان مشروعاً ثم نسخه شرع القرآن.

3- وقسم لم يكن مشروعاً بحال، وإنما هم أحدثوه.

وهذه الأقسام الثلاثة: إما أن تكون في العبادات المحضة، وإما أن تكون في العادات المحضة، وهي الآداب، وإما أن تجمع العبادات والعادات، فهذه تسعة أقسام.

فأما القسم الأول: وهو ما كان مشروعاً في الشريعتين، أو ما كان مشروعاً لنا وهم يفعلونه، فهذا كصوم عاشوراء، أو كأصل الصلاة والصيام، فهنا تقع المخالفة في صفة ذلك العمل، كما سن لنا صوم تاسوعاء وعاشوراء، كما أمرنا بتعجيل الفطور والمغرب مخالفة لأهل الكتاب، وبتأخير السحور مخالفة لأهل الكتاب.

وأما القسم الثاني: وهو ما كان مشروعاً ثم نسخ بالكلية: كالسبت أو إيجاب صلاة، أو صوم، ولا يخفى النهي عن موافقتهم في هذا، سواء كان واجباً عليهم فيكون عبادة، أو محرماً عليهم فيتعلق بالعادات، فليس للرجل أن يتمتع من أكل الشحوم وكل ذي ظفر على وجه التدين بذلك.

وأما القسم الثالث: وهو ما أحدثوه من العبادات، أو العادات، أو كليهما فهو أقبح وأقبح؛

(1) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحاراني الحنبلي الدمشقي أبو العباس، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، ط 7، (بيروت: دار عالم الكتب، 1419هـ - 1999م)، (370/1، 391).

فإنه لو أحدثه المسلمون لقد كان يكون قبيحا، فكيف إذا كان مما لم يشرعه نبي قط؟ بل أحدثه الكافرون، فالموافقة فيه ظاهرة القبح⁽¹⁾.

أما ما لا يختص به الكفار من أمور الدنيا، ولا يجر إلى مفسدة على المسلمين، أو إلى منفعة تؤدي إلى الصغار للمسلمين، فهذا لا يدخل في إطار التشبه المنهي عنه، كالإنتاج المادي البحت، وكذلك العلوم الدنيوية التي لا تمس العقيدة والأخلاق⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حمل الأمر في قوله: (خالفوا المشركين) على الوجوب، لعدم وجود الصارف له عن الوجوب.

المسألة الثانية:

إحفاء الشارب.

الإحفاء: المبالغة وبلوغ الغاية يقال: أحفى شارب: إذا استأصله⁽³⁾.

واتفق الفقهاء على أن قص الشارب حسن⁽⁴⁾، واختلفوا في حكمه على قولين:

القول الأول: أنه سنة، وهو مذهب الحنفية⁽⁵⁾، والمالكية⁽⁶⁾، والشافعية⁽¹⁾، والحنابلة⁽²⁾.

(1) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (473/1).

(2) العقل، ناصر عبدالكريم، من تشبه بقوم فهو منهم، (الرياض: دار الوطن، 1411هـ)، (21).

(3) الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، (58).

(4) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (157).

(5) البلدحي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلية، الاختيار لتعليل المختار، (القاهرة: مطبعة الحلبي، 1356هـ-1937م)، (167/4).

(6) النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم ابن مهنا شهاب الدين المالكي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني،

القول الثاني: أنه واجب، وهو مذهب الظاهرية⁽³⁾.

الأدلة:

استدل الجمهور بحديث (الفطرة خمس.. - وذكر منها- قص الشارب)⁽⁴⁾ قالوا: والفطرة بمعنى السنة⁽⁵⁾.

استدلت الظاهرية بحديث مسلم، وهو قوله ع: (خالفوا المشركين أحفوا الشوارب، وأوفوا للحي).

وقد دل الحديث بمسلك الإيماء والتنبيه⁽⁶⁾ على أن العلة في الأمر بإحفاء الشارب هي مخالفة المشركين، ومخالفة المشركين واجبة، فيكون قص الشارب أو إحفاؤه واجباً.

الترجيح:

الراجح ما ذهب إليه الجمهور من كون قص الشارب سنة؛ صرفاً للأمر عن الوجوب بدلالة حديث (خمس من الفطرة) وذكر منها قص الشارب.

واختلفوا في القص والحلق أيهما أفضل، على ثلاثة أقوال:

(بيروت: دار الفكر، 1415هـ - 1995م)، (305/2).

- (1) النووي، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب، (بيروت: دار الفكر)، (287/1).
- (2) ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي الفروع، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ - 2003 م)، (151/1).
- (3) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، (بيروت: دار الفكر)، (423/1).
- (4) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، (221/1)، رقم الحديث 257.
- (5) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب، (284/1).
- (6) الإيماء والتنبيه: اقتران الحكم بوصف لو لم يكن الوصف أو نظيره للتعليل، لكان ذلك الاقتران بعيداً عن فصاحة كلام الشارع، وكان إتيانه بالألفاظ في غير مواضعها، مع كون كلام الشارع مترها عن الحشو الذي لا فائدة فيه. السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج (45/3). ابن النجار، شرح الكوكب المنير (125/4).

القول الأول: أن حلق الشارب هو أفضل من القص، وهو مذهب الحنفية ⁽¹⁾، لورود الأمر بالإحفاء، والإحفاء هو الاستئصال.

القول الثاني: المنع من الحلق، وهو مذهب المالكية ⁽²⁾، والشافعية ⁽³⁾؛ قالوا: لأنه مثله.

القول الثالث: هو مخير بين الأمرين، وهو مذهب الحنابلة ⁽⁴⁾.

الترجيح:

الصحيح هو القول الثالث، بأن الإنسان مخير بين الأمرين، لورود النص بالأمرين.

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

حملنا الأمر بإحفاء الشارب أو قصه على الاستحباب؛ صرفاً له عن الوجوب بدلالة حديث (خمس من الفطرة) وذكر منها قص الشارب.

المسألة الثالثة:

إعفاء اللحية.

الإعفاء: هو توفير اللحية، وتركها بلا قص ⁽⁵⁾.

(1) البلدحي، الاختيار لتعليل المختار (167/4).

(2) ابن رشد، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، البيان والتحصيل، تحقيق: د. محمد حي وآخرون، ط2، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408 هـ - 1988 م)، (373/9).

(3) الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، (الناشر: دار الكتاب الإسلامي)، (266/1).

(4) الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الحنبلي، الوقوف والترحل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415 هـ - 1994 م)، (127).

(5) النووي، المجموع شرح المذهب، (290/1).

إعفاء اللحية واجب في المذاهب الأربعة⁽¹⁾؛ لنص الأمر النبوي.

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

حملنا الأمر بإعفاء اللحية على الوجوب، لعدم الصارف له عن الوجوب.

(1) الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي ، بدائع الصنائع، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية ، 1406هـ - 1986م)، (2/141). عlish، محمد بن أحمد بن محمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر 1409هـ-1989م)، (1/82). الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1357 هـ - 1983م)، (9/376). البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، كشف القناع عن متن الإقناع، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (4/14).

الحديث السادس:

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (اتقوا اللعانين قالوا: وما اللعانان يا رسول الله؟ قال: الذي يتخلى في طريق الناس، أو في ظلهم)⁽¹⁾.

الشاهد:

(اتقوا اللعانين).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

اتقاء التخلي في الطريق والظلال.

اتفق الفقهاء على النهي عن التخلي في هذين الموضعين، وهو للكرهية التزويجية عند الحنفية⁽²⁾، والمالكية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾، حملاً للأمر الوارد في الحديث للاستحباب⁽⁵⁾، أي يستحب اتقاء التخلي في هذه الأماكن.

وعند الحنابلة للتحريم⁽⁶⁾، حملاً للأمر الوارد في هذا الحديث للوجوب.

والصحيح ما ذهب إليه الحنابلة؛ لما يلي:

- (1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال، (1/226)، رقم الحديث 269.
- (2) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، ط2، رد المختار على الدر المختار، (بيروت: دار الفلأ، 1412هـ - 1992م)، (1/343).
- (3) الخطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي أبو عبد الله، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط3، (بيروت: دار الفكر 1412هـ - 1992م)، (1/276).
- (4) الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو اسحاق، المذهب في فقه الإمام الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (1/56).
- (5) الحاجّة كوكب عبيد، فقه العبادات على المذهب المالكي، ط1، (دمشق: مطبعة الإنشاء، 1406هـ - 1986م)، (50).
- (6) البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، دقائق أولي النهى، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1414هـ - 1993م)، (1/36).

أولاً: الأصل في الأوامر أنها تحمل على الوجوب ما لم يوجد صارف، ولا صارف هنا.

ثانياً: لما في هذا العمل من أذية الناس وتنجيس من يمر بالطريق أو يستظل بالظل وهو محرم⁽¹⁾.

ثالثاً: قوله: (اللعانان) معناه: الأمر المؤدي إلى لعنه، فإن كان لعنه جائزاً فقد تسبب إلى الدعاء عليه بإبعاده عن الرحمة، وإن كان غير جائز فقد تسبب إلى تأثيم غيره بلعنه⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حملنا الأمر على الوجوب؛ لعدم الصارف له.

(1) المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، فيض القدير شرح

الجامع الصغير، ط1، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1356هـ)، (135/1).

(2) الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، سبل السلام، (القاهرة: دار الحديث)، (109/1).

الحديث السابع:

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ، ثم ليغسله سبع مرار).

الحديث الثامن:

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (إذا شرب الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبع مرات).

الحديث التاسع:

عن ابن المغفل، قال: أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال: (ما بالهم وبال الكلاب؟) ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم، وقال: (إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات، وعفروه الثامنة في التراب)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليرقه)، (ليغسله سبع مرار)، (عفروه الثامنة في التراب).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

المسألة الأولى:

إراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب، وغسل الإناء.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم إراقة الماء الذي ولغ في الكلب، وغسل الإناء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: حمل الأمر بالإراقة والغسل على الندب، فيغسل الإناء سبع مرات ندباً، وهو

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، (234/1 - 235)، رقم الحديث 279، 280.

قول المالكية⁽¹⁾.

القول الثاني: حمل الأمر على الوجوب، فيجب غسل الإناء ثلاث مرات، وهو قول الحنفية⁽²⁾

القول الثالث: حمل الأمر على الوجوب، وأنه يجب غسل الإناء سبع مرات، وهو قول الشافعية⁽³⁾، والحنابلة⁽⁴⁾.

الأدلة:

استدل المالكية بأنه قد قامت القرينة على حمل الأمر من حقيقته في الوجوب إلى الندب، وهو كون الكلب طاهراً⁽⁵⁾.

واستدل الشافعية والحنابلة على الوجوب بأن الحمل على الوجوب هو الأصل فيبقى عليه، خصوصاً مع قيام القرينة على حمله على الوجوب، وهو قول النبي ﷺ (طهور إناء أحدكم)، وقوله: (فليرقه).

قالوا: فالطهور مصدر بمعنى الطهارة فيستدعي سابقة التنجس أو الحدث ، وكذلك الأمر بالإراقة دليل التنجيس⁽⁶⁾.

ثم استدلت الحنفية على وجوب غسله ثلاث مرات بحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في الكلب

(1) عlish، منح الجليل شرح مختصر خليل، (75/1).

(2) الباري، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي، العناية شرح الهداية، (بيروت: دار الفكر)، (110/1).

(3) الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري، الحاوي الكبير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1999م)، (304/1).

(4) ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو إسحاق، المبدع في شرح المقنع، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م)، (204/1).

(5) الخطاب، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، (175/1).

(6) الزيلعي، عثمان بن علي بن محسن البارعي فخر الدين الزيلعي الحنفي، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، ط1، (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية)، 1413هـ (32/1).

يلغ في الإناء أنه يغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً⁽¹⁾.

وقالوا: وهو فتوى أبي هريرة⁽²⁾ راوي الحديث، والراوي متى عمل بخلاف روايته كان عمله دليلاً على نسخ الحديث، أو تخصيصه؛ لأن الصحابي لا يجوز أن يتعمد مخالفة النبي ع⁽³⁾.

واستدلت الشافعية، والحنابلة على وجوب الغسل سبعاً بهذه الأحاديث التي أخرجها مسلم، وهي صريحة في الأمر بسبع غسلات.

الترجيح:

الصحيح هو ما ذهب إليه الشافعية، والحنابلة، من وجوب الغسل سبع مرات، وذلك لما يلي:

أولاً: لصحة استدلالهم بصحيح السنة.

ثانياً: قول المالكية بأن الكلب طاهر، فيصلح هذا أن يكون قرينة لحمل الأمر من الوجوب إلى الاستحباب، غير صحيح؛ لورود الحديث بلفظ (طهور) وهو يدل على التنجيس.

ثالثاً: استدلال الحنفية بالحديث لا يصح؛ لضعف الحديث.

وأما استدلالهم بعمل أبي هريرة ع، وأن الراوي متى عمل بخلاف روايته كان عمله دليلاً على نسخ الحديث، أو تخصيصه.

فهذا غير صحيح؛ لأن العبرة فيما رفعه إلى النبي ع وما رواه، لا فيما رآه؛ لورود الاحتمالات

(1) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط 3، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ، 2003م)، كتاب الطهارة، باب غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات، (365/1)، رقم الحديث 1141، وضعفه.

(2) الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهير النجار ومحمد سيد جاد الحق، ط 1، (بيروت: عالم الكتب، 1414هـ - 1994م)، (23/1).

(3) المنبجي، جمال الدين أبو محمد علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي، الباب في الجمع بين السنة والكتاب، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، ط 2، (دمشق: دار القلم، الطبعة: الثانية، 1414هـ - 1994م)، (88/1).

فيما رآه كنسيان روايته، أو تأويله، أو خطئه⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حملنا الأمر بالغسل سبعاً على الوجوب؛ لعدم الصارف الصحيح له عن الوجوب.

المسألة الثانية:

تعجير⁽²⁾ الإناء بالتراب إذا ولغ فيه الكلب.

اختلف العلماء في حكم تعجير الإناء بالتراب، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الأمر بذلك محمول على الندب، وهو قول الحنفية⁽³⁾.

القول الثاني: أن التتريب غير مطلوب، وهو قول المالكية⁽⁴⁾.

القول الثالث: أن الأمر بالتتريب محمول على الوجوب، وهو مذهب الشافعية⁽⁵⁾، والحنابلة⁽⁶⁾.

الأدلة:

(1) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصباطي، ط1، (مصر: دار الحديث،

1413هـ - 1993م)، (36/1). ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية،

إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية 1411هـ -

1991م)، (38/3).

(2) العفر: التراب. وعفرته تعفيرا، واعتفرته اعتفارا إذا ضربت به الأرض فمغشته فانعفر. الفراهيدي، الخليل ابن أحمد بن

عمرو بن تميم، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال)، (2/122)، مادة "عفر".

(3) الطحطاوي، أحمد بن محمد بن إسماعيل، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، تحقيق: محمد

عبد العزيز الخالدي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية 1418هـ - 1997م)، (30).

(4) الخطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (1/179).

(5) الماوردي، الحاوي الكبير، (1/307).

(6) المقدسي، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، الشرح الكبير على متن المقنع، (بيروت:

دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع)، (1/286).

استدلّت الحنفية بما سبق ذكره من الأدلة في المسألة السابقة على أن ما كان زائداً على الغسلات الثلاثة فإنه محمول على الاستحباب.

أما المالكية فقالوا: بأن الروايات التي ورد فيها الأمر بالترتيب مضطربة، فقد ورد الأمر به بألفاظ (أولاهن، إحداهن، الثامنة) وهذا اضطراب يوجب الاطراح⁽¹⁾.

واستدلّت الحنابلة والشافعية بأحاديث صحيح مسلم الصريحة بالأمر بالترتيب، قالوا: والأمر يحمل على الوجوب.

الترجيح:

الصحيح ما ذهب إليه الحنابلة والشافعية، من وجوب الترتيب، وذلك لما يلي:

أولاً: أن الأمر يحمل على الوجوب عند عدم الصارف له، وهنا لم يوجد الصارف، فيحمل على الوجوب.

ثانياً: تعدد ألفاظ رواية الأمر بالترتيب لا يوجب الحكم على الحديث بالاضطراب؛ لأن المقصود حصول الترتيب في مرة من المرات وبأن إحداهن مبهمة، وأولاهن معينة، وكذلك أخراهن، والسابعة والثامنة، ومقتضى حمل المطلق على المقيد أن تحمل المبهمة على إحدى المرات المعينة، ورواية أولاهن أرجح من حيث الأكثرية والأحفظية، ومن حيث المعنى أيضاً؛ لأن ترتيب الآخرة يقتضي الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حملنا الأمر بالترتيب على الوجوب؛ لعدم الصارف الصحيح له عنه.

(1) الخطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (1/179).

(2) الشوكاني، نيل الأوطار، (1/54).

الحديث العاشر:

عن أنس: أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها، ولم يجامعوهن في البيوت ، فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ فأنزل الله تعالى ﴿ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض﴾، فقال رسول الله ﷺ: (اصنعوا كل شيء إلا النكاح) فبلغ ذلك اليهود، فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه، فجاء أسيد بن حضير، وعباد بن بشر فقالا يا رسول الله، إن اليهود تقول: كذا وكذا، فلا نجامعهن؟ فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى ظننا أن قد وجد عليهما، فخرجا فاستقبلهما هدية من لبن إلى النبي ﷺ، فأرسل في آثارهما فسقاهما، فعرفا أن لم يجد عليهما⁽¹⁾.

الشاهد:

(اصنعوا كل شيء إلا النكاح).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

مباشرة الحائض فيما دون الفرج.

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن الأمر هنا للإباحة⁽²⁾، إلا أنهم اختلفوا في حكم الاستمتاع بما بين السرة والركبة على قولين:

القول الأول: أنه يحرم الاستمتاع بين السرة والركبة بدون إزار، وهو قول الحنفية⁽³⁾، والمالكية⁽⁴⁾، والشافعية⁽⁵⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب اصنعوا كل شيء إلا النكاح، (246/1)، رقم الحديث 302.

(2) النووي، المجموع شرح المذهب (543/2).

(3) العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين، البناية شرح الهداية، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420 هـ - 2000 م)، (646/1).

(4) سحنون، عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، المدونة، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، = 1415 هـ - 1994 م)، (153/1).

(5) الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي (77/1).

القول الثاني: جواز الاستمتاع بما بين السرة والركبة، ما عدا الفرج فقط، وهو مذهب الحنابلة⁽¹⁾.

الأدلة:

استدل الجمهور بحديث عائشة قالت: (كان إحدانا إذا كانت حائضا أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأترز بإزار ثم يباشرها)⁽²⁾.

واستدل الحنابلة بحديث أنس المذكور، وهو صريح في الدلالة على الإباحة.

الترجيح:

الصحيح هو قول الحنابلة؛ لصحة استدلالهم بحديث أنس، فقوله: (كل) يدل على العموم، ومن أخرج منه شيئاً فعليه بالدليل، ولا دليل على الاستثناء والتخصيص فيبقى على عمومته.

وأما حديث عائشة، فلا يصح الاستدلال بترك النبي ρ على التحريم؛ لأنه كان يترك المباحات أحياناً كما ترك أكل الضب⁽³⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حمل الأمر على الإباحة؛ لأن الأمر هنا ورد بعد سؤال الصحابة للنبي ρ ، والأمر بعد الاستفهام والسؤال يحمل على الإباحة⁽⁴⁾.

(1) ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، المبدع في شرح المقنع، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418 هـ - 1997 م)، (231/1).

(2) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض فوق الإزار، (242/1)، رقم الحديث 293.

(3) ينظر: البهوتي، شرح منتهى الإرادات، (112/1).

(4) والمسألة مشهورة في الأصول، ويترجم لها بـ (الأمر بعد الاستئذان)، ينظر: الأنصاري، غاية الوصول في شرح لب الأصول، (68). المرادوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه (2252/5).

الحديث الحادي عشر:

عن ابن عباس، قال: قال علي بن أبي طالب: أرسلنا المقداد بن الأسود إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن المذي يخرج من الإنسان ، كيف يفعل به؟ فقال رسول الله ﷺ: (توضأ وانضح فرجك)⁽¹⁾.

الشاهد:

(توضأ وانضح فرجك).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

غسل الذكر والوضوء على من خرج منه المذي⁽²⁾.

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن الإنسان يجب عليه الوضوء بخروج المذي⁽³⁾.

واتفقوا على وجوب الاستنجاء منه⁽⁴⁾، إلا أنهم اختلفوا فيما يجب غسله على قولين:

القول الأول: يجب غسل ما أصابه المذي فقط، وهو قول الجمهور⁽⁵⁾.

(1) صحيح مسلم كتاب الحيض، باب المذي، (247/1)، رقم الحديث 303.

(2) المذي: الذي يكون من الشهوة تعرض بالقلب، أو من الشيء الذي يراه الإنسان، أو من ملاعبة أهله. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، ط 1، (حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1384هـ-1964م)، (300/3).

(3) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة ، المبسوط، (بيروت: دار المعرفة، 1414هـ-1993م)، (67/1). النفراوي، الفواكه الدواني (112/1)، الشافعي، الأم (55/1)، المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد (81/1).

(4) ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الإجماع، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط 1، (دار المسلم للنشر والتوزيع، 1425هـ/2004م)، (33).

(5) ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج (213/3). ابن دقيق العيد، محمد بن عبد الله بن وهب، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، (مطبعة السنة المحمدية)، (115/1)، ابن قدامة، المغني، (127/1).

القول الثاني: يجب غسل الذكر كله، وهو رواية عند الحنابلة⁽¹⁾.

وقد تمسك القائلون بوجوب غسل الذكر كله بأن اسم الذكر حقيقة في العضو كله، بينما عدل الجمهور عن استعمال الحقيقة في كلمة (الذكر) نظراً منهم إلى المعنى، فإن الموجب للغسل إنما هو خروج الخارج، وذلك يقتضي الاختصار على محله⁽²⁾.

والصحيح ما ذهب إليه القائلون بوجوب غسل الذكر كله؛ لحديث علي بن أبي طالب، أنه قال للمقداد وذكر نحو هذا قال فسأله المقداد فقال رسول الله ﷺ (ليغسل ذكره وأنثيه)⁽³⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حُمِلَ الأمر على الوجوب؛ لعدم الصارف الصحيح له عن معناه الحقيقي.

-
- (1) المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ط2، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، (330/1).
 - (2) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، (115/1).
 - (3) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في المذي، (54/1) رقم الحديث 208، صححه الألباني، الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، صحيح الجامع الصغير وزياداته، (بيروت: المكتب الإسلامي)، (131/1).

الحديث الثاني عشر:

عن ابن عمر، أن عمر استفتى النبي ﷺ فقال: هل ينام أحدنا وهو جنب؟ قال: (نعم، ليتوضأ ثم لينم، حتى يغتسل إذا شاء).

الحديث الثالث عشر:

عن ابن عمر، قال: ذكر عمر بن الخطاب، لرسول الله ﷺ أنه تصيبه جنابة من الليل، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (توضأ واغسل ذكرك، ثم نم).

الحديث الرابع عشر:

عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود، فليتوضأ).⁽¹⁾

الشاهد:

(ليتوضأ)، (توضأ واغسل ذكرك)، (فليتوضأ).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

غسل الذكر والوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، أو يعاود الجماع.

اختلف العلماء في حكمه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: استحباب ذلك، وكراهة تركه، وهو المشهور من مذهب المالكية⁽²⁾

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل،

أو يشرب، أو ينام، أو يجامع، (248/1) رقم الحديث 306 ، 308.

(2) القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الذخيرة، تحقيق: محمد حجي وآخرون، ط 1، (بيروت:

دار الغرب الإسلامي 1994م)، (299/1).

والشافعية⁽¹⁾، والحنابلة⁽²⁾.

القول الثاني: جواز ذلك، وهو مذهب الحنفية⁽³⁾.

القول الثالث: وجوب ذلك، وهو رواية عند الحنابلة⁽⁴⁾.

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بهذه الأحاديث التي خرجها مسلم رحمه الله، ولم يحملوا الأمر على الوجوب؛ لحديث (إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة)⁽⁵⁾.

واستدلت الحنفية بحديث عائشة رضي الله عنها (كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء)⁽⁶⁾.

قالوا: فلما ترك النبي ﷺ الوضوء دل ذلك على أن الأمر ليس مستحباً وإنما هو جائز؛ وإلا لما كان يتركه ﷺ.

أما الموجبون فقد حملوا الأمر الوارد على الوجوب.

الترجيح:

الصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور من الاستحباب؛ لما يلي:

- (1) النووي، المجموع شرح المذهب، (156/2).
- (2) ابن قدامة، المغني، (168/1).
- (3) السرخسي، المبسوط، (73/1).
- (4) ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، (174/1).
- (5) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في غسل اليدين عند الطعام، (345/3)، رقم الحديث 3760، وصحته الألباني، الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته (462/1).
- (6) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في غسل اليدين عند الطعام، (58/1)، رقم الحديث 228، واختلف في صحته، ينظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ. 1989م)، (378/1).

أولاً: لصحة استدلالهم.

ثانياً: ضعف الحديث الذي استدل به الحنفية، وهو حديث عائشة.

ثالثاً: لما في هذا القول من الجمع بين الأحاديث على تقدير صحة حديث عائشة.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حملنا الأمر الوارد في هذه الأحاديث على الاستحباب، والصارف للأمر من الوجوب إلى الاستحباب هو حديث (إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة).

الحديث الخامس عشر:

عن عائشة قالت: (سألت امرأة النبي ﷺ كيف تغتسل من حيضتها؟ قال: فذكرت أنه علمها كيف تغتسل، ثم تأخذ فرصة من مسك فتطهر بها ، قالت: كيف أتطهر بها؟ قال: تطهري بها سبحان الله، واستتر - وأشار لنا سفيان بن عيينة بيده على وجهه - قال: قالت عائشة: واجتذبتها إلي وعرفت ما أراد النبي صلى ﷺ فقلت: تتبعني بها أثر الدم وقال ابن أبي عمر في روايته، فقلت: تتبعني بها آثار الدم).

الحديث السادس عشر:

عن عائشة (أن امرأة سألت النبي ﷺ كيف أغتسل عند الطهر؟ فقال: خذي فرصة ممسكة فتوضئي بها)⁽¹⁾.

الشاهد:

(تطهري بها) (توضئي بها).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

تطبيب موضع الدم بعد الغسل من الحيض.

نص الفقهاء - رحمهم الله - على استحبابه⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

لا خلاف بين الفقهاء على أن الأمر هنا محمول على الاستحباب، ولعل الصارف للأمر عن

(1) صحيح مسلم ، كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم،

(260/1) رقم الحديث 332.

(2) ينظر: العيني، البناية شرح الهداية (1/635)، القرافي، الذخيرة، (1/392)، النووي، المجموع شرح المذهب، (2/187)، ابن

قدامة، المغني (1/168)، ابن حزم، المحلى بالآثار، (1/116).

(1) سورة البقرة، الآية 222.

(2) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ)، (441/1).

الحديث السابع عشر:

عن عائشة قالت، جاءت فاطمة بنت أبي حبيش، إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال: (لا، إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي).

الحديث الثامن عشر:

عن عائشة، أنها قالت: استفتت أم حبيبة بنت جحش رسول الله ﷺ فقالت: إني أستحاض فقال: (إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي) فكانت تغتسل عند كل صلاة. قال الليث بن سعد: لم يذكر ابن شهاب، أن رسول الله ﷺ أمر أم حبيبة بنت جحش أن تغتسل عند كل صلاة ولكنه شيء فعلته هي.

الحديث التاسع عشر:

عن عائشة، زوج النبي ﷺ أن أم حبيبة بنت جحش، - ختنة رسول الله ﷺ وتحت عبد الرحمن بن عوف - استحیضت سبع سنين، فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن هذه ليست بالحیضة ولكن هذا عرق فاغتسلي وصلي) قالت عائشة: فكانت تغتسل في مكن في حجرة أختها زينب بنت جحش حتى تملأ حمة الدم الماء.

الحديث العشرون:

عن عائشة، أنها قالت: إن أم حبيبة، سألت رسول الله ﷺ عن الدم؟ فقالت عائشة: رأيت مكنها ملآن دما، فقال لها رسول الله ﷺ: (امكثي قدر ما كانت تحبسك حیضتك، ثم اغتسلي وصلي).

الحديث الحادي والعشرون:

عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: إن أم حبيبة بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف شكت إلى رسول الله ﷺ الدم، فقال لها: (امكثي قدر ما كانت تحبسك حیضتك ثم

اغتسلي). فكانت تغتسل عند كل صلاة⁽¹⁾.

الشاهد:

(فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي)، (فاغتسلي ثم صلي)، (امكثي قدر ما كانت تجسك حيضتك، ثم اغتسلي وصلي).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

ترك الصلاة وقت الحيض.

أجمع العلماء -رحمهم الله- على إسقاط فرض الصلاة عن الحائض في أيام حيضها⁽²⁾، ومستندهم في ذلك حديث فاطمة بنت أبي حبيش الذي ساقه مسلم: (فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة).

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

الأمر في قوله: (فدعي الصلاة) محمول على الوجوب.

المسألة الثانية:

(1) صحيح مسلم ، كتاب الحيض، باب المستحاضة، وغسلها، وصلاتها (262/1 - 264) رقم الحديث 333 ، 334.

(2) ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، ط1، (الرياض: دار طيبة، 1405 هـ، 1985 م)، (202/2).

اغتنسال الحائض بعد الحيض.

أجمع العلماء -رحمهم الله- على أن الحائض يجب عليها أن تغتسل إذا انقطع حيضها⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

حمل الأمر بالغسل على الوجوب.

المسألة الثالثة:

صلاة المستحاضة.

تعتبر المستحاضة كالطاهرة، فتجب عليها الصلاة في المذاهب الأربعة⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

حمل أمر المستحاضة بالصلاة على الوجوب.

المسألة الرابعة:

عمل المستحاضة بالعادة في معرفة أيام حيضها.

إذا كانت المستحاضة لها عادة في حيضها، ووقت محدد له، فهل تعمل بالعادة في معرفة أيام حيضها؟

اختلف العلماء -رحمهم الله- على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها تعمل بالعادة، حتى ولو كان لها تمييز، وهو قول الحنفية⁽³⁾، والحنابلة⁽¹⁾.

(1) النووي، المجموع شرح المذهب، (2/148).

(2) العيني، البناية شرح الهداية، (1/670)، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الكافي في فقه أهل المدينة، تحقيق: محمد محمد أحمد، ط 2، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، 1400هـ، 1980م)، (1/189)، الماوردي، الحاوي الكبير (1/442)، ابن قدامة، المغني (1/265).

(3) الكاساني، بدائع الصنائع (1/41).

القول الثاني: أنهما تعمل بالتمييز بين ألوان الدم إن كان لها تمييز، وإن لم يكن لها تمييز فتجلس عادتها وتستظهر بثلاثة أيام، وهو قول مالك⁽²⁾.

القول الثالث: أنهما تعمل بالتمييز، ولا تعمل بالعادة إلا إن وافقت العادة التمييز، وهو قول الشافعية، وإن لم يكن لها تمييز فتجلس عادتها⁽³⁾.

الأدلة:

استدل القائلون باعتبار العادة فقط بحديث مسلم (امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك)، وحديث عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي ﷺ قالت: (إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال: لا، إن ذلك عرق، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها..⁽⁴⁾)

أما من اعتبر التمييز، فقد استدل بحديث (إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي)⁽⁵⁾.

وأما مالك فقد استدل على الاستظهار⁽⁶⁾ بحديث أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: تنكرت حيضتي، قال: (كيف؟ قالت: تأخذني، فإذا تطهرت منها عاودتني، قال: فإذا رأيت ذلك فامكثي

(1) البهوتي، كشف القناع (208/1).

(2) الصاوي، أحمد بن محمد الخلوتي، لغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، (دار المعارف)، (213/1)، سحنون، المدونة، (50/1).

(3) الماوردي، الحاوي الكبير، (404/1)، النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، ط3، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1412هـ، 1991م)، (145/1).

(4) صحيح البخاري، كتاب الحيض باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض، وما يصدق النساء في الحيض والحمل، فيما يمكن من الحيض، (72/1) رقم الحديث 325.

(5) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، (75/1) رقم الحديث 286، قال أبو حاتم: (متنه منكر)، ينظر: ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، المحرر في الحديث، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، ط3، 1421هـ - 2000م، (146/1).

(6) الاستظهار: هو القعود ثلاثة أيام بعد الحيض احتياطاً. الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهر، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدي، (دار الطلائع)، (48).

ثلاثاً⁽¹⁾.

الترجيح:

الراجح والله أعلم هو ما ذهب إليه القائلون باعتبار العادة فقط؛ وذلك لما يلي:

أولاً: صحة استدلالهم.

ثانياً: الحديث الذي استدل به على اعتبار التمييز، ضعيف، ومن حسنه ظن أن حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش بلفظ (فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلّي) أنه يشهد له من العمل بالتمييز، لكن المقصود، والمراد في هذا الحديث، إذا أقبلت أي العادة، وإذا أدبرت أي العادة أيضاً، وليس المراد: إذا أقبل وأدبر الدم الأسود⁽²⁾.

ثالثاً: الحديث الذي استدل به مالك، ضعفه البيهقي.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حمل الأمر في قوله: (امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك) على الوجوب.

(1) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحيض، باب في الاستظهار، (489/1) رقم الحديث 1568، وقال: (حرام بن عثمان ضعيف لا تقوم بمثله حجة).

(2) الديان، ديان بن محمد، الحيض والنفاس رواية ودراية، ط 1، (دار أصداء المجتمع للنشر والتوزيع، 1419هـ)، (1077/3).

الحديث الثاني والعشرون:

عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، أنه وجد أبا هريرة يتوضأ على المسجد، فقال: إنما أتوضأ من أثوار أقط أكلتها لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (توضؤوا مما مست النار).

الحديث الثالث والعشرون:

عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: (توضؤوا مما مست النار)⁽¹⁾.

الشاهد:

(توضؤوا مما مست النار).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

الوضوء مما مست النار.

كان هناك خلاف في الصدر الأول في وجوب الوضوء مما مست النار، ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسته النار⁽²⁾؛ لقول جابر ر: (كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار)⁽³⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

هذا الأمر منسوخ.

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما مست النار، (1/272-373) رقم الحديث 352، 353.

(2) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (2/1444).

(3) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار، (49/1)، رقم الحديث 192.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الصغرى، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط 2، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1406هـ-1986م) كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار، (1/108) رقم الحديث 185. والحديث صححه النووي، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (2/1443).

الحديث الرابع والعشرون:

عن جابر بن سمرة، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: «أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: (إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا توضأ، قال أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم فتوضأ من لحوم الإبل. قال: أصلي في مرائب الغنم؟ قال: نعم، قال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال: لا)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فتوضأ من لحوم الإبل).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

الوضوء من أكل لحوم الإبل.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم الوضوء من لحوم الإبل، فذهبت الحنفية والمالكية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾، إلى عدم وجوب الوضوء منه.

وذهبت الحنابلة⁽⁵⁾ إلى وجوب الوضوء منه.

الأدلة:

استدل الجمهور بحديث جابر Ⓣ: (كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار)⁽⁶⁾، فقالوا: بأن حديث الأمر بالوضوء مما مست النار منسوخ، أو أنه محمول على الوضوء

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل، (1/275)، رقم الحديث 360.

(2) السرخسي، المبسوط، (1/80).

(3) القرافي، الذخيرة، (1/235).

(4) الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز، (بيروت: دار الفكر)، (1/464). النووي، المجموع شرح المذهب، (2/4).

(5) المقدسي، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين، العدة شرح العمدة، (القاهرة: دار الحديث، 1424هـ - 2003م)، (44).

(6) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار، (1/49)، رقم الحديث 192. سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار، (1/108)، رقم الحديث 185. والحديث صححه النووي، النووي،

اللغوي وهو غسل اليدين⁽¹⁾.

أما الحنابلة فقد استدلوا بهذا الحديث الذي أخرجه مسلم، وهو صريح في الدلالة على الوجوب.

الترجيح:

الصحيح هو ما ذهب إليه الحنابلة؛ وذلك لما يلي:

أولاً: صحة ما استدلت به الحنابلة.

ثانياً: قول الجمهور بأن حديث الوضوء من لحم الإبل منسوخ بحديث جابر لا يصح؛ لأن لحم الإبل والغنم في مس النار سواء، وقد فرق النبي ﷺ في الحكم بينهما، فخير في الوضوء من لحم الغنم، وأمر بالوضوء من لحم الإبل.

ثالثاً: أن حديث الأمر بالوضوء من لحم الإبل كان بعد نسخ الوضوء مما مست النار؛ لأنه بين فيه أنه لا يجب الوضوء من لحم الغنم⁽²⁾.

رابعاً: لا يصح حمل الوضوء هنا على المعنى اللغوي؛ لأن اللفظ إذا تردد بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي ترجح حملة على المعنى الشرعي دون الوضع اللغوي⁽³⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الوجوب؛ لعدم الصارف الصحيح له.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (2/1443).

(1) ينظر: القرافي، الذخيرة (1/235).

(2) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم، (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ/1995م)، (21/216).

(3) الزنجاني، محمود بن أحمد بن محمود بن مختار، تخريج الفروع على الأصول، تحقيق: د. محمد أديب صالح، ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1398هـ)، (272).

الحديث الخامس والعشرون.

عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: (إذا سمعتم النداء، فقولوا مثل ما يقول المؤذن).

الحديث السادس والعشرون.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه سمع النبي ﷺ يقول: (إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة، لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فقولوا مثل ما يقول المؤذن) (صلوا علي) (سلوا الله لي الوسيلة).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

إجابة المؤذن.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم إجابة المؤذن على قولين:

القول الأول: الوجوب؛ لظاهر الأمر في هذه الأحاديث، وهو مذهب الحنفية⁽²⁾.

القول الثاني: الاستحباب، لما جاء عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر، وكان يستمع الأذان، فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار فسمع رجلا يقول: الله أكبر الله أكبر، فقال رسول الله ﷺ: (على الفطرة ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله،

(1) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يسأل له الوسيلة، (288/1)،

رقم الحديث 383، 384.

(2) الكاساني، بدائع الصنائع (155/1).

فقال رسول الله ﷺ: خرجت من النار فنظروا فإذا هو راعي معزى⁽¹⁾، وهو مذهب المالكية⁽²⁾ والشافعية⁽³⁾ والحنابلة⁽⁴⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الحنفية؛ لأن دليل الجمهور الذي أوردوه على أنه صارف للأمر من الوجوب إلى الاستحباب يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الأمر⁽⁵⁾، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال⁽⁶⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حملنا الأمر على الوجوب.

المسألة الثانية:

الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، وسؤال الوسيلة له.

نص الفقهاء -رحمهم الله- على استحباب الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، وسؤال الوسيلة له⁽⁷⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر، (282/1) رقم الحديث 382.

(2) الخرشي، محمد بن عبد الله المالكي، شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر)، (233/1).

(3) الماوردي، الحاوي الكبير، (51/2).

(4) ابن قدامة، المغني، (309/1).

(5) ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، (93/2).

(6) ينظر: الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعي، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ)، (338). الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ - 1999م)، (191).

(7) ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، (399/1). الخطاب، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، (445/1). النووي، المجموع شرح المذهب، (117/3). الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، ط2، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1415هـ - 1994م)،

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب.

الحديث السابع والعشرون.

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلّى، ثم جاء فسلم على رسول الله ﷺ، فرد رسول الله ﷺ السلام قال: (ارجع فصل فإنك لم تصل، فرجع الرجل فصلّى كما كان صلى، ثم جاء إلى النبي ﷺ فسلم عليه فقال رسول الله ﷺ: وعليك السلام، ثم قال: ارجع فصل فإنك لم تصل، -حتى فعل ذلك ثلاث مرات - فقال الرجل: والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا علمني، قال: إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها)⁽¹⁾.

الحديث الثامن والعشرون.

عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: (أقيموا الركوع، والسجود، فوالله إني لأراكم من بعدي - وربما قال: من بعد ظهري - إذا ركعتم وسجدتم).

الحديث التاسع والعشرون.

عن أنس أن نبي الله ﷺ قال: (أتموا الركوع والسجود، فوالله إني لأراكم من بعد ظهري إذا ما ركعتم، وإذا ما سجدتم)⁽²⁾.

الحديث الثلاثون.

عن جابر بن سمرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: (ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟ اسكنوا في الصلاة)⁽³⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب اقرأ ما تيسر معك من القرآن، (297/1)، رقم الحديث 397.

(2) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الأمر بتحسين الصلاة، وإتمامها، والخشوع فيها، (319/1 ، 320)، رقم الحديث 425.

(3) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة، والنهي عن الإشارة باليد، ورفعها عند السلام، =

الشاهد:

(فكبر) (اقرأ ما تيسر معك من القرآن) (اركع حتى تطمئن راکعاً) (ارفع حتى تعدل قائماً)
(اسجد حتى تطمئن ساجداً) (ثم ارفع حتى تطمئن جالساً) (أقيموا الركوع) (أتموا الركوع)
(اسكنوا في الصلاة).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

القراءة في الصلاة-الركوع-السجود.

اتفقت المذاهب الأربعة على أن القراءة في الصلاة، وأن الركوع، والسجود، واجبة في الصلاة⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بالقراءة في الصلاة، والأمر بالركوع، والسجود محمول على الوجوب.

المسألة الثانية:

تكبيرة الإحرام.

اختلفوا في تكبيرة الإحرام فذهبت الحنفية إلى عدم وجوب تعيين لفظ (الله أكبر) وإنما يدخل

= وإتمام الصفوف الأول، والتراص فيها، والأمر بالاجتماع، (322/1)، رقم الحديث 430.

(1) ينظر: ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (القاهرة: دار الحديث، 1425هـ - 2004 م)، (134/1). ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (1/446 - 447)، الجندي، خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين المالكي، مختصر خليل، تحقيق: أحمد جاد ط1، (القاهرة: دار الحديث، 1426هـ - 2005 م)، (31-32). المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل مختصر المزني - مطبوع ملحقاً بالجزء الثامن من كتاب الأم للشافعي -، (بيروت: دار المعرفة، 1410هـ - 1990 م)، (8/111). ابن قدامة، المغني (1/343، 357، 369).

الإنسان في الصلاة بأي جملة ذكر خالص ⁽¹⁾؛ محتجين بقوله تعالى: { قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فصلى }.

وذهبت الشافعية إلى انعقاد الصلاة بـ (الله أكبر ، الله الأكبر)؛ لأن الله الأكبر هو الله أكبر وزيادة ⁽²⁾.

وذهبت المالكية ⁽³⁾ والحنابلة ⁽⁴⁾ إلى وجوب تعيين لفظ (الله أكبر)؛ لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه افتتح الصلاة بغيرها.

والصحيح ما ذهب إليه المالكية والحنابلة؛ لما يلي:

أولاً: صحة دليلهم.

ثانياً: أن ألفاظ الأذكار توقيفية ⁽⁵⁾، فيتوقف فيها على ما ورد.

ثالثاً: أما استدلال الحنفية بقوله تعالى: { قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فصلى } ⁽⁶⁾ فقد قال النووي: (إن المفسرين مجمعون على أنها لم ترد في تكبيرة الإحرام) ⁽⁷⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بتكبيرة الإحرام محمول على الوجوب.

(1) ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، (442/1).

(2) النووي، المجموع شرح المذهب، (304/3).

(3) ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (200/1).

(4) ابن قدامة، المغني، (333/1).

(5) ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (33/17)، ابن حجر، فتح الباري، (112/11).

(6) سورة الأعلى، الآية 14-15.

(7) النووي، المجموع شرح المذهب، (303/3).

المسألة الثالثة:

الطمأنينة في الصلاة.

اختلفوا في حكم الطمأنينة على قولين:

فذهبت الحنفية إلى عدم وجوبها⁽¹⁾؛ استدلالاً بقوله تعالى: {اركعوا واسجدوا}⁽²⁾ ولم يذكر طمأنينة.

وذهبت المالكية⁽³⁾ والشافعية⁽⁴⁾ والحنابلة⁽⁵⁾ إلى وجوبها، استدلالاً بحديث مسلم حديث المسيء في صلاته.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لدلالة الحديث عليه، وأما الآية التي استدلت بها الحنفية فهي مبينة بفعل النبي p .

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بالطمأنينة محمول على الوجوب.

المسألة الرابعة:

الاعتدال من الركوع - الجلسة بين السجدين.

اختلفوا في حكم الاعتدال من الركوع والجلسة بين السجدين على قولين:

(1) السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، تحفة الفقهاء، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1414 هـ - 1994 م)، (133).

(2) سورة الحج، الآية 77.

(3) القرافي، الذخيرة، (205/2).

(4) الماوردي، الحاوي الكبير، (119/2).

(5) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، (217/1).

القول الأول: أنهما ليسا بواجبين، وهو مذهب الحنفية⁽¹⁾؛ لأن الله قال: {اركعوا واسجدوا} ولم يذكر الاعتدال من الركوع ولا الجلوس بين السجدين.

القول الثاني: وجوبهما، وهو مذهب المالكية⁽²⁾ الشافعية⁽³⁾ والحنابلة⁽⁴⁾؛ استدلالاً بهذا الحديث الذي معنا، فقد أمر النبي ﷺ في صلاته بهما.

واختلف أصحاب مالك هل ظاهر مذهبه يقتضي أن يكون سنة أو واجباً؛ إذ لم ينقل عنه نص في ذلك.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأمر النبي ﷺ بهما.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حمل الأمر بالاعتدال من الركوع، والجلوس بين السجدين على الوجوب.

(1) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، (107/1).

(2) القروي، محمد العربي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (73).

(3) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق:

أ. د/ عبد العظيم محمود الديب، ط1، (دار المنهاج، 1428هـ-2007م)، (285/2).

(4) ابن قدامة، المغني (365/1، 375).

الحديث الحادي والثلاثون.

عن عبد الله، قال: كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله ﷺ: السلام على الله السلام على فلان، فقال لنا رسول الله ﷺ ذات يوم: (إن الله هو السلام، فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، ثم يتخير من المسألة ما شاء) وفي رواية: (ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء - أو ما أحب -).

الحديث الثاني والثلاثون.

عن حطان بن عبد الله الرقاشي، قال: صليت مع أبي موسى الأشعري صلاة فلما كان عند القعدة قال رجل من القوم: أقرت الصلاة بالبر والزكاة؟ قال فلما قضى أبو موسى الصلاة وسلم انصرف فقال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟ قال: فأرم القوم، ثم قال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟ فأرم القوم، فقال: لعلك يا حطان قلتها؟ قال: ما قلتها، ولقد رهبت أن تبكعني بها فقال رجل من القوم: أنا قلتها، ولم أرد بها إلا الخير فقال أبو موسى: أما تعلمون كيف تقولون في صلاتكم؟ إن رسول الله ﷺ خطبنا فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا. فقال: (إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم، فإذا كبر فكبروا، وإذا قال {غير المغضوب عليهم ولا الضالين}، فقولوا: آمين، يجبكم الله فإذا كبر وركع فكبروا واركعوا، فإن الإمام يركع قبلكم، ويرفع قبلكم - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: - فتلك بتلك وإذا قال: سمع الله لمن حمده. فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم، فإن الله تبارك وتعالى، قال على لسان نبيه ﷺ: سمع الله لمن حمده وإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: - فتلك بتلك، وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم: التحيات الطيبات والصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله)، وفي رواية: (وإذا قرأ فأنصتوا).

الحديث الثالث والثلاثون.

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد؛ فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه).

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه).

الحديث الرابع والثلاثون.

عن أنس بن مالك قال: سقط النبي ﷺ عن فرس، فجحش شقه الأيمن، فدخلنا نعوذه، فحضرت الصلاة، فصلى بنا قاعداً، فصلينا وراءه قعوداً، فلما قضى الصلاة قال: (إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون). وفي رواية: (فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً).

الحديث الخامس والثلاثون.

عن عائشة قالت: اشتكى رسول الله ﷺ فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه، فصلى رسول الله ﷺ جالساً فصلوا بصلاته قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال: (إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً).

الحديث السادس والثلاثون.

عن جابر قال: اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره، فالتفت إلينا فرآنا قياماً، فأشار إلينا فقعدينا، فصلينا بصلاته قعوداً، فلما سلم قال: (إن كدتم أنفاً لتفعلون فعل فارس والروم، يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا، ائتموا بأئمتكم، إن صلى قائماً فصلوا قياماً، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً).

الحديث السابع والثلاثون.

عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا يقول: (لا تبادروا الإمام إذا كبر فكبروا، وإذا قال: ولا الضالين، فقولوا: آمين، وإذا ركع فاركعوا وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد). وفي رواية: (ولا ترفعوا قبله).

الحديث الثامن والثلاثون.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إنما الإمام جنة، فإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد، فإذا وافق قول أهل الأرض قول أهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه).

الحديث التاسع والثلاثون.

عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون).

الحديث الأربعون.

عن أنس، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم فلما قضى الصلاة أقبل علينا بوجهه، فقال: (أيها الناس، إني إمامكم، فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود، ولا بالقيام ولا بالانصراف، فإني أراكم أمامي ومن خلفي، ثم قال: والذي نفس محمد بيده، لو رأيتم ما رأيتم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً، قالوا: وما رأيتم يا رسول الله؟ قال: رأيتم الجنة والنار).

الحديث الحادي الأربعون.

عن أبي مسعود قال: كان رسول الله ﷺ يسمح مناكبنا في الصلاة ويقول: (استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم).

الحديث الثاني والأربعون.

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (سوا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة).

الحديث الثالث والأربعون.

عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل) (ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء) (فأقيموا صفوفكم) (إذا كبر فكبروا) (إذا كبر وركع فكبروا واركعوا) (فقولوا: آمين) (اركعوا) (فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد) (واسجدوا) (فأمنوا) (إذا رفع فارفعوا) (إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون) (فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً) (ائتموا بأئمتكم) (لا تبادروا الإمام) (ولا ترفعوا قبله) (فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود) (استووا ولا تختلفوا) (سوا صفوفكم) (لتسون صفوفكم).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

تكبيرة الإحرام- الركوع- الاعتدال عن الركوع- السجود.

سبقت دراسة هذه الأحكام.

المسألة الأولى:

(1) تم جمع هذه الأحاديث من أبواب مختلفة من صحيح مسلم؛ لاتحاد موضوعها. صحيح مسلم، كتاب الصلاة، [باب التشهد في الصلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين، باب ائتمام المأموم بالإمام، باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره]، باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها، باب النهي عن سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها والازدحام على الصف الأول والمساابقة إليها]، (301 ، 303 ، 306 ، 308 ، 309 ، 310 ، 320 ، 323 ، 324)، رقم الحديث 402 ، 404 ، 409 ، 410 ، 411 ، 412 ، 413 ، 415 ، 416 ، 126 ، 432 ، 433 ، 436.

التشهد.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم التشهد الأول في صلاة المغرب، والرابعة، على قولين:

القول الأول: أنه سنة، وهو مذهب الحنفية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾، والشافعية⁽³⁾؛ لسقوطه بالسهو. القول الثاني: أنه واجب، وهو مذهب الحنابلة⁽⁴⁾؛ استدلالاً بالأمر (فليقل التحيات)، ولأن النبي ﷺ داوم على فعله، وسجد للسهو بتركه⁽⁵⁾. والصحيح ما ذهب إليه الحنابلة؛ لصحة دليلهم.

وأما قول الجمهور بأنه يسقط، فالجواب عنه أنه يسقط إلى بدل وهو سجود السهو. أما التشهد الثاني فأوجبه الشافعية⁽⁶⁾ والحنابلة⁽⁷⁾؛ تمسكاً بأحاديث الأمر، ولدوام النبي ﷺ عليه. وذهبت الحنفية⁽⁸⁾ والمالكية⁽⁹⁾ إلى عدم وجوبه؛ لأن النبي ﷺ لم يعلمه المسيء في صلاته.

-
- (1) السرخسي، المبسوط، (111/2).
 - (2) البغدادي، عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي، التلخين في الفقه المالكي، تحقيق: أبي أويس محمد بن خبزة الحسني، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ-2004م)، (43/1).
 - (3) الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، التنبيه في الفقه الشافعي، (عالم الكتب)، (33).
 - (4) ابن قدامة، المغني، (382/1).
 - (5) سجود النبي ﷺ من ترك التشهد الأول أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، (399/1) رقم الحديث 570.
 - (6) الشيرازي، التنبيه في الفقه الشافعي، (33).
 - (7) ابن قدامة، المغني، (387/1).
 - (8) الزبيدي، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي اليمني الحنفي، الجوهرة النيرة، ط1، (المطبعة الخيرية، 1322هـ)، (50/1).
 - (9) الجندي، مختصر خليل، (33).

والصحيح ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة؛ لصحة دليلهم، وأما عدم تعليم النبي ﷺ التشهد للمسيء في صلاته فيحتمل أنه لم يسيء في التشهد⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

حملنا الأمر بالتشهد على الوجوب.

المسألة الثانية:

الدعاء بعد التشهد الأخير.

هو مستحب في المذاهب الأربعة⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بالدعاء بعد التشهد الأخير محمول في المذاهب الأربعة على الاستحباب، ولعل الصارف للأمر من الوجوب إلى الاستحباب هو حديث المسيء في صلاته.

المسألة الثالثة:

إقامة الصفوف .

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم إقامة الصفوف وتسويتها على قولين:

(1) ينظر: ابن قدامة، المغني، (1/387).

(2) ملا، محمد بن فرامرز بن علي، درر الحكام شرح غرر الأحكام، (دار إحياء الكتب العربية)، (1/76). النووي، المجموع شرح المذهب، (3/468). الحاجة كوكب عبيد، فقه العبادات على المذهب المالكي، (160). النجدي، عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصمي الحنبلي، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، ط1، (بدون ناشر، 1397 هـ)، (2/73).

القول الأول: أنها مستحبة وهو في المذاهب الأربعة⁽¹⁾.

القول الثاني: أنها واجبة، وبذلك أخذت الظاهرية⁽²⁾، وهو اختيار ابن تيمية⁽³⁾؛ لقول النبي ﷺ: (لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم)⁽⁴⁾.

والصحيح القول بوجوبها؛ لما يلي:

أولاً: أن الأصل في الأوامر أنها تحمل على الوجوب.

ثانياً: ورود الوعيد في المخالفة، والوعيد لا يكون إلا على ترك واجب.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الوجوب؛ لعدم الصارف، بل وجد ما يؤيد حمله على الوجوب، وهو ورود الوعيد على المخالفة.

المسألة الرابعة:

التأمين.

-
- (1) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، (136/1)، النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني (211/1)، النووي، المجموع شرح المذهب (225/4)، ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد (242/1).
- (2) ابن حزم، المحلى بالآثار (375/2).
- (3) ابن تيمية، الاختيارات الفقهية (مطبوع ضمن الفتاوى الكبرى المجلد الرابع)، جمعه: ابن اللحام، علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي الحنبلي، (بيروت: دار المعرفة، 1397هـ - 1978م)، (416).
- (4) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها، (145/1) رقم الحديث 717.

مستحب في المذاهب الأربعة⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بالتأمين محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة.

المسألة الخامسة:

تكبيرات الانتقال- التحميد

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكمهما على قولين:

القول الأول: أنهما مستحبان، وهو مذهب جماهير أهل العلم⁽²⁾؛ لأن النبي ﷺ لم يعلمها المسيء في صلاته.

القول الثاني: وجوبهما، وهو مذهب الحنابلة⁽³⁾؛ للأمر بهما في هذه الأحاديث.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ صرفاً للأمر من الوجوب إلى الاستحباب بحديث المسيء في صلاته.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

صرف الأمر بتكبيرات الانتقال، والتحميد من الوجوب إلى الاستحباب بحديث المسيء في صلاته.

(1) الطحطاوي، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، (260/1)، النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، (178/1)، العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم اليميني الشافعي، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، ط1، (جدة: دار المنهاج 1421 هـ - 2000 م)، (190/2)، ابن قدامة، المعني، (352/1).

(2) النووي، المجموع شرح المذهب، (3/ 397، 414).

(3) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي، عمدة الفقه، تحقيق: أحمد محمد عزوز، (المكتبة العصرية، 1425 هـ - 2004 م)، (26).

المسألة السادسة:

الائتمام بالإمام وعدم مسابقته.

الائتمام: الاقتداء والاتباع⁽¹⁾.

اتفق الأئمة على تحريم مسابقة الإمام، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "أما مسابقة الإمام فحرام باتفاق الأئمة"⁽²⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

حمل الأمر بالائتمام على الوجوب، وحمل النهي عن المسابقة على التحريم باتفاق.

المسألة السابعة:

متابعة الإمام إن صلى جالساً.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في الإمام إن صلى جالساً لعذر، كيف يصلي المأمومون على ثلاثة أقول:

القول الأول: أن المأمومين يصلون قياماً، وهو مذهب الحنفية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾، وعن الإمام مالك روايتين:

الأولى: لا تصح إمامة الجالس.

الثانية: أن إمامته صحيحة، ويصلي المأمومون خلفه قياماً⁽⁵⁾.

(1) ابن حجر، فتح الباري، (2/178).

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (23/336).

(3) البلدحي، الاختيار لتعليل المختار، (1/60).

(4) الشافعي، الأم، (7/209).

(5) القرافي، الذخيرة، (2/247).

القول الثاني: أن المأمومين يصلون خلف الإمام القاعد قعوداً استحباباً، وهو رواية عن الإمام أحمد.

القول الثالث: أنهم يصلون خلفه قعوداً وجوباً، وهو الرواية الثانية عن الإمام أحمد⁽¹⁾.

الأدلة:

استدل الجمهور بحديث عائشة أن النبي ﷺ استخلف أبا بكر، ثم إنه ﷺ وجد في نفسه خفة، فخرج بين رجلين، فأجلساه إلى جنب أبي بكر، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ﷺ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر⁽²⁾.

فقالوا: هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ وهو ينسخ ما قبله من الأمر بالقعود.

أما الحنابلة، فاستدلوا بالأمر بالقعود، وحمل الأمر في رواية على الاستحباب، وفي الأخرى على الوجوب.

الترجيح:

الصحيح هو القول بوجوب اتباع المأموم للإمام في صلاته جالساً؛ وذلك لما يلي:

أولاً: أن الأصل في الأمر أنه يحمل على الوجوب، ولا صارف هنا يصرف الأمر عن حقيقته.

ثانياً: قول الجمهور بأن هذا الأمر منسوخ بفعل النبي ﷺ في آخر حياته، فغير صحيح؛ لأن النسخ لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع⁽³⁾، والجمع هنا ممكن بأن يحمل حديث عائشة على ما إذا بدأ الإمام صلاته قائماً، ثم اعتل فجلس، فحينئذ يكمل المأمون الصلاة خلفه قياماً⁽⁴⁾.

(1) ابن قدامة، المغني، (2/162).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب من قام إلى جنب الإمام لعله، (1/137)، رقم الحديث 683.

(3) ينظر: العطار، حسن بن محمد بن محمود الشافعي، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (بيروت:

دار الكتب العلمية)، (2/405). ابن النجار، شرح الكوكب المنير، (4/611).

(4) ينظر: ابن قدامة، المغني، (2/164).

أثر النهي في الحكم الفقهي:

حمل الأمر بالصلاة قعوداً خلف الإمام القاعد على الوجوب، لعدم الصارف له عن معناه الحقيقي.

الحديث الرابع والأربعون.

عن أبي مسعود الأنصاري، قال: أتانا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس سعد بن عباد، فقال له بشير بن سعد: أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك؟ قال: فسكت رسول الله ﷺ، حتى تمنينا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله ﷺ: (قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد، والسلام كما قد علمتم).

الحديث الخامس والأربعون.

عن ابن أبي ليلي، قال: لقيني كعب بن عجرة، فقال: ألا أهدي لك هدية خرج علينا رسول الله ﷺ فقلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك؟ قال: (قولوا اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد)

الحديث السادس والأربعون.

عن أبي حميد الساعدي، أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ قال: (قولوا اللهم صل على محمد، وعلى أزواجه، وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه، وذريته كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد)⁽¹⁾.

الشاهد:

(قولوا: اللهم صل على محمد...).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

(1) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، (305/1 - 306) رقم الحديث 405 ،

الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير على قولين:

القول الأول: أنها واجبة في الصلاة في التشهد الأخير؛ حملاً للأمر الوارد في هذه الأحاديث على الوجوب؛ إذ هو معناه الحقيقي، وهو قول الشافعية⁽¹⁾، والحنابلة⁽²⁾.

القول الثاني: أنها سنة؛ استدلالاً بحديث المسيء في صلاته، حيث لم يذكر له النبي ﷺ الصلاة عليه في ذلك الحديث، وهو قول الحنفية⁽³⁾، والمالكية⁽⁴⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الحنفية والمالكية من القول بالسنية؛ لما يلي:

أولاً: صحة استدلالهم.

ثانياً: عن أبي هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: (إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر، فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال)⁽⁵⁾. فلم يذكر فيه الصلاة على النبي ﷺ.

ثالثاً: استدلال الموجبين بالأمر لا يستقيم؛ لأن الصحابة سألوا النبي ﷺ عن الكيفية، فعلمهم الكيفية، ولم يسألوا عن حكمها في الصلاة.

الحديث السابع والأربعون.

(1) الشافعي، لأم، (140/1).

(2) ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، (442/1).

(3) الحلبي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحنفي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، تحقيق: خليل عمران المنصور، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م)، (135/1).

(4) عlish، منح الجليل شرح مختصر خليل (264/1).

(5) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، (412/1)، رقم الحديث 588.

عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا استأذنكم نساؤكم إلى المساجد فأذنوا لهن).

الحديث الثامن والأربعون.

عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ (ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد).

الحديث التاسع والأربعون.

عن سالم يحدث عن أبيه، يبلغ به النبي ﷺ قال: (إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها).

الحديث الخمسون.

عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها).

الحديث الحادي والخمسون.

عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله).

الحديث الثاني والخمسون.

عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل).

الحديث الثالث والخمسون.

عن بلال بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد، إذا استأذنوكم)⁽¹⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، (326/1 - 327) رقم

الشاهد:

(فأذنوا لهن) (فلا يمنعها) (لا تمنعوا).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

إذن الرجل لزوجته بشهود الجماعة إذا استأذنته.

إذا استأذنت المرأة زوجها في الذهاب إلى المسجد هل له منعها؟

ذهبت المالكية والحنابلة إلى أنه ليس له منعها، وذهب الشافعية إلى أن له منعها.⁽¹⁾

وظاهر الحديث يمنعه من منعها.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الندب، والنهي للكرهية، والقرينة الصارفة ما رواه البيهقي عن أم حميد، أنها قالت: يا رسول الله، إنا نحب الصلاة تعني معك فيمنعنا أزواجنا، فقال رسول الله ﷺ: (صلاتكن في بيوتكن خير من صلاتكن في دوركن، وصلاتكن في دوركن أفضل من صلاتكن في مسجد الجماعة)⁽²⁾.

الحديث 442 .

- (1) ابن قدامة، المغني، (295/7). ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلافي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، ومجدي بن عبد الخالق الشافعي وآخرون، ط1، (المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، 1417 هـ - 1996 م)، (54/8).
- (2) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الاختيار للزوج إذا استأذنت امرأته إلى المسجد أن لا يمنعها (190/3) رقم الحديث 5371.

الحديث الرابع والخمسون.

عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، قال (إذا حضر العشاء، وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعشاء).

الحديث الخامس والخمسون.

عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال : (إذا قرب العشاء، وحضرت الصلاة، فابدؤوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشاءكم).

الحديث السادس والخمسون.

عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعشاء، ولا يعجلن حتى يفرغ منه)⁽¹⁾.

الشاهد

(فابدؤوا بالعشاء)

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة.

البدء بالعشاء قبل الصلاة إذا حضر الأكل.

المنصوص في كتب الحنفية⁽²⁾ والشافعية⁽³⁾ والحنابلة⁽⁴⁾ أن الإنسان يكره له البدء بالصلاة في حال حضور الأكل، ويستحب له البدء في العشاء.

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخبثين، (1/392) رقم الحديث 557، 559.

(2) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، (1/164).

(3) الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، (بيروت: دار الفكر)، (1/152).

(4) المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، (1/603).

وحكي عن مالك⁽¹⁾ أنه يبدأ بالصلاة إلا أن يكون الطعام خفيفاً.

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

الأمر محمول على الاستحباب عند الجمهور.

(1) الخطاب، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، (400/2).

الحديث السابع والخمسون.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال).

الحديث الثامن والخمسون.

عن أبي هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: (إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر، فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال).

الحديث التاسع والخمسون.

عن أبي هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: (عوذوا بالله من عذاب الله، عوذوا بالله من عذاب القبر، عوذوا بالله من فتنة المسيح الدجال، عوذوا بالله من فتنة المحيا والممات) ⁽¹⁾.

الشاهد

(عوذوا) (فليستعذ) (فليتعوذ)

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات.

الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ قبل السلام.

حكمه الاستحباب في المذاهب الأربعة ⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، (412/1 - 413) رقم الحديث 588.

(2) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق (124/1). القروي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية (80). النووي، المجموع شرح المذهب (469/3). ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد (258/1).

الأمر محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة.

الحديث الستون.

عن أبي هريرة، أنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا اشتد الحر، فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم).

الحديث الحادي والستون.

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا كان اليوم الحار، فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم).

الحديث الثاني والستون.

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إن هذا الحر من فيح جهنم، فأبردوا بالصلاة).

الحديث الثالث والستون.

عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أبردوا عن الحر في الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم).

الحديث الرابع والستون.

عن أبي ذر، قال: أذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظهر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أبرد، أبرد، أو قال: انتظر، انتظر، وقال: إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر، فأبردوا عن الصلاة).

الحديث الخامس والستون.

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا كان الحر، فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم). عن أبي هريرة، أنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال:

(إذا اشتد الحر، فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم).

الحديث السادس والستون.

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا كان اليوم الحار، فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم).

الحديث السابع والستون.

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إن هذا الحر من فيح جهنم، فأبردوا بالصلاة).

الحديث الثامن والستون.

عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أبردوا عن الحر في الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم).

الحديث التاسع والستون.

عن أبي ذر، قال: أذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظهر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أبرد، أبرد، أو قال: انتظر، انتظر، وقال: إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر، فأبردوا عن الصلاة).

الحديث السبعون.

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا كان الحر، فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم)⁽¹⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة، =

الشاهد:

(فأبردوا بالصلاة)، (أبردوا عن الحر في الصلاة)، (فأبردوا عن الصلاة).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

تأخير الصلاة في شدة الحر إلى وقت تنكسر فيه شدة حر الظهيرة.

مستحب عند الحنفية⁽¹⁾، والحنابلة⁽²⁾ للجميع.

أما المالكية فقالوا باختصاص تأخير صلاة الظهر للجماعة دون المنفرد⁽³⁾.

وزاد الشافعية عليهم بكون المسجد في موضع يقصده الناس من البعد⁽⁴⁾.

والصحيح كونه مستحباً على العموم دون تقييد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن سنية الإبراد -أي تأخير الصلاة إلى وقت تنكسر فيه شدة الحر-: (سواء كان المصلي منفرداً أو في جماعة، وسواء كان في مسجد الجماعة الذي ينتابه الناس من البعد، أو من القرب، وسواء كان المصلون مجتمعين، أو منفردين، هذا الذي دل عليه قول أحمد وفعله، وهو قول القاضي أخيراً، وأكثر أصحابنا؛ لعموم الحديث، فإنه أمر بالإبراد أمراً عاماً معمولاً مقصوداً، وعلله بعله عامة توجد حال الصلاة، وحال السعي إليها في الحر؛ فإن فيح جهنم يصيب المصلي، كما يصيب الذهاب إلى الصلاة مع علمه ع أن أكثر المساجد إنما يصلي فيها جيرانها، فلا يجوز حمل هذا الكلام على المساجد التي ينتابها الناس من البعد خاصة؛ لأن هذه صور قليلة بالنسبة إلى غيرها، فحمل العام عليها يكون حملاً لها على الأقل دون الأكثر منه غير أن يكون في الكلام ما يدل عليه، وذلك لا يجوز، ولأنه على هذا التقدير تكون العلة بأذى الناس بالمشي في

=ويناله الحر في طريقه، (430/1، 431، 432) رقم الحديث 615، 616، 617.

(1) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (366/1)

(2) البهوتي، كشف القناع، (251/1).

(3) الخرشي، شرح مختصر خليل، (216/1).

(4) الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، (104/1).

الحر، وهذه علة تنفس الحر سواء كان من فيح جهنم، أو لم يكن فلما قال: (فإن شدة الحر من فيح جهنم) وعلل بعله تعلم بالوحي علم أنه قصد معنى يخفى على أكثر الناس، وهو كراهة إيقاع الصلاة حال تسعير النار، كما كره إيقاعها وقت مقارنة الشيطان لها وكره الصلاة وقت الغضب من الله، كما كره الصلاة في مكان الغضب؛ لأن القلوب لا تقبل على العبادة وقت تلك الساعة كل الإقبال، ولا يتزل من الرحمة ما يتزل في غير ذلك الوقت، وأيضا ما روى أبو ذر ٢ قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر فأراد المؤذن أن يؤذن للظهر فقال النبي ﷺ: (أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد حتى رأينا فيء التلول، فقال النبي ﷺ: إن شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة) متفق عليه، فهذا إبراد مع اجتماع المصلين، وهو نص في المسألة، ولأن سبب الإبراد إنما هو في شدة الحر من فيح جهنم وتنفسها، وهذا كما أنه يؤذي الناس في حال بروزهم إلى المسجد، فكذا في حال صلاتهم بل أولى، وكما أنه يؤذي من يصلي في الجماعة فإنه يؤذي المصلي وحده⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر هنا محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة.

(1) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحارثي الحنبلي الدمشقي، شرح عمدة الفقه (من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة)، تحقيق: خالد بن علي المشيقح، ط 1، (الرياض: دار العاصمة، 1418هـ-1997م)، (198-199).

الحديث الحادي والسبعون.

عن سالم، عن أبيه، أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل، فقال: (مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة).

الحديث الثاني والسبعون.

عن عبد الله بن عمر، أن رجلاً سأل النبي ﷺ وأنا بينه وبين السائل، فقال: يا رسول الله كيف صلاة الليل؟ قال: (مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح، فصل ركعة، واجعل آخر صلاتك وتراً).

الحديث الثالث والسبعون.

عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: (اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً).

الحديث الرابع والسبعون.

عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: (أوتروا قبل أن تصبحوا).

الحديث الخامس والسبعون.

عن أبي سعيد أخبرهم، أنهم سألوا النبي ﷺ عن الوتر، فقال: (أوتروا قبل الصبح).

الحديث السادس والسبعون.

عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ : (من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل، فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل)⁽¹⁾.

الشاهد:

(1) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، وباب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، (516/1 ، 517 ، 519 ، 520)، رقم الحديث 749 ، 751 ، 754 ، 755.

(فأوتر بركعة) (فصل ركعة) (اجعل آخر صلاتك وتراً) (اجعلوا آخر صلاتكم) (أوتروا قبل أن تصبحوا) (فليوتر).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

المسألة الأولى:

حكم أداء الوتر.

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم الوتر على قولين:

القول الأول: وجوب الوتر، وهو قول أبي حنيفة⁽¹⁾.

القول الثاني: أنه مستحب، وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين⁽²⁾.

الأدلة:

استدل القائلون بالوجوب بالأمر الوارد في الحديث، وحملوه على الأصل وهو الوجوب.

واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله عز وجل قد زادكم صلاة وهي الوتر)⁽³⁾، وبحديث أبي أيوب عن النبي ﷺ قال: (الوتر حق على كل مسلم)⁽⁴⁾.

قالوا: فالنبي ﷺ سماها زيادة، والزيادة على الشيء لا تتصور إلا من جنسه، فأما إذا كان غيره

(1) العيني، البناية شرح الهداية، (479/2).

(2) ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (255/1). النووي، المجموع شرح المذهب، (19/4). ابن قدامة، عمدة الفقه، (27).

(3) الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، الإمام، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، ط 1، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، (292/11)، وصححه الألباني. الألباني، صحيح الجامع الصغير، (364/1).

(4) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كم الوتر، (62/2)، رقم الحديث 1422، وصححه الألباني، الألباني، =صحيح الجامع الصغير، (1200/2).

فإنه يكون قرانا، لا زيادة، ولأن الزيادة إنما تتصور على المقدر وهو الفرض، فأما النفل فليس بمقدر فلا تتحقق الزيادة عليه⁽¹⁾.

واستدل الجمهور بما رواه طلحة بن عبيد الله، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: (خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع)⁽²⁾.

وبقول ابن عمر: "كان رسول الله ﷺ يسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة"⁽³⁾.

والصحيح القول بالسنية، وتحمل الأحاديث التي استدلت بها الموجبون على تأكيد الاستحباب جمعاً بين الأدلة.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بالوتر محمول على الاستحباب؛ جمعاً بين الأدلة.

المسألة الثانية:

ختم صلاة الليل بالوتر.

يستحب ختم صلاة الليل بالوتر في المذاهب الأربعة⁽⁴⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بختم صلاة الليل بالوتر محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة.

(1) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (271/1).

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، (18/1)، رقم الحديث 46.

(3) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب يتزل للمكتوبة، (45/2)، رقم الحديث 1098.

(4) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، (84/1). النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، =

= (201/1). النووي، المجموع شرح المذهب، (14/4). البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، (427/1).

الحديث السابع والسبعون.

عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: (اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً).

الحديث الثامن والسبعون.

عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: (صلوا في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً).

الحديث التاسع والسبعون.

عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده، فليجعل لبيته نصيباً من صلاته، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً)⁽¹⁾.

الشاهد:

(اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم) (صلوا في بيوتكم) (فليجعل لبيته نصيباً).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

أداء النافلة في البيوت.

نص فقهاء المذاهب الأربعة على استحباب وأفضلية أداء النافلة في البيوت، فيكون الأمر هنا محمولاً على الاستحباب⁽²⁾.

ويستثنى من هذا النوافل التي شرع لها الجماعة كالكسوف والاستسقاء.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

(1) صحيح مسلم (538/1 - 539)، رقم الحديث 777، 778.

(2) المَلْطِي، يوسف بن موسى بن محمد، أبو الحاسن جمال الدين الحنفي، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، (بيروت: عالم الكتب)، (25/1). ابن رشد، البيان والتحصيل، (262/1)، الشريبي، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994م)، (394/1)، النجدي، حاشية الروض المربع (212/2).

الأمر محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة.

الحديث الثمانون.

عن جابر بن عبد الله، قال: بينا النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، إذ جاء رجل، فقال له النبي ﷺ: أصليت يا فلان؟ قال: لا، قال: قم فاركع).

الحديث الحادي والثمانون.

عن جابر بن عبد الله، يقول: دخل رجل المسجد، ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال: أصليت؟ قال: لا، قال: قم فصل الركعتين. وفي رواية قتيبة، قال: (صل ركعتين).

الحديث الثاني والثمانون.

عن جابر بن عبد الله، يقول: جاء رجل والنبي ﷺ على المنبر يوم الجمعة يخطب، فقال له (أركعت ركعتين؟ قال: لا، فقال: اركع).

الحديث الثالث والثمانون.

عن جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ خطب، فقال: (إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، وقد خرج الإمام، فليصل ركعتين).

الحديث الرابع والثمانون.

عن جابر، أنه قال: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر، فقعد سليك قبل أن يصلي، فقال له النبي ﷺ: (أركعت ركعتين؟ قال: لا، قال: قم فاركعهما).

الحديث الخامس والثمانون.

عن جابر بن عبد الله، قال: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ يخطب، فجلس، فقال له: (يا سليك قم فاركع ركعتين، وتجاوز فيهما، ثم قال: إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، والإمام

يُخطب، فليركع ركعتين، وليتجاوز فيهما⁽¹⁾.

الشاهد:

(قم فاركع) (صل ركعتين) (اركع) (فليصل ركعتين) (قم فاركعهما) (فليركع ركعتين) وليتجاوز فيهما).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

أداء تحية المسجد إذا دخل الرجل المسجد والإمام يخطب.

ذهبت الحنفية⁽²⁾، والمالكية⁽³⁾ إلى أنه لا يشتغل الإنسان بأداء تحية المسجد إذا دخل والإمام يخطب.

وذهبت الشافعية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾ إلى استحباب التحية له.

الأدلة:

استدلت الحنفية، والمالكية بحديث عبد الله بن بسر قال: جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة، والنبي ﷺ يخطب، فقال له النبي ﷺ: (اجلس فقد أذيت)⁽⁶⁾.

وحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت، والإمام

(1) صحيح مسلم (596/2).

(2) السرخسي، المبسوط، (29/2).

(3) البغدادى، التلقيم في الفقه المالكي، (52/1).

(4) الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، (216/1).

(5) المغني لابن قدامة (236/2).

(6) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة، (292/1)، رقم الحديث 1118. سنن النسائي،

كتاب الجمعة، باب النهي عن تخطي رقاب الناس، (103/3)، رقم الحديث 1399. سنن ابن ماجه، كتاب إقامة

الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في النهي عن تخطي الناس يوم الجمعة، (354/1)، رقم الحديث 1115. صححه

الألباني، الألباني، صحيح الجامع الصغير، (94/1).

يُخطب فقد لغوت⁽¹⁾.

فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر اللاغي بالإنصات مع قصر زمنه، فمنع التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى.

واستدلت الشافعية، والحنابلة بأحاديث مسلم وهي صريحة بالأمر بالصلاة كحديث جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ خطب، فقال: (إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، وقد خرج الإمام، فليصل ركعتين).

الترجيح:

الصحيح ما ذهب إليه الشافعية، والحنابلة؛ لصحة استدلالهم.

أما استدلال الحنفية، والمالكية بحديث عبد الله بن بسر، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية لبيان الجواز فإنها ليست بواجبة، أو يكون صلى في مؤخرة المسجد، ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة، فوقع منه التخطي فأنكر عليه.

وأما الاستدلال بحديث أبي هريرة فالجواب عنه ما قاله ابن حجر: (مصلي التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منعت فقد جاء من حديث أبي هريرة أنه قال يا رسول الله سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول فيه فأطلق على القول سرا السكوت)⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب؛ لوجود الصارف للأمر عن الوجوب، وهو ما رواه طلحة بن عبيد الله، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: (خمس صلوات في اليوم

(1) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، (13/2)، رقم الحديث 934.

(2) ابن حجر، فتح الباري، (409/2).

والليلة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع⁽¹⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، (18/1)، رقم الحديث 46.

الحديث السادس والثمانون.

عن عائشة، قالت: خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ يصلي، فأطال القيام جدا، ثم ركع، فأطال الركوع جدا، ثم رفع رأسه، فأطال القيام جدا، وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال الركوع جدا، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام، فأطال القيام، وهو دون القيام الأول، ثم ركع، فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول، ثم رفع رأسه، فقام فأطال القيام وهو دون القيام الأول، ثم ركع، فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم انصرف رسول الله ﷺ، وقد تجلت الشمس، فخطب الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (إن الشمس والقمر من آيات الله، وإنهما لا ينخسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فكبروا، وادعوا الله وصلوا وتصدقوا، يا أمة محمد إن من أحد أغير من الله أن يزي عبده، أو تزني أمته، يا أمة محمد والله لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيرا، ولضحكتكم قليلا، ألا هل بلغت؟).

الحديث السابع والثمانون.

عن عائشة، زوج النبي ﷺ، قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ، فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد، فقام وكبر، وصف الناس وراءه، فاقتراً رسول الله ﷺ قراءة طويلة، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع رأسه، فقال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم قام، فاقتراً قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى، ثم كبر، فركع ركوعاً طويلاً هو أدنى من الركوع الأول، ثم قال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم سجد ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، حتى استكمل أربع ركعات، وأربع سجعات، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف، ثم قام فخطب الناس، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: (إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فافزعوا للصلاة)، وقال أيضاً: (فصلوا حتى يفرج الله عنكم)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فكبروا، وادعوا الله وصلوا وتصدقوا) (فصلوا) (فافزعوا للصلاة).

(1) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، (618/2 - 619)، رقم الحديث 901

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

حكم أداء صلاة الكسوف.

قال النووي: (أجمع العلماء على أنها سنة)⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب، والصارف له عن الوجوب حديث: خمس صلوات في اليوم واليلة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع⁽²⁾.

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (6/198).

(2) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، (1/18)، رقم الحديث 46.

الحديث الثامن والثمانون.

عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: (لقنوا موتاكم لا إله إلا الله).

الحديث التاسع والثمانون.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (لقنوا موتاكم لا إله إلا الله)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لقنوا).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

تلقين المحتضر كلمة التوحيد (لا إله إلا الله).

مستحب في المذاهب الأربعة⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة.

(1) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله، (631/2) رقم الحديث 916 ، 917.

(2) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كثر الدقائق ، (دار الكتاب الإسلامي)، (184/2).

الخرشي، شرح مختصر خليل، (122/2). النووي، المجموع شرح المذهب، (110/5)، ابن قدامة، المغني،

(335/2).

الحديث التسعون.

عن أم عطية، قالت: دخل علينا النبي ﷺ ونحن نغسل ابنته، فقال: (اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك، إن رأيتم ذلك، بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتم فأذنني، فلما فرغنا آذناه فألقى إلينا حقوه، فقال: أشعرنها إياه).

الحديث الحادي والتسعون.

عن أم عطية، قالت: (اغسلنها وتراً ثلاثاً أو خمساً أو سبعا، قال: وقالت أم عطية: مشطناها ثلاثة قرون).

الحديث الثاني والتسعون.

عن أم عطية، قالت: لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال لنا رسول الله ﷺ: (اغسلنها وتراً ثلاثاً، أو خمساً، واجعلن في الخامسة كافوراً، أو شيئاً من كافور، فإذا غسلتها، فأعلمني قالت: فأعلمناه، فأعطانا حقوه وقال أشعرنها إياه)

الحديث الثالث والتسعون.

عن أم عطية، أن رسول الله ﷺ حيث أمرها أن تغسل ابنته قال لها: (ابدأن بميامنها، ومواضع الوضوء منها).

الحديث الرابع والتسعون.

عن أم عطية، أن رسول الله ﷺ قال لهن في غسل ابنته: ابدأن بميامنها، ومواضع الوضوء منها⁽¹⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت (2/646، 647، 648)، رقم الحديث 939.

الشاهد:

(اغسلنها وترا) (اجعلن في الخامسة كافوراً) (ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:**المسألة الأولى:**

غسل الميت وتراً.

ذهب فقهاء المذاهب الأربعة إلى استحباب غسل الميت وتراً⁽¹⁾.

المسألة الثانية:

وضع كافور في الغسلة الأخيرة.

المذاهب الأربعة على استحباب وضع الكافور في الغسلة الأخيرة⁽²⁾.

المسألة الثالثة:

البدء بالميامن ومواضع الوضوء في غسل الميت.

ذهب فقهاء المذاهب الأربعة إلى استحباب البدء بالميامن ومواضع الوضوء في غسل الميت⁽³⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر في الأحكام الواردة في هذه الأحاديث محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة.

-
- (1) العيني، البناية شرح الهداية، (184/3). ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (270/1). الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، (240/1). ابن قدامة، المغني، (344/2).
- (2) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (197/2). ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (271/1). الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، (240/1). البهوتي، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، (350/1).
- (3) العيني، البناية شرح الهداية، (186/3). ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (270/1). الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، (240/1). البهوتي، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، (349/1).

الحديث الخامس والتسعون:

عن أبي هريرة، عن النبي ρ قال: (أسرعوا بالجنائز، فإن تك صالحة فخير - لعله قال - تقدموها عليه، وإن تكن غير ذلك، فشر تضعونه عن رقابكم).

الحديث السادس والتسعون:

عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ρ يقول: (أسرعوا بالجنائز، فإن كانت صالحة قربتموها إلى الخير، وإن كانت غير ذلك كان شرا تضعونه عن رقابكم)⁽¹⁾.

الشاهد:

(أسرعوا بالجنائز).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

الإسراع بالجنائز.

يستحب الإسراع بالجنائز في المذاهب الأربعة⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة⁽³⁾.

(1) صحيح مسلم كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنائز، (651/2)، رقم الحديث 944.

(2) السمرقندي، تحفة الفقهاء، (244/1). الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (بيروت: دار الفكر)، (415/1). النووي، المجموع شرح المذهب، (271/5). ابن قدامة، المغني، (352/2).

(3) ينظر: العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، طرح التثريب في شرح التقریب، (المطبعة المصرية القديمة)، (289/3).

الحديث السابع والتسعون.

عن عامر بن ربيعة، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا رأيتم الجنازة، فقوموا لها، حتى تخلفكم أو توضع).

الحديث الثامن والتسعون.

عن عامر بن ربيعة، عن النبي ﷺ قال: (إذا رأى أحدكم الجنازة، فإن لم يكن ماشياً معها، فليقم حتى تخلفه، أو توضع من قبل أن تخلفه).

الحديث التاسع والتسعون.

عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا اتبعتم جنازة، فلا تجلسوا حتى توضع).

الحديث المائة.

عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: (إذا رأيتم الجنازة فقوموا، فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع).

الحديث الأول بعد المائة.

عن جابر بن عبد الله، قال: مرت جنازة، فقام لها رسول الله ﷺ وقمنا معه فقلنا: يا رسول الله، إنها يهودية، فقال: (إن الموت فزع، فإذا رأيتم الجنازة فقوموا)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فقوموا لها) (فليقم) (فلا تجلسوا) (فقوموا) (فلا يجلس).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

(1) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب القيام للجنازة، (2/659، 660) رقم الحديث 958، 959، 960.

قيام من مرت به الجنازة وهو جالس.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في المسألة على قولين:

القول الأول: أن الأمر بالقيام منسوخ، وهو مذهب الحنفية،⁽¹⁾ والمالكية⁽²⁾، والحنابلة⁽³⁾.

القول الثاني: يستحب القيام لها، وهو مذهب الشافعية⁽⁴⁾.

الأدلة:

استدل القائلون بالاستحباب بأحاديث مسلم.

أما القائلون بالنسخ، فاستدلوا بما جاء عن علي بن أبي طالب أنه قال: (قام رسول الله ﷺ ثم قعد)⁽⁵⁾.

بقاء متبع الجنازة قائما حتى توضع.

اختلف أهل العلم -رحمهم الله- في المسألة على قولين:

القول الأول: استحباب القيام، وهو مذهب الحنفية⁽⁶⁾، والحنابلة⁽⁷⁾.

القول الثاني: عدم استحبابه، وهو مذهب المالكية⁽⁸⁾، والشافعية⁽¹⁾.

(1) ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، فتح القدير، (بيروت: دار الفكر)، (135/2).

(2) القرافي، الذخيرة، (466/2).

(3) البهوتي، كشف القناع، (130/2).

(4) الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (20/2).

(5) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب نسخ القيام للجنازة، (661/2)، رقم الحديث 962.

(6) ابن الهمام، فتح القدير، (135/2).

(7) البهوتي، كشف القناع، (130/2).

(8) عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، (517/1).

واستدل أصحاب كل قول بنحو ما استدل به في المسألة الأولى.

الترجيح:

الراجح هو القول باستحباب القيام في المسألتين؛ وذلك لصريح السنة.

أما قعود النبي ﷺ فلا يصح الاستدلال به على النسخ، لأن النسخ لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع⁽²⁾، والجمع هنا ممكن، بأن يحمل قعود النبي ﷺ على بيان الجواز.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب، والنهي عن القعود للكرامة والقرينة الصارفة قعود النبي ﷺ.

(1) النووي، المجموع شرح المذهب، (241/5).

(2) النملة، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، (2414/5).

الحديث الثاني بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه ذكر رمضان فقال: (لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن أغمي عليكم فاقدروا له).

الحديث الثالث بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان، فضرب بيديه فقال: (الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا - ثم عقد إبهامه في الثالثة - فصوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن أغمي عليكم فاقدروا له ثلاثين).

الحديث الرابع بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (إنما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له).

الحديث الخامس بعد المائة.

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (الشهر تسع وعشرون، فإذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فاقدروا له).

الحديث السادس بعد المائة.

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فاقدروا له).

الحديث السابع بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (الشهر تسع وعشرون ليلة، لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، إلا أن يغم عليكم، فإن غم عليكم فاقدروا له).

الحديث الثامن بعد المائة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً).

الحديث التاسع بعد المائة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمي عليكم فأكملوا العدد).

الحديث العاشر بعد المائة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمي عليكم فأكملوا العدد).

الحديث الحادي عشر بعد المائة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: ذكر رسول الله ﷺ الهلال فقال: (إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن أغمي عليكم فعدوا ثلاثين).

الحديث الثاني عشر بعد المائة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً، فليصمه)⁽¹⁾

الشاهد:

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفتور لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً، وباب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، (2/759، 760، 762) رقم الحديث 1080، 1081، 1082.

(لا تصوموا حتى تروا الهلال) (لا تفطروا حتى تروه) (فاقدروا له) (فصوموا لرؤيته) (أفطروا لرؤيته) (فأكملوا العدد) (لا تقدموا رمضان).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

الصوم لرؤية الهلال.

قال شيخ الإسلام: (ذا رأى الناس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان أو أكملوا عدة شعبان ثلاثين وجب عليهم الصوم باتفاق العلماء أئمة الإسلام)⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بالصيام عند رؤية الهلال محمول على الوجوب.

المسألة الثانية:

صيام يوم الشك وتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين.

ذهبت الحنفية إلى أن الإنسان لا يصوم يوم الشك، وهو يوم الثلاثين من شعبان، إلا إن كان له صوماً يصومه تطوعاً، أو يصوم ثلاثة أيام فأكثر قبل رمضان، ولا يصوم فيه الفرض، فإن صامه على أنه من رمضان كره تحريماً⁽²⁾.

وذهبت المالكية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾ إلى جواز قضاء ما في الذمة فيه والتنفل إن وافق عادة له،

(1) ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي، المسائل والأجوبة، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ط1، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1425هـ - 2004م)، (133).

(2) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (381/2).

(3) الخرشي، شرح مختصر، (238/2).

(4) البجيري، سليمان بن محمد بن عمر المصري الشافعي، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، (بيروت: دار الفكر، 1415هـ - 1995م)، (386/2).

وإلا يكره تحريماً.

وذهبت الحنابلة إلى كراهة صيام يوم الشك إن كانت السماء صحوً، أما إن حال دون منظر السماء غيم أو قتر فظاهر المذهب وجوب صومه⁽¹⁾.

الأدلة:

استدل الجمهور على التحريم بالأحاديث الصحيحة الصريحة في النهي عن صيام يوم الشك، والنهي عن تقدم رمضان بيوم ويومين.

أما الحنابلة⁽²⁾ فقد أولوا قوله: (فاقدروا له) بمعنى التضيق، والتضييق له أن يجعل شعبان تسعة وعشرين يوماً.

قالوا: وقد فسره ابن عمر بفعله، وهو راويه وأعلم بمعناه، فيجب الرجوع إلى تفسيره.

ولأن الصوم يحتاط له.

الترجيح:

الصحيح ما ذهب إليه الجمهور من تحريم صيام يوم الشك، وتقدم رمضان بيوم أو يومين؛ وذلك لما يلي:

أولاً: صحة استدلالهم بصحيح وصريح السنة.

ثانياً: تفسيرهم للقدر بمعنى التضيق، يردده الأحاديث الصريحة كقوله ع: (فأكملوا العدد).

ثالثاً: اعتبار الحنابلة الاحتياط في الصيام يرد عليه بأنه لا احتياط فيما ورد به الدليل⁽³⁾.

(1) النجدي، حاشية الروض المربع، (348/3 ، 350).

(2) ينظر: ابن قدامة، المغني، (108/3).

(3) الباكستاني، زكريا بن غلام قادر ، من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، ط 1، (دار الخراز ، 1423هـ—

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على وجوب إكمال العدة، وهو يتضمن النهي عن ضده فيكون صيام يوم الشك محرماً.

الحديث الثالث عشر بعد المائة.

عن عبد الله ع عن رسول الله ع أنه قال: (إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم).

الحديث الرابع عشر بعد المائة.

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ع يقول: (إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم).

الحديث الخامس عشر بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان لرسول الله ع مؤذنان بلال وابن أم مكتوم الأعمى، فقال رسول الله ع: (إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) قال: ولم يكن بينهما إلا أن يتزل هذا ويرقى هذا⁽¹⁾.

الشاهد:

(فكلوا واشربوا).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

الاستمرار في الأكل والشرب بعد أذان الفجر الأول في رمضان.

اتفق العلماء على أن الليل كله موضع للأكل والشرب إلى طلوع الفجر.

قال ابن عبد البر: (وفيه دليل على أكل السحور، وعلى أن الليل كله موضع الأكل، والشرب، والجماع لمن شاء، كما قال الله -عز وجل- ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع

الفجر، وبيان صفة الفجر الذي تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم، ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك،

(768/2)، رقم الحديث 192.

لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر } وفي هذا دليل على أن السحور لا يكون إلا قبل الفجر؛ لقوله إن بلالا ينادي بليل ، ثم منعهم من ذلك عند أذان ابن أم مكتوم ، وهو إجماع لم يخالف فيه إلا الأعمش، فشذ، ولم يعرج على قوله، والنهار الذي يجب صيامه من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، على هذا إجماع علماء المسلمين، فلا وجه للكلام فيه⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بالاستمرار في الأكل والشرب محمول على الإباحة⁽²⁾.

(1) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري ، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ)، (62/10).

(2) ينظر: الصديقي، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الشافعي ، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، تحقيق: خليل مأمون شيحا ، ط4، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 1425 هـ - 2004 م)، (41/7).

الحديث السادس عشر بعد المائة.

عن أنس ؓ قال: قال رسول الله ﷺ : (تسحروا، فإن في السحور بركة)⁽¹⁾.

الشاهد:

(تسحروا).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

حكم أكله السحور.

أجمع العلماء -رحمهم الله- على استحبابها⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب بالإجماع.

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب فضل السحور، وتأكيد استحبابه، واستحباب تأخير، وتعجيل الفطر، (770/2)،

رقم الحديث 1095.

(2) ابن المنذر، الإجماع، (49).

الحديث السابع عشر بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: سأل حمزة بن عمرو الأسلمي رسول الله ﷺ عن الصيام في السفر؟ فقال: (إن شئت فصم وإن شئت فأفطر).

الحديث الثامن عشر بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، أن حمزة بن عمرو الأسلمي، سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني رجل أسرد الصوم، أفأصوم في السفر؟ قال: (صم إن شئت، وأفطر إن شئت)⁽¹⁾.

الشاهد:

(صم) (أفطر).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

الصوم في السفر.

يجوز للمسافر في نهار رمضان الصوم والإفطار في المذاهب الأربعة⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على التخيير؛ لربطه بالمشيئة.

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب التخيير في الصوم والفطر، في السفر، (789/2)، رقم الحديث 1121

(2) السرخسي، المبسوط، (91/3)، المواق، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي المالكي، التاج

والإكليل لمختصر خليل، ط1، (بيروت: الناشر: دار الكتب العلمية، 1416هـ-1994م)، (310/3)، النووي،

المجموع شرح المهذب، (260/6)، المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، (18/3).

الحديث التاسع عشر بعد المائة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم نذر، أفأصوم عنها؟ قال: (أرأيت لو كان على أمك دين فقضيتيه، أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت: نعم، قال: فصومي عن أمك).

الحديث العشرون بعد المائة.

عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه ٢ قال: بينا أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة، فقالت: إني تصدقت على أمي بجارية، وإنها ماتت، قال: فقال: (وجب أجرك، وردّها عليك الميراث ، قالت: يا رسول الله إنه كان عليها صوم شهر، أفأصوم عنها؟ قال: صومي عنها ، قالت: إنها لم تحج قط، أفأحج عنها؟ قال: حجي عنها)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فصومي) (حجي).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

الصوم عن الميت الذي مات وعليه صيام:

من مات وعليه صيام، لم يخل من حالتين:

إحدهما: أن يموت قبل إمكان الصيام، إما لضيق الوقت، أو لعذر من مرض أو سفر، أو عجز عن الصوم، فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم⁽²⁾.

الثانية: أن يموت بعد أن يتمكن من القضاء، فاختلف العلماء -رحمهم الله- فيه على ثلاثة أقوال:

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، (805/2)، رقم الحديث 1148، 1149.

(2) ابن قدامة، المغني، (152/3).

القول الأول: أنه يقضى عنه بالإطعام وليس بالصيام، وهو مذهب الحنفية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾، والقول الجديد للشافعي⁽³⁾، إلا أن الحنفية قيدوا هذا بالإيصاء، فإن لم يوص بذلك فلا شيء عليه.

القول الثاني: أنه يجوز للولي الصيام عنه، والإطعام، فهو مخير بينهما، وهو القول الجديد للشافعي⁽⁴⁾.

القول الثالث: يصام عن الميت النذر، ويطعم عنه عما فاتته من رمضان، وهو مذهب الحنابلة⁽⁵⁾.

الأدلة:

استدل القائلون بأن الولي يصوم عن الميت بهذه الأحاديث الصحيحة التي رواها مسلم - رحمه الله -، وحديث: (من مات وعليه صيام صام عنه وليه)⁽⁶⁾.

أما القائلون بأنه لا يصام عنه، وإنما يقضى عنه فاستدلوا بحديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: (من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه كل يوم مسكيناً)⁽⁷⁾.

أما الحنابلة فخصصوا عموم حديث (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) بحديث (إن أُمي مات وعليها صوم نذر) فقصرُوا الحكم على النذر فقط.

(1) السرخسي، المبسوط، (89/3).

(2) القرافي، الذخيرة، (524/2).

(3) الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، (61/4).

(4) النووي، المجموع شرح المذهب، (369/6).

(5) النجدي، حاشية الروض المربع، (440/3).

(6) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، (35/3)، رقم الحديث 1952. صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصوم عن الميت، (803/2)، رقم الحديث 1147.

(7) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد

عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، ط 2، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، 1395هـ - 1975م)، أبواب

الصوم، باب ما جاء من الكفارة، (87/3)، رقم الحديث 718، وضعفه النووي. النووي، المجموع شرح المذهب،

(371/6).

الترجيح:

الصحيح هو القول بجواز الصيام والإطعام؛ لما يلي:

أولاً: صحة استدلالهم بحديث (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) وهو عام يبقى على عمومته ما لم يرد مخصص.

ثانياً: ضعف حديث: (من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه كل يوم مسكيناً).

ثالثاً: تخصيص الحنابلة عموم حديث القضاء بحديث النذر، لا يصح؛ لأن ذكر فرد من أفراد العام لا يخصص⁽¹⁾.

المسألة الثانية:

الحج عن الميت الذي مات وعليه حج:

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم الحج عن الميت على قولين:

القول الأول: عدم جوازه، وهو قول المالكية⁽²⁾؛ تمسكاً منهم بأن النيابة لا تدخل في العبادات البدنية.

القول الثاني: الجواز، وهو مذهب الجمهور⁽³⁾؛ استدلالاً بالحديث الذي أخرجه مسلم (أفأحج (أفأحج عنها؟ قال: حجي عنها).

وهو الصحيح؛ للسنة الصحيحة.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

(1) ينظر: السيناوي، الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع (21/2).

(2) عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، (213/2).

(3) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (212/2)، الماوردي، الحاوي الكبير، (257/4)، ابن مفلح، الفروع، (255/5).

الأمر محمول على الجواز؛ والصارف للأمر عن الوجوب قوله تعالى **يُؤْتِي مَن يَشَاءُ مِمَّا يَشَاءُ** ⁽¹⁾
ولأن النبي ﷺ شبه القضاء عن الميت بقضاء الدين، ولا يجب على الولي قضاء دين الميت، وإنما يتعلق
بتركته إن كانت له تركة، فإن لم تكن له تركة فلا شيء على وارثه ⁽²⁾.

(1) سورة الأنعام، الآية 164.

(2) ينظر: ابن قدامة، المغني، (3/153).

الحديث الحادي والعشرون بعد المائة.

عن أبي قتادة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالقاحه، فمننا المحرم ومننا غير المحرم، إذ بصرت بأصحابي يتراءون شيئاً، فنظرت فإذا حمار وحش، فأسرحت فرسي وأخذت رمحي، ثم ركبت فسقط مني سوطي، فقلت لأصحابي: وكانوا محرمين: ناولوني السوط، فقالوا: والله، لا نعينك عليه بشيء، فزلت فتناولته، ثم ركبت، فأدركت الحمار من خلفه وهو وراء أكمة، فطعنته برمحي فعقرته، فأتيت به أصحابي، فقال بعضهم: كلوه، وقال بعضهم: لا تأكلوه، وكان النبي ﷺ أمامنا فحركت فرسي فأدركته فقال: (هو حلال، فكلوه).

الحديث الثاني والعشرون بعد المائة.

عن عبد الله بن أبي قتادة قال: انطلق أبي مع رسول الله ﷺ عام الحديبية، فأحرم أصحابه ولم يحرم، وحدث رسول الله ﷺ أن عدوا بغيقة، فانطلق رسول الله ﷺ قال: فبينما أنا مع أصحابه، يضحك بعضهم إلى بعض، إذ نظرت فإذا أنا بحمار وحش، فحملت عليه، فطعنته فأثبته، فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني، فأكلنا من لحمه، وخشينا أن نقتطع، فانطلقت أطلب رسول الله ﷺ أرفع فرسي شأوا وأسير شأوا، فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل، فقلت: أين لقيت رسول الله ﷺ؟ قال: تركته بتعهن وهو قائل السقيا، فلحقته، فقلت: يا رسول الله، إن أصحابك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله، وإنهم قد خشوا أن يقتطعوا دونك، انتظرهم، فانتظرهم، فقلت: يا رسول الله، إني اصطدت ومعي منه فاضلة، فقال النبي ﷺ: للقوم: (كلوا) وهم محرمون⁽¹⁾.

الشاهد:

(كلوه) (فكلوه) (كلوا).

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم، (851/2، 853) رقم الحديث 1196

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

أكل المحرم مما صاده الحلال.

اختلف العلماء -رحمهم الله- فيما اصطاده الحلال، هل يجوز للمحرم أن يأكل منه؟ على قولين:

القول الأول: أن للمحرم الأكل منه، سواء كان الحلال صاده لنفسه، أو للمحرم، بشرط أن لا يكون بأمره، وهو قول الحنفية⁽¹⁾؛ لقول النبي ﷺ: (هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ قالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمها)⁽²⁾.

فدل على أن التحريم إنما يتعلق بالإشارة والأمر والإعانة.

القول الثاني: إذا صاده الحلال لنفسه، جاز للمحرم الأكل منه، أما إن صاده للمحرم، فلا يجوز له الأكل منه، وهو مذهب المالكية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾.

وقالوا ذلك جمعاً بين الأحاديث، فحديث أبي قتادة أباح فيه النبي ﷺ لأصحابه الأكل مما صاده الحلال، وفي حديث الصعب بن جثامة، لم يقبل النبي ﷺ ما أهده له من الحمار الوحشي، وقال: (إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم)⁽⁶⁾.

قالوا: فهذا لم يعن النبي ﷺ عليه بوجه من الوجوه ولا أمر به، وإنما يشبه أن يكون قد رأى لما أهده أنه صاده لأجله؛ لأن الناس كانوا قد تسامعوا بقدم النبي ﷺ، وكل يحب أن يقترب ويهدي إليه، فلعل الصعب إنما صاده لأجل النبي ﷺ، وإذا كان هذا يكون تركه واجباً، أو يكون خشي ﷺ

(1) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (205/2).

(2) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم، (853/2)، رقم الحديث 1196.

(3) ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (390/1).

(4) الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، (408/4).

(5) ابن قدامة، المغني، (290/3).

(6) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم، (850/2)، رقم الحديث 1193.

أن يكون صاده لأجله، فيكون قد تركه تترها⁽¹⁾.

وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح؛ لما فيه من الجمع بين النصوص.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الإباحة؛ لوروده بعد استفهام وسؤال.

(1) ينظر: ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، (3/165).

الحديث الثالث والعشرون بعد المائة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ خر رجل من بعيره، فوقص فمات، فقال: (اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تخمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبيا).

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: بينما رجل واقف مع رسول الله ﷺ بعرفة، إذ وقع من راحلته، قال أيوب: فأوقصته - أو قال فأقصته - وقال عمرو: فوقصته، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: (اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تحنطوه⁽¹⁾، ولا تخمروا رأسه، - قال أيوب - فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبيا - وقال عمرو - فإن الله يبعثه يوم القيامة يلبى).

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أقبل رجل حراما مع النبي ﷺ فخر من بعيره، فوقص وقصا، فمات، فقال رسول الله ﷺ: (اغسلوه بماء وسدر وألبسوه ثوبيه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يأتي يوم القيامة يلبى).

الحديث السادس والعشرون بعد المائة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رجلا أوقصته راحلته وهو محرم فمات، فقال رسول الله ﷺ: (اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه، ولا تخمروا رأسه ولا وجهه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا).

الحديث السابع والعشرون بعد المائة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رجلا كان مع رسول الله ﷺ محرما، فوقصته ناقته فمات،

(1) الحنوط: أخلاط من طيب تجمع للميت خاصة، لا تستعمل في غيره. النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (130/8).

فقال رسول الله ﷺ: (اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تمسوه بطيب، ولا تحمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً).

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان مع رسول الله ﷺ رجل فوقصته ناقته فمات، فقال النبي ﷺ: (اغسلوه ولا تقربوه طيباً ولا تغطوا وجهه، فإنه يبعث يلبي)⁽¹⁾.

الشاهد:

(اغسلوه) (كفنوه) (لا تحمروا) (لا تخطوه) (ألبسوه).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

تجهيز الميت المحرم.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في كيفية تجهيز الميت إن كان محرماً على قولين:

القول الأول: أنه يفعل به كما يفعل بالحي، وهو مذهب الحنفية⁽²⁾، والمالكية⁽³⁾؛ لانقطاع عمله.

القول الثاني: أن المحرم إذا مات لا يجوز أن يلبس المخيط، ولا يُحمر رأسه، ولا يمس طيباً، وهو مذهب الشافعية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾؛ استدلالاً بنص حديث ابن عباس.

والصحيح ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة؛ لنص الحديث.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، (2/865، 866، 867)، رقم الحديث 1206.

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، (1/308).

(3) القرافي، الذخيرة، (2/455).

(4) النووي، المجموع شرح المذهب، (5/207).

(5) ابن قدامة، المغني، (2/400).

يَحْمِلُ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ (اغْسِلُوهُ، كَفِّنُوهُ) عَلَى الْوَجُوبِ، وَالنَّهْيُ عَنْ تَحْمِيرِ الرَّأْسِ وَالتَّحْنِيطِ عَلَى
التَّحْرِيمِ.

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير، فقال لها: (أردت الحج؟) قالت: والله، ما أجدني إلا وجعة، فقال لها: حجي واشترطي، وقولي اللهم، محلي حيث حبستني).

الحديث الثلاثون بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: دخل النبي ﷺ على ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب، فقالت: يا رسول الله، إني أريد الحج، وأنا شاكية، فقال ﷺ: (حجي، واشترطي أن محلي حيث حبستني).

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة.

عن ابن عباس، أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب رضي الله عنها، أتت رسول الله ﷺ فقالت: إني امرأة ثقيلة، وإني أريد الحج، فما تأمرني؟ قال: (أهلي بالحج، واشترطي أن محلي حيث تحبسين).

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال لضباعة رضي الله عنها: (حجي، واشترطي أن محلي حيث تحبسين)⁽¹⁾.

الشاهد:

(اشترطي).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

(1) صحيح مسلم (867/2).

الاشتراط في الإحرام بأنه إن حبسه حابس فمحله حيث حُبس⁽¹⁾.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم الاشتراط في الإحرام.

فذهبت الحنفية⁽²⁾، والمالكية⁽³⁾ إلى عدم جوازه؛ لإنكار ابن عمر له⁽⁴⁾، وحملوا حديث ضباعة على أنه قضية عين.

وذهبت الشافعية⁽⁵⁾، والحنابلة⁽⁶⁾ إلى جوازه؛ استدلالاً بحديث ضباعة.

وهو الصحيح للحديث، فلا قول لأحد مع قول رسول الله ﷺ.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر للاستحباب، والصارف له عن الوجوب هو ترك الرسول ﷺ وكثير من أصحابه له.

(1) فائدة الاشتراط: أنه متى عاقه عائق من مرض أو غيره فله التحلل، وأنه إذا حل فلا شيء عليه من دم ولا غيره. ينظر:

ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (477/1).

(2) المَلْطِي، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، (186/1).

(3) القرافي، الذخيرة، (191/3).

(4) أخرج ذلك الترمذي، والنسائي، سنن الترمذي، أبواب الحج، باب منه، (270/3)، رقم الحديث 942. سنن

النسائي، كتاب مناسك الحج، باب ما يفعل من حبس عن الحج ولم يشترط، (169/5)، رقم الحديث 2770.

(5) الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، (428/4).

(6) ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (477/1).

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: (من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا، قالت: فقدمت مكة وأنا حائض، لم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: انقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة، قالت: ففعلت، فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم، فاعتمرت، فقال: هذه مكان عمرتك، فطاف، الذين أهلوا بالعمرة، بالبيت وبالصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر، بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافا واحدا).

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة.

عن عائشة، زوج النبي ﷺ أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فمنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحج، حتى قدمنا مكة، فقال رسول الله ﷺ: (من أحرم بعمره، ولم يهد فليحل، ومن أحرم بعمره، وأهدى، فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أهل بحج، فليتم حجه، قالت عائشة رضي الله عنها: فحضت، فلم أزل حائضا حتى كان يوم عرفة، ولم أهلل إلا بعمره، فأمرني رسول الله ﷺ أن أنقض رأسي، وأمشط، وأهل بحج، وأترك العمرة، قالت: ففعلت ذلك، حتى إذا قضيت حجتي، بعث معي رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر، وأمرني أن أعتمر من التنعيم، مكان عمرتي، التي أدركني الحج ولم أحلل منها).

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا مع النبي ﷺ عام حجة الوداع، فأهللت بعمره، ولم أكن سقت الهدى، فقال النبي ﷺ: (من كان معه هدي، فليهل بالحج مع عمرته، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا، قالت: فحضت، فلما دخلت ليلة عرفة، قلت: يا رسول الله، إني كنت أهللت بعمره، فكيف أصنع بحجتي؟ قال: انقضي رأسك، وامتشطي، وأمسكي عن العمرة، وأهلي بالحج، قالت: فلما قضيت حجتي أمر عبد الرحمن بن أبي بكر، فأردفني، فأعمرني من التنعيم، مكان

عمرتي التي أمسكت عنها).

الحديث السادس والثلاثون بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: (من أراد منكم أن يهل بحج وعمره، فليفعل، ومن أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمره، فليهل، قالت عائشة رضي الله عنها: فأهل رسول الله ﷺ بحج، وأهل به ناس معه، وأهل ناس بالعمرة والحج، وأهل ناس بعمره، وكنت فيمن أهل بالعمرة).

الحديث السابع والثلاثون بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، موافين لهلال ذي الحجة، قالت: فقال رسول الله ﷺ: (من أراد منكم أن يهل بعمره فليهل، فلولا أبي أهديت لأهللت بعمره، قالت: فكان من القوم من أهل بعمره، ومنهم من أهل بالحج، قالت: فكنت أنا من أهل بعمره، فخرجنا حتى قدمنا مكة، فأدركني يوم عرفة وأنا حائض، لم أحل من عمرتي، فشكوت ذلك إلى النبي ﷺ فقال: (دعي عمرتك، وانقضي رأسك وامتشطي، وأهلي بالحج، قالت: ففعلت، فلما كانت ليلة الحصة وقد قضى الله حجنا، أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر، فأردفني وخرج بي إلى التنعيم، فأهللت بعمره، فقضى الله حجنا وعمرتنا، ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم).

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا الحج، حتى إذا كنا بسرف، أو قريبا منها، حضت فدخل علي النبي ﷺ وأنا أبكي، فقال: (أنفست؟ - يعني الحيضة قالت - قلت: نعم، قال: إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم، فاقضي ما يقضي الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي، قالت: وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر).

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة.

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نذكر إلا الحج، حتى جئنا سرف فطمثت، فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: (ما يبكيك؟ فقلت: والله، لوددت أبي لم أكن خرجت العام، قال: ما لك؟ لعلك نفست؟ قلت: نعم، قال: هذا شيء كتبه الله على بنات آدم، افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري ، قالت: فلما قدمت مكة، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: اجعلوها عمرة، فأحل الناس إلا من كان معه الهدي، قالت: فكان الهدي مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وذوي اليسارة، ثم أهلوا حين راحوا، قالت: فلما كان يوم النحر طهرت، فأمرني رسول الله ﷺ فأفضت، قالت: فأتينا بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ فقالوا: أهدى رسول الله ﷺ عن نسائه البقر، فلما كانت ليلة الحصة، قلت: يا رسول الله، يرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع بحجة؟ قالت: فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر، فأردفني على جمهله، قالت: فإني لأذكر، وأنا جارية حديثة السن، أنعس فيصيب وجهي مؤخرة الرحل، حتى جئنا إلى التنعيم، فأهللت منها بعمرة، جزاء بعمرة الناس التي اعتمروا).

الحديث الأربعون بعد المائة.

عن جابر رضي الله عنه، أنه قال: أقبلنا مهلين مع رسول الله ﷺ بحج مفرد، وأقبلت عائشة رضي الله عنها، بعمرة حتى إذا كنا بسرف عركت، حتى إذا قدمنا طفنا بالكعبة والصفاء والمروة، فأمرنا رسول الله ﷺ أن يحل منا من لم يكن معه هدي، قال فقلنا: حل ماذا؟ قال: (الحل كله، فواقعنا النساء، وتطينا بالطيب، ولبسنا ثيابنا، وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال، ثم أهللنا يوم التروية، ثم دخل رسول الله ﷺ على عائشة رضي الله عنها، فوجدها تبكي، فقال: ما شأنك؟ قالت: شأني أي قد حضت، وقد حل الناس، ولم أحلل، ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن، فقال: إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فاغتسلي، ثم أهلي بالحج ، ففعلت ووقفت المواقف، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة والصفاء والمروة، ثم قال: قد حللت من حجك وعمرتك جميعا، فقالت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي أي لم أطف بالبيت حتى حججت، قال: فاذهب بها، يا عبد الرحمن، فأعمرها من التنعيم، وذلك ليلة الحصة).

الحديث الحادي والأربعون بعد المائة.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة، فكبر ذلك علينا، وضائق به صدورنا، فبلغ ذلك النبي ﷺ فما ندري أشيء بلغه من السماء أم شيء من قبل الناس، فقال: (أيها الناس، أحلوا، فلولاً الهدي الذي معي، فعلت كما فعلتم، قال: فأحللنا حتى وطئنا النساء، وفعلنا ما يفعل الحلال، حتى إذا كان يوم التروية، وجعلنا مكة بظهر، أهللنا بالحج).

الحديث الثاني والأربعون بعد المائة.

عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدي معه، وقد أهلوا بالحج مفرداً، فقال رسول الله ﷺ: (أحلوا من إحرامكم، فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة، وقصروا، وأقيموا حللاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج، واجعلوا التي قدمتم بها متعة، قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج؟ قال: افعلوا ما أمركم به، فإني لولا أني سقت الهدي، لفعلت مثل الذي أمرتكم به، ولكن لا يحل مني حرام، حتى يبلغ الهدي محله ففعلوا).

الحديث الثالث والأربعون بعد المائة.

عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: خرجنا محرمين، فقال رسول الله ﷺ: (من كان معه هدي، فليقم على إحرامه، ومن لم يكن معه هدي، فليحلل، فلم يكن معي هدي فحللت: وكان مع الزبير هدي فلم يحلل، قالت: فلبست ثيابي ثم خرجت فجلست إلى الزبير، فقال: قومي عني، فقلت: أتخشى أن أثب عليك؟⁽¹⁾).

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج، والتمتع، والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، وباب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى من البقاء على الإحرام وترك التحلل، (870/2، 871، 872، 873، 881، 884، 907)، رقم الحديث 1211، 1213، 1216، 1236.

الشاهد:

(من أراد أن يهل بحج وعمره فليفعّل) (من أراد أن يهل بحج فليهل) (من أراد أن يهل بعمره فليهل) (من كان معه هدي فليهل بالحج ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً) (من أحرم بعمره، ولم يهد فليحلل، ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل) (أيها الناس أحلوا) (أحلوا من إحرامكم) (اجعلوا التي قدمتم بها متعة) (من أهل بحج فليتم حجه) (فاغتسلي ثم أهلي بالحج) (انقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة) (وأمسكي عن العمرة وأهلي بالحج) (فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي) (من كان معه هدي، فليقم على إحرامه).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:**المسألة الأولى:****الإحرام بنسك من الأنساك الثلاثة.**

قال النووي -رحمه الله- في شرحه للأحاديث: (أحاديث الباب متظاهرة على جواز إفراد الحج عن العمرة، وجواز التمتع والقران، وقد أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة)⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر في قوله: (من أراد أن يهل بحج وعمره فليفعّل)، وقوله: (من أراد أن يهل بحج فليهل)، وقوله: (من أراد أن يهل بعمره فليهل) لبيان الجواز.

المسألة الثانية:

فسخ المفرد والقران إذا لم يسق الهدي حجها إلى عمرة متمتعاً بها إلى الحج.

اختلف العلماء -رحمهم الله- فيه على قولين:

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (5/3285).

القول الأول: أنه لا يشرع لمن بعد الصحابة فسخ الحج إلى عمرة، وهو مذهب الحنفية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾، والشافعية⁽³⁾، وزعموا بأن فسخ الحج إلى عمرة كان ذلك خاصاً بالصحابة -رضي الله عنهم-؛ استدلالاً بحديث (يا رسول الله، أرأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة؟ فقال: بل لكم خاصة)⁽⁴⁾.

القول الثاني: استحباب الفسخ للمفرد، والقارن الذي لم يسق الهدي معه، وهو قول الحنابلة⁽⁵⁾؛ استدلالاً بهذه الأحاديث الصحاح التي فيها أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ حجهم إلى عمرة.

قال سلمة بن شبيب لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، كل شيء منك حسن جميل، إلا خلة واحدة.

فقال: وما هي؟ قال تقول بفسخ الحج.

فقال أحمد: قد كنت أرى أن لك عقلاً، عندي ثمانية عشر حديثاً صحاحاً جياداً، كلها في فسخ الحج، أتركها لقولك⁽⁶⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الحنابلة؛ لصحة استدلالهم بالأحاديث، وضعف الحديث الذي استدل به الجمهور.

(1) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، (359/2).

(2) ابن رشد، البيان والتحصيل، (58/4).

(3) النووي، المجموع شرح المذهب، (166/7).

(4) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة، (161/2)، رقم الحديث 1808، وضعفه الألباني. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج، ضعيف سنن أبي داود، ط1، (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، 1423هـ)، (154/2).

(5) ابن قدامة، المغني، (359/3).

(6) ابن قدامة، المرجع السابق، (360/3).

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر في قوله: (من أحرم بعمره، ولم يهد فليحلل)، (أيها الناس أحلوا)، (أحلوا من إحرامكم)، (اجعلوا التي قدمتم بها متعة) للاستحباب؛ إذ إن النبي ﷺ خير أصحابه بين الأنسك الثلاثة، وقد حج خلفاؤه من بعده ولم يفسخوا⁽¹⁾.

المسألة الثالثة:

اغتسال المحرم.

سنة في قول أكثر أهل العلم⁽²⁾، قال ابن المنذر - رحمه الله -: (أجمعوا على أن الإحرام جائز بغير اغتسال، وأجمعوا على أن الاغتسال للإحرام غير واجب، وانفرد الحسن البصري، وعطاء)⁽³⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر بالغسل محمول على الاستحباب؛ إذ لم ينقل الأمر به إلا لحائض أو نفساء، ولو كان واجباً لأمر به غيرهما⁽⁴⁾.

المسألة الرابعة:

إدخال الحج على العمرة.

قال الخطابي - رحمه الله -: (لم يختلف الناس في أن إدخال الحج على العمرة جائز ما لم يفتح الطواف بالبيت للعمرة)⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (336/22).

(2) ابن قدامة، المغني، (256/3).

(3) ابن المنذر، الإجماع، (51).

(4) ينظر: ابن قدامة، المغني، (257/3).

(5) الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، معالم السنن، ط1، (حلب: المطبعة العلمية، =

1351هـ - 1932م)، (169/2).

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر في قوله: (وأهلي بالحج ودعي العمرة)، وقوله (وأمسكي عن العمرة وأهلي بالحج) لبيان الجواز.

المسألة الخامسة:

طواف الحائض.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم طواف الحائض على قولين:

القول الأول: أنها إن طافت، صح طوافها وتجبر النقص بالدم؛ لأن الطهارة للطواف واجب، فيجبر بدم، وهو مذهب الحنفية⁽¹⁾.

واستدلوا بأن الطواف بالبيت ركن، فلا يشترط له الطهارة كالوقوف بعرفة.

القول الثاني: أنها لا يصح طوافها؛ لأن الطهارة شرط لصحة الطواف، وهو مذهب المالكية⁽²⁾، والشافعية⁽³⁾، والحنابلة⁽⁴⁾.

واستدلوا بحديث: (الطواف بالبيت صلاة)⁽⁵⁾.

وبحديث مسلم الذي معنا: (فاقضي ما يقضي الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي).

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لما يلي:

(1) السرخسي، المبسوط، (38/4).

(2) القرافي، الذخيرة، (238/3).

(3) النووي، المجموع شرح المذهب، (14/8).

(4) ابن قدامة، المغني، (343/3).

(5) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب إباحة الكلام في الطواف، (222/5)، رقم الحديث 2922، وصححه

الألباني. الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط 2، (بيروت: المكتب

الإسلامي 1405هـ - 1985م)، (154/1).

أولاً: صحة استدلالهم بالسنة.

ثانياً: قياس الحنفية فاسد الاعتبار⁽¹⁾؛ لوقوعه في مقابلة النص.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

النهي في قوله: (لا تطوف بالبيت حتى تغتسل) محمول على التحريم؛ إبقاء له على الأصل.

المسألة السادسة:

هل لمن ساق معه الهدى أن يتحلل من حجه بعمره ثم يحرم بالحج.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه ليس له أن يتحلل من حجه بالعمره، وإنما يتحلل يوم النحر، وهو مذهب الحنفية⁽²⁾، والحنابلة⁽³⁾؛ استدلالاً بحديث أسماء -رضي الله عنها- (من كان معه هدي، فليقم على إحرامه)، وحديث عائشة -رضي الله عنها- (من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمره، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً).

القول الثاني: أنه يجوز له أن يتحلل من حجه بعمره، ثم يحرم بالحج، وهو مذهب المالكية⁽⁴⁾،

(1) القياس فاسد الاعتبار: هو أن يعتبر حكماً بحكم، وقد ورد النص بالترقية بينهما. ينظر: الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، المعونة في الجدل، تحقيق: د. علي عبد العزيز العميريني، ط 1، (الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي 1407هـ)، (113). ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، المحصول في أصول الفقه، تحقيق: حسين علي البديري، سعيد فودة، ط 1، (عمان: دار البيقار، 1420هـ - 1999م)، (142).

(2) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (2/149).

(3) ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (1/480).

(4) ينظر: الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهرى، شرح موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط 1، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1424هـ - 2003م)، (2/518).

والشافعية⁽¹⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

الأمر في قوله: (من كان معه هدي، فليقم على إحرامه) محمول على الوجوب.

(1) القفال، محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي القفال الفارقي، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م)، (3226).

الحديث الرابع والأربعون بعد المائة.

عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: لامرأة من الأنصار: (ما منعك أن تحجي معنا؟ قالت: لم يكن لنا إلا ناضحان فحج أبو ولدها وابنها على ناضح وترك لنا ناضحاً ننضح عليه، قال: فإذا جاء رمضان فاعتمري، فإن عمرة فيه تعدل حجة⁽¹⁾).

الشاهد:

(فاعتمري).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

حكم أداء العمرة في رمضان.

العمرة في رمضان من الأمور المستحبة في المذاهب الأربعة⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة، ولو كان الاعتماد في رمضان واجباً لما تركه النبي ﷺ.

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب فضل العمرة في رمضان، (917/2)، رقم الحديث 1256.

(2) ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، (473/2). الخطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (29/3). العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي (64/4). البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، (520/2).

الحديث الخامس والأربعون بعد المائة.

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة، فقال: (اركبها، قال: يا رسول الله، إنها بدنة، فقال: اركبها، ويلك - في الثانية أو في الثالثة-).

الحديث السادس والأربعون بعد المائة.

عن أنس قال: مر رسول الله ﷺ برجل يسوق بدنة فقال: (اركبها، فقال: إنها بدنة، قال: اركبها مرتين أو ثلاثاً).

الحديث السابع والأربعون بعد المائة.

عن أنس قال: مر على النبي ﷺ ببدنة أو هدية، فقال: (اركبها، قال: إنها بدنة أو هدية، فقال: وإن).

الحديث الثامن والأربعون بعد المائة.

عن جابر بن عبد الله ﷺ سئل عن ركوب الهدي، فقال سمعت النبي ﷺ يقول: (اركبها بالمعروف، إذا أُلجئت إليها حتى تجد ظهراً).

الحديث التاسع والأربعون بعد المائة.

عن أبي الزبير قال: سألت جابراً، عن ركوب الهدي، فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: (اركبها بالمعروف، حتى تجد ظهراً)⁽¹⁾.

الشاهد:

(اركبها).

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها، (960/2 ، 961) رقم الحديث 1322 ، 1323 ، 1324.

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

ركوب البدنة المهداة.

يجوز ركوب البدنة المهداة عند الحاجة؛ في المذاهب الأربعة⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الإباحة، والصارف له عن الوجوب أن الرسول ﷺ لم يركب هديه، ولم يأمر الناس بركوب الهدايا، والركوب من العادات وليس من أمور العبادات.

(1) السرخسي، المبسوط، (4/144). سحنون، المدونة، (1/480). النووي، المجموع شرح المذهب، (8/365). ابن قدامة، المغني، (3/464).

الحديث الخمسون بعد المائة.

عن ابن عباس، عن الفضل، أن امرأة من خثعم، قالت: يا رسول الله، إن أبي شيخ كبير، عليه فريضة الله في الحج، وهو لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره، فقال النبي ﷺ: (فحجي عنه)⁽¹⁾.

الشاهد:

(حجي).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

الحج عن الغير بسبب عجزه.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم الحج عن العاجز الحي على قولين:

القول الأول: جواز حج الإنسان عنه، وهو مذهب الحنفية⁽²⁾، والشافعية⁽³⁾، والحنابلة⁽⁴⁾؛ استدلالاً بهذا الحديث.

القول الثاني: عدم الجواز، وهو مذهب المالكية⁽⁵⁾؛ لكون الحج من الأعمال البدنية، فلا تدخله النيابة.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور للحديث.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت (974/2)، رقم الحديث 1335.

(2) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، (85/2).

(3) النووي، المجموع شرح المذهب، (101/7).

(4) ابن قدامة، المغني، (235/3).

(5) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما

تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية،

1421هـ-2000م)، (167/4).

الأمر محمول على بيان الجواز، لوروده بعد سؤال.

المبحث الثاني: ما ورد على صيغة الفعل المضارع المتصل بلام الأمر (لتفعل).

الحديث الحادي والخمسون بعد المائة.

عن أبي هريرة τ يبلغ به النبي ε قال: (إذا استجمر أحدكم فليستجمر وتراً وإذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر).

الحديث الثاني والخمسون بعد المائة.

عن أبي هريرة τ قال: قال رسول الله ε : (إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخره من الماء ثم لينثر).

الحديث الثالث والخمسون بعد المائة.

عن أبي هريرة τ أن رسول الله ε قال: (من توضأ فليستنثر ومن استجمر فليوتر).

الحديث الرابع والخمسون بعد المائة.

عن أبي هريرة τ أن النبي ε قال: (إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاث مرات فإن الشيطان يبيت على خياشيمه).

الحديث الخامس والخمسون بعد المائة.

عن جابر بن عبد الله τ قال: قال رسول الله ε : (إذا استجمر أحدكم فليوتر).

عن سلمان، قال: قال لنا المشركون: إني أرى صاحبكم يعلمكم حتى يعلمكم الخراء، فقال: أجل (إنه نمانا أن يستنجي أحدنا بيمينه، أو يستقبل القبلة، ونهى عن الروث والعظام) وقال: (لا يستنج أحدكم بدون ثلاثة أحجار)⁽¹⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، وباب الاستطابة، (212/1، 213، 224)

الشاهد:

(فليستجمر وترّاً)، (لا يستنج أحدكم بدون ثلاثة أحجار)، (لينتثر)، (فليستنشق).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

حكم قطع الاستجمار على وتر.

بعد أن اتفق أهل المذاهب الأربعة على أن قطع الاستجمار على وتر مستحب، اختلفوا في حكم التثليث، على أقوال:

القول الأول: أن الواجب هو الإنقاء دون العدد، بأن تُزال عين النجاسة، وبلتها، بحيث يخرج الحجر نقياً، وليس عليه أثر إلا شيئاً يسيراً، وأما قطعه على وتر فمستحب، وهذا مذهب الحنفية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾.

القول الثاني: يُشترط في الاستجمار أمرين: الإنقاء، وإكمال ثلاث مسحات، أيهما وجد دون صاحبه لم يكف، فإن لم ينق الثلاثة زاد حتى ينقي، فإن أنقى بشفع استحَب أن يزيد حتى يقطع على وتر، وهو مذهب الحنابلة⁽³⁾ والشافعية⁽⁴⁾.

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

أولاً: عن عبدالله بن مسعود قال: (أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت

رقم الحديث 237 ، 238 ، 239 ، 262.

(1) ابن الهمام، فتح القدير، (213/1).

(2) ابن عبدالبر، الكافي في فقه أهل المدينة، (159/1).

(3) ابن قدامة، المغني، (113/1).

(4) الماوردي، الحاوي الكبير، (171/1).

حجرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأتيته بها فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: هذا ركس⁽¹⁾.

ثانياً: عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: (من استحمر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج)⁽²⁾.

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

أولاً: عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: (إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فإنها تجزئ عنه)⁽³⁾.

ثانياً: و عن سلمان ؓ عن النبي ﷺ قال: (لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار)⁽⁴⁾.

واستدلوا على استحباب قطع الاستنجاء على وتر في حالة عدم الإنقاء بثلاثة أحجار، بحديث مسلم.

الترجيح:

الصحيح هو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة، وذلك لصحة ما استدلوا به.

وأما استدلال الحنفية بحديث أبي هريرة، فالجواب عنه:

أنه حديث ضعيف، وعلى تقدير صحته فيحمل قوله: (من فعل فقد أحسن) على حالة قطع

(1) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالحجارة، (70/1)، رقم الحديث 155

(2) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء في الخلاء، (9/1)، رقم الحديث 35، ضعفه الألباني، الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ط1، (الرياض: دار المعارف، 1412 هـ - 1992 م)، (99/3).

(3) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، (10/1)، رقم الحديث 40. سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب الاجتزاء في الاستطابة بالحجارة دون غيرها، (41/1)، رقم الحديث 44، وصححه الألباني. الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (84/1).

(4) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، (224/1)، رقم الحديث 262.

الاستجمار بأكثر من ثلاثة أحجار؛ جمعاً بين الأحاديث.

وأما حديث ابن مسعود، فليس فيه أن النبي ﷺ لم يأخذ حجراً ثالثاً، وكذلك ليس المقصود هو ثلاثة أحجار، وإنما المقصود ثلاث مسحات، وقد يمسح الإنسان ثلاث مسحات بحجرين، والله أعلم.

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

لم يحمل الأمر على الوجوب، لوجود الصارف له عن حمله على الوجوب، فيبقى قطع الاستجمار على الوتر مستحباً.

أما إيجاب إيفاء ثلاث مسحات فهو مأخوذ من نصوص أخرى.

المسألة الثانية:

حكم الاستنشاق في الوضوء.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم الاستنشاق في الوضوء على قولين:

القول الأول: أنه سنة، وهو مذهب الحنفية⁽¹⁾ والشافعية⁽²⁾ والمالكية⁽³⁾.

القول الثاني: أنه فرض، وهو مذهب الحنابلة⁽⁴⁾.

الأدلة:

(1) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (21/1).

(2) أبو شجاع، أحمد بن الحسين بن أحمد، الغاية والتقريب، (عالم الكتب)، (4).

(3) القرافي، الذخيرة، (274/1).

(4) أبو البركات، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد ابن تيمية الحراني، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن

حنبل، ط2، (الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ - 1984م)، (11/1).

استدل الجمهور على قولهم بما يلي:

أولاً: حديث الأعرابي: (توضأ كما أمرك الله)⁽¹⁾، فأحاله إلى الآية، وليس فيها ذكر المضمضة والاستنشاق.

ثانياً: إن الواجب في باب الوضوء غسل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس، وداخل الأنف، والفم ليس من جملتها أما ما سوى الوجه فظاهر، وكذا الوجه؛ لأنه اسم لما يواجه إليه عادة، وداخل الأنف، والفم لا يواجه إليه بكل حال، فلا يجب غسله⁽²⁾.

ثالثاً: إن الأنف والفم من باطن الجسد، كداخل الأذنين، وموضع الثيوبة، من المرأة، وداخل العينين، وهذه المواضع لا يجب غسلها، ولا مسحها، فكذلك هاتان لا يتناولهما من يغتسل للجنبابة، ولا للوضوء، وتحمل السنة الواردة فيهما على الندب قياساً على نظائرها في عدم الوجوب⁽³⁾.

أما الحنابلة فاستدلوا على قولهم بما يلي:

أولاً: أحاديث مسلم التي ورد فيها الأمر بالاستنشاق، والأمر للوجوب.

ثانياً: أن النبي ﷺ توضأ، ففضمض واستنشق، وفعله كان بياناً للأمر المجمل في القرآن فيكون حكمه واجباً.

ثالثاً: قالوا: والفم والأنف في حكم الظاهر، ودليل ذلك أن الإنسان إذا وضع الطعام، فيهما فإنه لا يفطر، وحصول النجاسة فيهما يوجب غسلهما⁽⁴⁾.

(1) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، (228/1)، رقم الحديث 861.

سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في وصف الصلاة، (100/2)، رقم الحديث 302.

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، (21/1).

(3) القرافي، الذخيرة، (275/1).

(4) ينظر: الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، شرح مختصر الخرقي، ط 1، (الرياض: دار

العيكان، 1413 هـ - 1993 م)، (186/1).

الترجيح:

الراجح مذهب الجمهور، وذلك لوجود الصارف للأمر عن الوجوب إلى الاستحباب، وهو حديث الأعرابي.

أما قول الحنابلة بأن الفم والأنف من ظاهر البدن بدليل عدم الحكم بالفطر على من وضع فيهما طعاماً، فجوابه أنه لا يلزم من كونهما في حكم الظاهر في هذين الأمرين، أن يجب غسلهما؛ فإن داخل العين كذلك بالاتفاق، فإنه لا يفطر بوضع طعام فيها، ولا يجب غسلها في الطهارة⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

لم نحمل الأمر على الوجوب، لوجود الصارف له عن الوجوب إلى الاستحباب، وهو حديث الأعرابي.

(1) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب، (366/1).

الحديث السادس والخمسون بعد المائة.

عن نعيم بن عبد الله المجرى، قال: رأيت أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه فأصبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: (هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ. وقال: قال رسول الله ﷺ: (أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيلة).

الحديث السابع والخمسون بعد المائة.

عن نعيم بن عبد الله، أنه رأى أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين ثم غسل رجله حتى رفع إلى الساقين، ثم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن أمي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيلة).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة.

إطالة الغرة والتحجيل.

أصل الغرة: بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، يقال فرس أغر، والأغر الأبيض⁽²⁾.

والمراد هنا: النور الكائن في وجوه أمة محمد ﷺ⁽³⁾.

وأصل التحجيل: بياض في قوائم الفرس، أو في ثلاث منها، أو في رجله قل أو كثر⁽⁴⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل، (216/1)، رقم الحديث 246.

(2) الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط 4، (بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ - 1987م)، مادة "غرر"، (767/2).

(3) ابن حجر، فتح الباري، (236/1).

والمراد هنا: النور⁽²⁾.

اختلف الفقهاء رحمهم الله في حكم تجاوز القدر الواجب في الوضوء، كأن يتجاوز محل الفرض في غسل اليدين ويشرع في العضد، ومحل الفرض في الرجل ويشرع في الساق على قولين: القول الأول: أنه مستحب، وهو مذهب الحنفية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾.

القول الثانية: لا يندب ذلك، بل يكره، وهو مذهب المالكية⁽⁶⁾.

الأدلة:

استدل الجمهور بأحاديث مسلم، والتي فيها الأمر بإطالة الغرة والتحجيل، وحملوا الأمر على الاستحباب، لا على الوجوب؛ لما يلي:

أولاً: لورود الأحاديث الصحيحة التي تبين القدر الواجب في أعضاء الوضوء، وهو استيعاب الوجه، وغسل اليدين إلى المرفقين، والرجلين إلى الكعبين.

ثانياً: أن الأمر في هذه الأحاديث معلقة بالاستطاعة، والواجب لا يعلق بالاستطاعة.

واستدلوا كذلك بحديث أبي هريرة τ عن النبي ρ قال: (تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء)⁽⁷⁾.

أما المالكية، فقالوا:

- (1) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة "حجل"، (4/1666).
- (2) ابن حجر، فتح الباري، (1/236).
- (3) الطحطاوي، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، (79).
- (4) الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، (1/44).
- (5) ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (1/69).
- (6) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (1/103).
- (7) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء، (1/219)، رقم الحديث 250.

أولاً: إن الأمر بإطالة الغرة والتحجيل، مما انفرد به أبو هريرة، ولم يذكره أحد غيره ممن وصف وضوء النبي P.

ثانياً: إن هذا من الغلو في الدين.

ثالثاً: المراد من الغرة في الحديث إدامة الوضوء، أي من استطاع منكم أن يديم وضوءه فليفعل⁽¹⁾.

الترجيح:

الصحيح والله أعلم، هو ما ذهب إليه المالكية من عدم استحباب هذا الأمر؛ وذلك لما يلي:

أولاً: أن الناقلين لوضوء النبي P لم ينقلوا عنه أنه فعل ذلك.

ثانياً: أن الصحابة غير أبي هريرة لم ينقل عنهم أنهم فعلوا ذلك أيضاً.

ثالثاً: أن قوله: (من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل) مدرج من قول أبي هريرة⁽³⁾.

رابعاً: وأما حديث الحلية، فالحلية المزينة ما كان في محله، فإذا جاوز محله لم تكن زينة.

أثر الأمر في الحكم الفقهي

لم يحمل الأمر على الوجوب أو الاستحباب؛ لكون هذا اللفظ مدرج في الحديث، وليس مرفوعاً إلى النبي P.

(1) الخرشبي، شرح مختصر خليل، (140/1).

(2) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (279/1)، ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، (الرياض: مكتبة المعارف)، (182/1).

(3) ينظر: الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (3/104).

الحديث الثامن والخمسون بعد المائة.

عن أبي هريرة، أن النبي p قال: (إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده).

الحديث التاسع والخمسون.

عن أبي هريرة، أنه أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا استيقظ أحدكم فليفرغ على يده ثلاث مرات قبل أن يدخل يده في إنائه، فإنه لا يدري فيم باتت يده) ⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليفرغ على يده ثلاث مرات)، (فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء إذا كان الإنسان قائماً من النوم.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم غسل الكفين للقائم من النوم، إذا أراد أن يدخلهما في الإناء على قولين:

فذهبت الحنفية ⁽²⁾، والمالكية ⁽³⁾، والشافعية ⁽⁴⁾ إلى أن النهي عن غمس اليدين في الإناء قبل الغسل محمول على الكراهة التنزيهية، وأن الأمر بالغسل محمول على الاستحباب.

وذهبت الحنابلة في المعتمد عندهم ⁽⁵⁾ إلى أن النهي للتحريم، والأمر بالغسل للوجوب إذا كان

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها قبل غسلها ثلاثاً،

(233/1)، رقم الحديث 278.

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، (20/1).

(3) القرافي، الذخيرة، (273/1).

(4) الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، الأم، (بيروت: دار المعرفة 1410هـ-1990م)، (39/1).

(5) الرحيباني، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (92/1).

الإنسان قائماً من نوم الليل.

الأدلة:

قال الجمهور: إن الغسل لو وجب لا يخلو إما أن يجب من الحدث، أو من النجس، ولا سبيل إلى الأول؛ لأنه لا يجب الغسل من الحدث إلا مرة واحدة، فلو أوجبنا عليه غسل العضو عند استيقاظه من منامه مرة، ومرة عند الوضوء، لأوجبنا عليه الغسل عند الحدث مرتين، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأن النجس غير معلوم بل هو موهوم وإليه أشار في الحديث حيث قال : (فإنه لا يدري أين باتت يده)، وهذا إشارة إلى توهم النجاسة، واحتمالها فيناسبه الندب إلى الغسل، واستحبابه لا الإيجاب؛ لأن الأصل هو الطهارة، فلا تثبت النجاسة بالشك، والاحتمال، فكان الحديث محمولاً على نهي التنزيه لا التحريم⁽¹⁾.

أما الحنابلة: فقالوا: إن الأصل في الأوامر أنها تحمل على الوجوب، والأصل في النواهي أنها تحمل على التحريم، فنبقى الأمر والنهي هنا على أصلهما.

وقد أوجبنا الغسل من نوم الليل دون نوم النهار؛ لأن الحديث ورد بلفظ (باتت)، والمبيت يكون في الليل دون النهار، ولا يصح قياس نوم النهار على نوم الليل لوجهين:

الأول: أن الحكم ثبت تعبدًا، فلا يصح تعديته.

الثاني: أن الليل مظنة النوم، والاستغراق فيه، وطول مدته فاحتمال إصابة يده لنجاسة لا يشعر بها، أكثر من احتمال ذلك في نوم النهار⁽²⁾.

الترجيح:

(1) ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (20/1).

(2) ينظر: ابن قدامة، المغني، (73/1).

الصحيح هو ما ذهب إليه الحنابلة من وجوب غسل اليدين من نوم الليل دون نوم النهار؛ وذلك لما يلي:

أولاً: حملاً للأمر على المعنى الحقيقي له، وهو الوجوب.

ثانياً: دلالة مفهوم المخالفة⁽¹⁾ من الحديث (باتت يده) دلت على عدم وجوب الغسل من نوم النهار.

ثالثاً: أن غسل اليد مستحب مطلقاً، فلما خص به حال القيام من النوم دل على الوجوب⁽²⁾.

وأما قول الجمهور بأن الأمر مصروف إلى الاستحباب بقرينة التعليل باحتمال النجاسة فغير صحيح؛ لأنه يمكن أن تكون العلة كما في حديث (إذا استيقظ أراه أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً، فإن الشيطان يبيت على خيشومه)⁽³⁾، فتكون العلة هي خوف عبث الشيطان بيده⁽⁴⁾.

أثر الأمر والنهي على الحكم الفقهي:

حملنا الأمر على الوجوب، والنهي على التحريم؛ لعدم الصارف الصحيح لهما عن معناهما الحقيقي.

(1) مفهوم المخالفة: إثبات نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه، القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس ابن عبدالرحمن المالكي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، (شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1393هـ-1973م)، (53).

(2) ابن تيمية، شرح عمدة الفقه، (174/1).

(3) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (126/4)، رقم الحديث 3295.

(4) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحاراني الحنبلي الدمشقي، الفتاوى الكبرى، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ - 1987م)، (426/1).

الحديث الستون بعد المائة.

عن أنس بن مالك، قال: جاءت أم سليم، - وهي جدة إسحاق -، إلى رسول الله ﷺ فقالت له، وعائشة عنده: (يا رسول الله، المرأة ترى ما يرى الرجل في المنام، فتري من نفسها ما يرى الرجل من نفسه، فقالت عائشة: يا أم سليم، فضحت النساء، تربت يمينك، فقال لعائشة: بل أنت، فتربت يمينك، نعم، فلتغتسل يا أم سليم، إذا رأيت ذاك).

الحديث الحادي والستون بعد المائة.

عن أم سليم (أنها سألت نبي الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال رسول الله ﷺ: إذا رأيت ذلك المرأة فلتغتسل، فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك، قالت: وهل يكون هذا؟ فقال نبي الله ﷺ: نعم، فمن أين يكون الشبه؟ إن ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر، فمن أيهما علا، أو سبق، يكون منه الشبه).

الحديث الثاني والستون بعد المائة.

عن أنس بن مالك، قال: (سألت امرأة رسول الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل في منامه، فقال: إذا كان منها ما يكون من الرجل فلتغتسل)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فلتغتسل يا أم سليم)، (إذا رأيت ذلك المرأة فلتغتسل)، (إذا كان منها ما يكون من الرجل فلتغتسل).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

(1) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، (250/1)، رقم الحديث 311، 312.

الغسل من الاحتلام.

الاحتلام: افتعال من الحلم بضم الحاء وإسكان اللام، وهو ما يراه النائم من المنامات، يقال: حلم في منامه بفتح الحاء واللام، واحتلم، وحلمت كذا، وحلمت بكذا، هذا أصله، ثم جعل اسما لما يراه النائم من الجماع، فيحدث معه إنزال المني غالبا، فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع المنام لكثرة الاستعمال⁽¹⁾.

اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على أن المني الدافق بشهوة يوجب الغسل من الرجل والمرأة في يقظة أو في نوم، لا يُعلم في ذلك خلاف⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول هنا على الوجوب باتفاق.

(1) ينظر: الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس، (دار الهداية)، مادة "ح ل م"، (526/31).

النووي، المجموع شرح المذهب، (139/2).

(2) ابن قدامة، المغني، (146/1)، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (1350/2).

الحديث الثالث والستون بعد المائة.

عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم فحانت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر فقال: أتصلي بالناس فأقيم؟ قال: نعم، قال فصلي أبو بكر فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف، فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة، فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله ﷺ فأشار إليه رسول الله ﷺ أن امكث مكانك، فرفع أبو بكر يديه فحمد الله عز وجل على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف، وتقدم النبي ﷺ فصلي، ثم انصرف فقال: (يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك؟ قال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: ما لي رأيتم أكثرتم التصفيق؟ من نابه شيء في صلاته فليسبح فإنه إذا سبح التفت إليه وإنما التصفيح للنساء)⁽¹⁾.

الشاهد:

(من نابه شيء في صلاته فليسبح).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

التسبيح لمن نابه شيء في الصلاة.

ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الإنسان إذا نابه شيء في الصلاة، كأن يريد تنبيه إمامه إلى أمر سها عنه، وتنبيه المار، أو من يريد منه أمراً له أن يسبح، فيقول: سبحان الله⁽²⁾.

وعند الحنفية إن أراد به الجواب على إنسان كأن يُخبر بما يُتعجب منه فيسبح فسدت صلاته، وإن أراد إعلامه بأنه في صلاة لم تفسد⁽³⁾.

(1) صحيح مسلم (316/1).

(2) الصنعاني، سبل السلام (208/1).

(3) شيخني زاده، مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر (119/1).

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن (مَنْ) من ألفاظ العموم⁽¹⁾، ومن قال بالتخصيص فعليه بالدليل، فكيف والواقعة التي ذكر لأجلها الحديث لم يكن القصد فيه الإعلام بأن الإنسان في الصلاة، وإنما المقصود فيه تنبيه الصديق إلى حضور النبي ﷺ فأرشدتهم النبي ﷺ إلى أنه كان حقهم في هذا الأمر التسييح.⁽²⁾

ثم إن بعض الفقهاء كالنووي نصوا على أن الأمر هنا للاستحباب⁽³⁾، والحق انقسام التنبيه في حالة الصلاة إلى ما هو واجب، وإلى ما هو مندوب، وإلى ما هو مباح بحسب ما يقتضيه الحال.⁽⁴⁾

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

يختلف معنى الأمر بحسب اختلاف الحال.

(1) ابن السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد

حسن إسماعيل الشافعي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ—1999م)، (1/168).

(2) العراقي، طرح الثريب في شرح التقريب، (2/243).

(3) النووي، المجموع شرح المذهب، (4/82).

(4) العراقي، طرح الثريب في شرح التقريب، (2/245).

الحديث الرابع والستون بعد المائة.

عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة، أو لا ترجع إليهم).

الحديث الخامس والستون بعد المائة.

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لينتهين أقوام عن رفعهم أبصارهم عند الدعاء في الصلاة إلى السماء، أو لتخطفن أبصارهم)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

رفع البصر حال الصلاة إلى السماء.

المنصوص في كتب المذاهب الأربعة الحكم بكراهته⁽²⁾، بينما ذهب الظاهرية إلى تحريمه⁽³⁾، وهو الصحيح؛ لورود الوعيد، وهو لا يرد إلا على أمر محرم.

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

حمل الأمر على وجوب الانتهاء من رفع البصر إلى السماء.

(1) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة، (321/1) رقم الحديث 428 ، 429.

(2) الشرنبلالي، حسن بن عمار بن علي المصري الحنفي، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور، ط1، (المكتبة العصرية، 1425هـ-2005م)، (130). الخطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (550/1). النووي، المجموع شرح المذهب، (97/4). المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، (601/1).

(3) ابن حزم، المحلى بالآثار، (331/2).

الحديث الرابع والستون بعد المائة.

عن أبي مسعود الأنصاري، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان، مما يطيل بنا فما رأيت النبي ﷺ غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ فقال: (يا أيها الناس إن منكم منفرين، فأياكم أم الناس، فليوجز فإن من ورائه الكبير، والضعيف وذا الحاجة).

الحديث الخامس والستون بعد المائة.

عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: (إذا أم أحدكم الناس، فليخفف، فإن فيهم الصغير، والكبير، والضعيف، والمريض، فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء).

الحديث السادس والستون بعد المائة.

عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن محمد رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله ﷺ: (إذا ما قام أحدكم للناس فليخفف الصلاة فإن فيهم الكبير، وفيهم الضعيف، وإذا قام وحده فليطل صلاته ما شاء).

الحديث السابع والستون بعد المائة.

عن أبي هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: (إذا صلى أحدكم للناس فليخفف، فإن في الناس الضعيف، والسقيم وذا الحاجة).

الحديث الثامن والستون بعد المائة.

عن عثمان بن أبي العاص الثقفي، أن النبي ﷺ قال له: (أم قومك، قال: قلت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي شيئاً قال: ادنه، فجلسني بين يديه، ثم وضع كفه في صدري بين ثديي. ثم قال: تحول، فوضعها في ظهري بين كتفي، ثم قال: أم قومك، فمن أم قوما فليخفف، فإن فيهم الكبير، وإن فيهم المريض، وإن فيهم الضعيف، وإن فيهم ذا الحاجة، وإذا صلى أحدكم وحده، فليصل كيف شاء).

الحديث التاسع والستون بعد المائة.

عن عثمان بن أبي العاص، قال: (آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ إذا أمت قوما، فأخف بهم الصلاة)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليخفف) (فليوجز) (أخف).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

تخفيف الإمام في الصلاة من غير إخلال بالأركان والواجبات.

اتفق أهل العلم على أن تخفيف الصلاة مطلوب من الإمام، قال ابن عبد البر: (لا أعلم بين أهل العلم خلافا في استحباب التخفيف لكل من أم قوما على ما شرطنا من الإتيان بأقل ما يجزئ، والفريضة والنافلة عند جميعهم سواء في استحباب التخفيف فيما إذا صليت جماعة بإمام إلا ما جاء في صلاة الكسوف على سنتها)⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

المنصوص في كتب المذاهب الأربعة أن تطويل الصلاة مكروه، وأن تخفيفها مستحب⁽³⁾؛ حملاً منهم للأمر على الاستحباب، وذهب بعض أهل العلم إلى كون الأمر للوجوب، منهم ابن حزم⁽⁴⁾، وابن بطلال، قال ابن بطلال في شرحه للحديث: (فيه دليل أن أئمة الجماعة يلزمهم التخفيف؛ لأمر رسول الله لهم بذلك، وقد بين في هذا الحديث العلة الموجبة للتخفيف، وهي غير مأمونة على أحد

(1) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، (340/1، 341، 342)، رقم الحديث 466، 467، 468.

(2) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (9/19).

(3) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، (135/1). ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (278/1). الشيرازي،

المهذب في فقه الإمام الشافعي، (181/1). البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس الحنبلي،

الروض المربع شرح زاد المستقنع، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، (128).

(4) ابن حزم، المحلى بالآثار، (14/3).

من أئمة الجماعة؛ فإنه وإن علم قوة من خلفه، فإنه لا يدري ما يحدث بهم من الآفات⁽¹⁾.

وهو الصحيح لعدم وجود الصارف للأمر عن معناه الحقيقي.

(1) ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، (الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ - 2003م)، (333/2).

الحديث السبعون بعد المائة.

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (إن أحدكم، إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه، حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد ذلك أحدكم، فليسجد سجدتين وهو جالس).

الحديث الحادي والسبعون بعد المائة.

عن أبي هريرة، حدثهم أن رسول الله ﷺ قال: (إذا نودي بالأذان أدبر الشيطان له ضراط، حتى لا يسمع الأذان، فإذا قضي الأذان أقبل، فإذا ثوب بها أدبر، فإذا قضي التثويب أقبل يخطر بين المرء ونفسه، يقول: اذكر كذا، اذكر كذا، لما لم يكن يذكر، حتى يظل الرجل إن يدري كم صلى، فإذا لم يدر أحدكم كم صلى فليسجد سجدتين وهو جالس).

الحديث الثاني والسبعون بعد المائة.

عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً، فليطرح الشك وليين على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان).

الحديث الثالث والسبعون بعد المائة.

عن علقمة، قال: قال عبد الله: صلى رسول الله ﷺ - قال إبراهيم: زاد أو نقص - فلما سلم قيل له: يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء؟ قال: (وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا وكذا، قال: فثني رجله، واستقبل القبلة، فسجد سجدتين، ثم سلم، ثم أقبل علينا بوجهه فقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب، فليتم عليه، ثم ليسجد سجدتين).

الحديث الرابع والسبعون بعد المائة.

عن عبد الله، قال: صلى رسول الله ﷺ فراد أو نقص - قال إبراهيم: والوهم مني - فقليل: يا رسول الله أزيد في الصلاة شيء؟ فقال: (إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسي أحدكم

فليسجد سجدين وهو جالس، ثم تحول رسول الله ﷺ فسجد سجدين⁽¹⁾.

الشاهد

(فليسجد سجدين) (فليطرح الشك وليبن على ما استيقن) (فليتحر الصواب فليتم عليه)

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

سجود السهو.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم سجود السهو على قولين:

القول الأول: أنه واجب، وهو مذهب الحنفية⁽²⁾، والحنابلة⁽³⁾.

القول الثاني: أنه سنة، وهو مذهب المالكية⁽⁴⁾، والشافعية⁽⁵⁾.

الأدلة:

استدل القائلون بالسنية بحديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: (إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك، وليبن على اليقين، فإذا استيقن التمام سجد سجدين، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان، وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً لصلاته، وكانت السجدتان

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، (398/1، 399، 400) رقم

الحديث 570، 571، 572.

(2) المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، الهداية في شرح بداية المبتدي، تحقيق: طلال يوسف، (بيروت: دار

احياء التراث العربي)، (74/1).

(3) أبو البركات، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد، (81/1).

(4) القول بالسنية هو المعتمد عندهم، ينظر: عlish، منح الجليل شرح مختصر خليل، (292/1).

(5) النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين (298/1).

مرغمتي الشيطان⁽¹⁾.

أما القائلون بالوجوب، فاستدلوا بأمر النبي ع، قالوا: والأمر الأصل فيه الوجوب.

الترجيح:

الراجح والله أعلم مذهب الحنفية، والحنابلة القائلين بالوجوب؛ وذلك لصحة استدلالهم.

أما استدلال المالكية، والشافعية بحديث: (كانت الركعة نافلة والسجدة) فلعل المقصود بقوله (نافلة) أن له ثواباً، كما أنه سمي الركعة نافلة وهي واجبة على الساهي بلا خلاف⁽²⁾.

المسألة الثانية:

هل يبني الشاك على الأقل المستيقن؟ أم يتحرى الصواب؟

ذهبت الحنفية إلى أن الإنسان إذا كان يكثر منه السهو، فإنه يتحرى الصواب ويتم الصلاة على ذلك؛ استدلالاً بحديث: (فليتحر الصواب)⁽³⁾.

أما المالكية⁽⁴⁾، والشافعية⁽⁵⁾، والحنابلة⁽⁶⁾ فقالوا: بالبناء على الأقل؛ استدلالاً بحديث: (فليطرح الشك وليبن على ما استيقن).

وفي رواية أخرى للحنابلة أنه يبني على غالب ظنه⁽⁷⁾، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (المراد

(1) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب إذا شك في الثنتين والثلاث من قال: يلقي الشك، (269/1)، رقم الحديث

1024، حسنه الألباني، الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، (170/1).

(2) ابن قدامة، المغني، (28/2).

(3) السرخسي، المبسوط، (219/1).

(4) شهاب الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، ط 3،

(مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده)، (22).

(5) النووي، المجموع شرح المذهب، (110/4).

(6) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، (230/1).

(7) المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (146/2).

بالشك ما استوى فيه الطرفان، أو تقاربا، وأما إذا ترجح أحدهما فإنه يعمل بالراجح وهو التحري⁽¹⁾.

ولا ريب أن هذا القول فيه إعمال لجميع النصوص.

أثر الأمر في الحكم الفقهي.

الأمر بسجود السهو محمول على الوجوب.

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (9/23).

الحديث الخامس والسبعون بعد المائة.

عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك).

الحديث السادس والسبعون بعد المائة.

عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا رقد أحدكم عن الصلاة، أو غفل عنها، فليصلها إذا ذكرها، فإن الله يقول: {أقم الصلاة لذكري})⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليصلها إذا ذكرها).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

قضاء الفوائت فوراً لمن فاتته الصلاة لعذر.

ذهبت الحنفية⁽²⁾، والشافعية⁽³⁾ إلى جواز تأخير قضاء الفائتة؛ استدلالاً بارتحال النبي ﷺ من موضع نومهم قبل قضاء الصلاة، قالوا: لو كان القضاء واجباً على الفور لاشتغل به أولاً.

وذهبت المالكية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾ إلى وجوب القضاء فوراً؛ لأمر النبي ﷺ، والأمر على الفور كما تقرر في الأصول.

والصحيح ما ذهب إليه الحنفية والشافعية؛ لصحة استدلالهم، إذ إن القضاء لو كان واجباً على

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، (477/1)، رقم الحديث 684.

(2) العيني، حمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين، شرح سنن أبي داود، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، (الرياض: مكتبة الرشد)، (322/2).

(3) العمري، البيان في مذهب الإمام الشافعي، (51/2).

(4) الحرشي، شرح مختصر خليل، (300/1).

(5) ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (196/1).

الفور لما قدم عليه النبي ﷺ الارتحال من مكائهم وهو ليس بواجب.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

لم يحمل الأمر على الفورية لوجود الصارف.

الحديث السابع والسبعون بعد المائة.

عن أبي حميد، أو عن أبي أسيد، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا دخل أحدكم المسجد، فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج، فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليقل).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

ذكر دعاء دخول المسجد، والخروج منه.

نص فقهاء المذاهب الأربعة⁽²⁾ على استحباب ذكر هذه الأدعية عند الدخول إلى المسجد، والخروج منه.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر هنا محمول على الاستحباب في المذاهب الأربعة.

(1) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما يقول إذا دخل المسجد، (494/1)، رقم الحديث 713.

(2) الشرنبلالي، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، (149). عlish، منح الجليل في شرح مختصر خليل، (95/1). النووي، المجموع شرح المذهب، (179/2). البهوتي، الروض المربع شرح زاد المستقنع، (269).

الحديث الثامن والسبعون بعد المائة.

عن أبي قتادة، أن رسول الله ﷺ قال: (إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس).

الحديث التاسع والسبعون بعد المائة.

عن أبي قتادة - صاحب رسول الله ﷺ - قال: دخلت المسجد ورسول الله ﷺ جالس بين ظهراني الناس، قال: فجلست، فقال رسول الله ﷺ: (ما منعك أن تررك ركعتين قبل أن تجلس؟ قال: فقلت: يا رسول الله رأيتك جالسا والناس جلوس، قال: فإذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يركع ركعتين)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليركع) (فلا يجلس).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

أداء تحية المسجد.

نص فقهاء المذاهب الأربعة⁽²⁾ على استحبابها، بل نقل النووي الإجماع على الاستحباب⁽³⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر هنا محمول على الاستحباب، لوجود الصارف للأمر عن الوجوب، وهو ما رواه طلحة ابن عبيد الله، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا

(1) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما،

وأما مشروعة في جميع الأوقات (495/1)، رقم الحديث 714.

(2) العيني، البناية شرح الهداية، (521/2). الخرشي، شرح مختصر خليل، (5/2). الشيرازي، التنبيه في الفقه الشافعي،

(35). ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (270/2).

(3) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (226/5).

يفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ : (خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع)⁽¹⁾.

والنهي عن الجلوس قبل أداء التحية يحمل على الكراهية.

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، (18/1)، رقم الحديث 46.

الحديث الثمانون بعد المائة.

عن عبد الله، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل).

الحديث الحادي والثمانون بعد المائة.

عن عبد الله بن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه قال وهو قائم على المنبر: (من جاء منكم الجمعة، فليغتسل).

الحديث الثاني والثمانون بعد المائة.

عن أبي هريرة، قال: بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة، إذ دخل عثمان بن عفان، فعرض به عمر، فقال: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء؟ فقال عثمان: يا أمير المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء أن توضأت، ثم أقبلت، فقال عمر: والوضوء أيضا، ألم تسمعوا رسول الله ﷺ يقول: (إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليغتسل).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

غسل الجمعة.

ذهب جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة إلى أن غسل الجمعة مستحب⁽²⁾، بل قيل: إن هذا إجماع، قال ابن عبر البر: (وقد أجمع المسلمون قديما وحديثا على أن غسل الجمعة ليس بفرض

(1) صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال، وبيان ما أمروا به، (579/2)،

580، رقم الحديث 844، 845

(2) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، (17/1). القرافي، الذخيرة، (348/2). النووي، المجموع شرح المذهب،

(535/4). ابن قدامة، المغني، (256/2).

واجب⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب؛ لوجود الصارف له عن الوجوب، وهو قوله ع: (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل)⁽²⁾.

(1) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (79/10).

(2) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، (97/1)، رقم الحديث 354. سنن الترمذي، أبواب الجمعة، باب في الوضوء يوم الجمعة، (369/2)، رقم الحديث 497. سنن النسائي، كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، (94/3)، رقم الحديث 1380. سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، (347/1)، رقم الحديث 1091. حسنه الألباني، الألباني، صحيح الجامع الصغير، (1063/2).

الحديث الثالث والثمانون بعد المائة.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً).

الحديث الرابع والثمانون بعد المائة.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً). زاد عمرو في روايته: قال ابن إدريس: قال سهيل: (فإن عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد، وركعتين إذا رجعت).

الحديث الخامس والثمانون بعد المائة.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليصل) (فصلوا) (فصل).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

أداء ركعتين، أو أربع ركعات بعد صلاة الجمعة.

المنصوص في كتب المذاهب الأربعة⁽²⁾ أن الصلاة بعد الجمعة نافلة، وليست بواجبة.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

(1) صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة، (600/2)، رقم الحديث 881.

(2) مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح (146)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (67/2)، المجموع شرح المذهب

(10/4)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (405/2).

الأمر محمول على الاستحباب، والصارف للأمر عن الوجوب هو قوله ع : (من كان منكم مصلياً).

الحديث السادس والثمانون بعد المائة.

عن جابر بن عبد الله، أن النبي p خطب يوماً، فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل، وقبر ليلاً، فزجر النبي p أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه، إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا كفن أحدكم أخاه، فليحسن كفنه)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليحسن كفنه).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

تحسين الكفن.

قال النووي: (قال العلماء: وليس المراد بإحسانه السرف فيه ، والمغالة، ونفاسته، وإنما المراد نظافته، ونقاؤه، وكثافته، وستره، وتوسطه، وكونه من جنس لباسه في الحياة غالباً ، لا أفخر منه ، ولا أحقر)⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب⁽³⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في تحسين كفن الميت، (651/2)، رقم الحديث 943.

(2) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (11/7).

(3) ينظر: المباركفوري، محمد عبدالرحمن عبدالرحيم، تحفة الأحوذى، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (63/4).

الحديث السابع والثمانون بعد المائة.

عن عائشة: أن قريشا كانت تصوم عاشوراء في الجاهلية، ثم أمر رسول الله ﷺ بصيامه، حتى فرض رمضان، فقال رسول الله ﷺ: (من شاء فليصمه، ومن شاء فليفطره).

الحديث الثامن والثمانون بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه ذكر عند رسول الله ﷺ يوم عاشوراء فقال رسول الله ﷺ: (كان يوما يصومه أهل الجاهلية، فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه، ومن كره فليدعه).

الحديث التاسع والثمانون بعد المائة.

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في يوم عاشوراء: (إن هذا يوم كان يصومه أهل الجاهلية، فمن أحب أن يصومه فليصمه، ومن أحب أن يتركه فليتركه) وكان عبد الله رضي الله عنه لا يصومه، إلا أن يوافق صيامه .

الحديث التسعون بعد المائة.

عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان، خطيبا بالمدينة - يعني في قدمة قدمها - خطبهم يوم عاشوراء، فقال: أين علمائكم؟ يا أهل المدينة، سمعت رسول الله ﷺ يقول - لهذا اليوم - (هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب الله عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن أحب منكم أن يصوم فليصم، ومن أحب أن يفطر فليفطر).

الحديث الحادي والتسعون بعد المائة.

عن أبي موسى ٧، قال: كان يوم عاشوراء يوما تعظمه اليهود، وتتخذة عيداً، فقال رسول الله ﷺ: (صوموه أنتم).

الحديث الثاني والتسعون بعد المائة.

عن أبي موسى ٧، قال: كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء، يتخذونه عيداً ويلبسون

نساءهم فيه حليهم وشارقهم، فقال رسول الله ﷺ: (فصوموه أنتم)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليصمه) (فليفطره) (فليتركه) (فليصم) (فليفطر) (صوموه).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

صيام عاشوراء.

كان بعض السلف يقول: كان صوم عاشوراء فرضاً، وهو باق على فرضيته لم ينسخ، وانقرض القائلون بهذا، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض، وإنما هو مستحب⁽²⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الاستحباب بالإجماع.

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء، (792/2، 793، 795، 796)، رقم الحديث 1125، 1126، 1129، 1131.

(2) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (5/8).

الحديث الثالث والتسعون بعد المائة.

عن أبي هريرة τ قال: قال رسول الله ρ : (من نسي وهو صائم، فأكل أو شرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليتم).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

إتمام صوم من أكل أو شرب ناسياً.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم صوم من أكل أو شرب ناسياً على قولين:

القول الأول: أن صومه صحيح، وليس عليه قضاء، وهو مذهب الجمهور⁽²⁾.

القول الثاني: أن عليه القضاء، وهو مذهب مالك⁽³⁾.

استدل الجمهور بهذا الحديث الصحيح، وهو نص في المسألة.

واستدل أصحاب مالك بالقياس، وهو: أن الصوم قد فات ركنه، وهو من باب المأمورات، والقاعدة تقتضي أن النسيان لا يؤثر في طلب المأمورات.

وتأولوا هذا الحديث على أن المراد إتمام صورة الصوم⁽⁴⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لما يلي:

-
- (1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب أكل الناس وشربه وجماعه لا يفطر، (809/2)، رقم الحديث 1155.
 - (2) الكاساني، بدائع الصنائع، (90/2). الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، (27/4). ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (442/1).
 - (3) شهاب الدين، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، (39).
 - (4) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، (12/2).

أولاً: صحة استدلالهم بهذا الحديث، وهو نص في المسألة.

ثانياً: استدلال أصحاب مالك بالقياس لا يصح؛ لأنه في مقابلة النص، فيكون فاسد الاعتبار.

ثالثاً: قولهم: إن المراد بحديث (فليتم صومه) المراد به إتمام صورة الصوم باطل؛ لورود الحديث بلفظ: (من أفطر في شهر رمضان ناسياً لا قضاء عليه ولا كفارة)⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الوجوب؛ إبقاء له على الأصل.

(1) النيسابوري، محمد بن إسحاق بن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي)، كتاب الصيام، باب ذكر إسقاط القضاء والكفارة عن الأكل والشارب في الصيام إذا كان ناسياً لصيامه وقت الأكل والشرب، (239/3)، رقم الحديث 1990. حسنه الألباني، الألباني، إرواء الغليل، (87/4).

الحديث الرابع والتسعون بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ أروا ليلة القدر في المنام، في السبع الأواخر، فقال رسول الله ﷺ: (أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر، فمن كان متحريها، فليتحرها في السبع الأواخر).

الحديث الخامس والتسعون بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: (تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر).

الحديث السادس والتسعون بعد المائة.

عن سالم، عن أبيه ٢ قال: رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين، فقال النبي ﷺ: (أرى رؤياكم في العشر الأواخر، فاطلبوها في الوتر منها).

الحديث السابع والتسعون بعد المائة.

عن سالم بن عبد الله بن عمر، أن أباه ٢ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لليلة القدر: (إن ناسا منكم قد أروا أنها في السبع الأول، وأرى ناس منكم أنها في السبع الغواير، فالتمسوها في العشر الغواير).

الحديث الثامن والتسعون بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، يقول: قال رسول الله ﷺ: (التمسوها في العشر الأواخر - يعني ليلة القدر - فإن ضعف أحدكم أو عجز، فلا يغلبن على السبع البواقي).

الحديث التاسع والتسعون بعد المائة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: (من كان ملتمسها فليتمسها في العشر الأواخر).

الحديث المائتان.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (تحيّنوا ليلة القدر في العشر الأواخر - أو قال - في التسع الأواخر).

الحديث الأول بعد المائتين.

عن أبي هريرة ر أن رسول الله ﷺ قال: (أريت ليلة القدر، ثم أيقظني بعض أهلي، فنسيتها فالتمسوها في العشر الغوابر).

الحديث الثاني بعد المائتين.

عن أبي سعيد الخدري ر قال: كان رسول الله ﷺ يجاور في العشر التي في وسط الشهر، فإذا كان من حين تمضي عشرون ليلة، ويستقبل إحدى وعشرين يرجع إلى مسكنه، ورجع من كان يجاور معه، ثم إنه أقام في شهر، جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها، فخطب الناس، فأمرهم بما شاء الله، ثم قال: (إني كنت أجاور هذه العشر، ثم بدا لي أن أجاور هذه العشر الأواخر، فمن كان اعتكف معي فليبت في معتكفه، وقد رأيت هذه الليلة فأنسيتها، فالتمسوها في العشر الأواخر، في كل وتر، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين) قال أبو سعيد الخدري: مطرنا ليلة إحدى وعشرين، فوكف المسجد في مصلى رسول الله ﷺ فنظرت إليه وقد انصرف من صلاة الصبح، ووجهه مبتل طينا وماء.

الحديث الثالث بعد المائتين.

عن أبي سلمة، قال: تذاكرنا ليلة القدر، فأتيت أبا سعيد الخدري ر وكان لي صديقا، فقلت: ألا تخرج بنا إلى النخل؟ فخرج وعليه خميصة فقلت له: سمعت رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر؟ فقال: نعم، اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الوسطى من رمضان، فخرجنا صبيحة عشرين، فخطبنا رسول الله ﷺ فقال: (إني أريت ليلة القدر، وإني نسيتها - أو أنسيتها -، فالتمسوها في العشر الأواخر من كل وتر، وإني أريت أني أسجد في ماء وطين، فمن كان اعتكف مع رسول الله ﷺ فليرجع قال: فرجعنا وما نرى في السماء قزعة، قال: وجاءت سحابة فمطرنا، حتى سال سقف

المسجد، وكان من جريد النخل، وأقيمت الصلاة، فرأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين، قال: حتى رأيت أثر الطين في جبهته).

الحديث الرابع بعد المائتين.

عن أبي سعيد الخدري ر قال: اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان، يلتمس ليلة القدر قبل أن تبان له، فلما انقضى أمر بالبناء فقوض، ثم أبينت له أنها في العشر الأواخر، فأمر بالبناء فأعيد، ثم خرج على الناس، فقال: (يا أيها الناس، إنها كانت أبينت لي ليلة القدر، وإني خرجت لأخبركم بها، فجاء رجلان يحتقان معهما الشيطان، فنسيتها، فالتمسوها في العشر الأواخر من رمضان، التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة قال قلت: يا أبا سعيد، إنكم أعلم بالعدد منا، قال: أجل، نحن أحق بذلك منكم، قال قلت: ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال: إذا مضت واحدة وعشرون، فالتي تليها ثنتين وعشرين وهي التاسعة، فإذا مضت ثلاث وعشرون، فالتي تليها السابعة، فإذا مضى خمس وعشرون فالتي تليها الخامسة).

الحديث الخامس بعد المائتين.

عن عائشة، رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: - قال ابن نمير التمسوا وقال وكيع - (تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فليتحرها)، (تحروا)، (فاطلبوها)، (فالتمسوها)، (فليتتمسها)، (تحينوا)، (التمسوا).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر، والحث على طلبها، وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها، (822/2)، (823، 824، 826، 828)، رقم الحديث 1165، 1166، 1167، 1169.

تحري ليلة القدر؛ للعمل الصالح.

اتفق الفقهاء على أنه يندب إحياء ليلة القدر بالعمل الصالح⁽¹⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر محمول على الندب باتفاق؛ حيث علق النبي ﷺ التحري على الإرادة.

(1) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، (255/4).

الحديث السادس بعد المائتين.

عن جابر قال: رأيت النبي ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول: (لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري لعلني لا أحج بعد حجتي هذه)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لتأخذوا).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

الاقتداء بالنبي ﷺ في أفعال الحج.

لم يزل العلماء يستدلون بهذا الحديث على وجوب ما فعله النبي ﷺ في حجه⁽²⁾؛ لكون هذه الأفعال تفصيل للمجمل في هذا الحديث، وأفعال النبي ﷺ إن جاءت لتفصيل أمر مجمل حملت على الوجوب⁽³⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

محمول على الوجوب؛ إبقاء له على الأصل.

-
- (1) صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، وبيان قوله ﷺ: (لتأخذوا مناسككم)، (943/2)، رقم الحديث 1297.
- (2) ينظر على سبيل المثال: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (131/2). ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (103/2). الماوردي، الحاوي الكبير، (145/4). ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (528/1).
- (3) ينظر في هذه القاعدة: الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقا، ط1، (السعودية: دار المدني، 1406هـ - 1986م)، (483/1). الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، (183/1).

الفصل الثاني

صيغة النهي في الأحاديث وأثرها في توجيه الحكم الفقهي

الحديث السابع بعد المائتين.

عن أبي أيوب، أن النبي ﷺ قال: (إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة، ولا تستدبروها بيول ولا غائط، ولكن شرقوا أو غربوا) قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة، فنحرف عنها ونستغفر الله؟ قال: نعم.

الحديث الثامن بعد المائتين.

عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: (إذا جلس أحدكم على حاجته، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا تستقبلوا القبلة - لا تستدبروها - فلا يستقبل القبلة - ولا يستدبرها)

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

استقبال القبلة أو استدبارها أثناء قضاء الحاجة.

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم استقبال القبلة أثناء قضاء الحاجة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يحرم استقبال القبلة، واستدبارها في الصحراء، ولا يحرم ذلك في البنيان، وهو مذهب مالك⁽²⁾، والشافعي⁽³⁾، وهو المعتمد عند الحنابلة المتأخرين⁽⁴⁾.

القول الثاني: أنه لا يجوز ذلك لا في البنيان، ولا في الصحراء، وهو إحدى الروايتين عن أبي

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، (224/1)، رقم الحديث 264، 265.

(2) القرافي، الذخيرة، (204/1).

(3) الماوردي، الحاوي الكبير، (151/1).

(4) الحجاوي، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي، زاد المستقنع في اختصار المقنع، تحقيق: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسّكر، (الرياض: دار الوطن للنشر)، (28).

حنيفة⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾.

القول الثالث: لا يجوز الاستقبال لا في الصحراء، ولا في البنيان، ويجوز الاستدبار فيهما، وهي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة⁽³⁾ وأحمد⁽⁴⁾.

الأدلة:

استدل المالكية والشافعية بأن هذا النهي الوارد في الأحاديث عن استقبال القبلة بالغائط، والبول محمول على ما كان في الصحراء، وخارج البنيان، بدليل استقبال النبي ﷺ واستدباره للقبلة أثناء قضاء الحاجة.

فعن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: (ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي، فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته، مستدبر القبلة، مستقبل الشام)⁽⁵⁾.

وعن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: (نهى نبي الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول، فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها)⁽⁶⁾.

فخصصنا حكم ما كان من الاستقبال، أو الاستدبار عند قضاء الحاجة بهذه الأحاديث.

أما أصحاب القول الثاني، فقالوا: إن النهي مقدم على الإباحة⁽⁷⁾.

(1) الباري، العناية شرح الهداية، (419/1).

(2) ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (96/1).

(3) الباري، العناية شرح الهداية، (419/1).

(4) ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (96/1).

(5) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب التبرز في البيوت، (68/1)، رقم الحديث 147.

(6) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، (4/1)، رقم الحديث 13. سنن الترمذي، أبواب الطهارة،

باب ما جاء في الرخصة في ذلك، (15/1)، رقم الحديث 9. سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب الرخصة في

ذلك في الكيف وإباحته دون الصحاري، (117/1)، رقم الحديث 325. وحسن الألباني إسناده. الألباني، محمد

ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، صحيح أبي داود، (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع)، (36/1).

(7) ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (331/1).

وأما من فرق بين الاستقبال فحرمة، والاستدبار فأجازه، فقد استدلل بحديث ابن عمر المتقدم، وفيه أن النبي ﷺ استدبر الكعبة.

وقالوا: إن فرج الإنسان لا يوازي القبلة حالة الاستدبار، وإنما يوازي الأرض بخلاف حالة الاستقبال⁽¹⁾.

الترجيح:

الصحيح هو قول من فرق بين البنيان، والصحراء، فأجاز في البنيان دون الصحراء؛ وذلك لما في هذا القول من الجمع بين الأدلة.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

حملنا النهي على التحريم، وخصصنا من النهي بالجواز فيما لو كان الاستقبال، أو الاستدبار للقبلة حال قضاء الحاجة داخل البنيان؛ جمعاً بين الأدلة.

(1) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (5/126).

الحديث التاسع بعد المائتين.

عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول، ولا يتمسح من الخلاء بيمينه، ولا يتنفس في الإناء).

الحديث العاشر بعد المائتين.

عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا دخل أحدكم الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول - ولا يتمسح من الخلاء بيمينه - ولا يتنفس في الإناء).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

مس الذكر باليمين أثناء التبول والاستنجاء باليمين.

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ذلك مكروه⁽²⁾.

وذهب ابن حزم إلى الحرمة⁽³⁾؛ حملاً للنهي على حقيقته.

الترجيح:

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، (225/1)، رقم الحديث 267.

(2) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، (255/1). القرافي، الذخيرة، (210/1). النووي، المجموع شرح المذهب،

(110/2). البهوتي، الروض المربع شرح زاد المستقنع، (21).

(3) ابن حزم، المحلى بالآثار، (318/1).

الصحيح ما ذهب إليه ابن حزم؛ حملاً للنهي على حقيقته؛ لعدم وجود صارف له.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

حملنا النهي على التحريم لعدم وجود صارف له عنه.

المسألة الثانية:

التنفس في الإناء.

ذهب جمهور الفقهاء إلى كراهة ذلك، وهناك رواية عند الحنفية أنه لا يكره النفخ في الطعام إلا بما له صوت نحو أف⁽¹⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

حمل جمهور الفقهاء النهي هنا على الكراهة.

(1) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار ، (340/6). ابن رشد، البيان والتحصيل ، (172/17). النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين ، (340/7). البهوتي، شرح منتهى الإرادات ، (37/3).

الحديث الحادي عشر بعد المائتين.

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه).

الحديث الثاني عشر بعد المائتين.

عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن محمد رسول الله ﷺ
- فذكر أحاديث منها - وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تبل في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تغتسل منه).

الحديث الثالث عشر بعد المائتين.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب، فقال: كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قال: يتناوله تناولا) ⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا يبولن)، (لا تبل)، (لا يغتسل).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

البول في الماء الدائم الذي لا يجري، والاعتسال فيه.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم البول في الماء الدائم والاعتسال فيه على قولين:

القول الأول: أن النهي الوارد في الحديث محمول على التحريم، وهو قول الحنفية ⁽²⁾، أما الاعتسال فيه فيحرم إن كان الماء قليلاً، لا إن كان كثيراً ⁽³⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، وباب النهي عن الاعتسال في الماء الراكد، (235/1، 236)، رقم الحديث 282، 283.

(2) الطحطاوي، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، (53).

(3) الكاساني، بدائع الصنائع، (67/1).

القول الثاني: أن النهي محمول على الكراهة التزيهية، والإرشاد، وهو قول المالكية⁽¹⁾، والشافعية⁽²⁾، والحنابلة⁽³⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الحنفية أن النهي محمول على التحريم؛ لأن النهي يحمل على التحريم حقيقة.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

حملنا النهي على التحريم؛ لعدم الصارف الصحيح له عن معناه الحقيقي إلى الكراهة التزيهية، والمعنى كذلك يقتضي التحريم؛ لما في ذلك من إفساد للماء.

(1) الخطاب، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، (1/276).

(2) الرافعي، فتح العزيز بشرح الوجيز، (2/196).

(3) البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، (1/62). لم أجد نصاً للحنابلة في حكم الاغتسال في الماء الراكد كراهة أو تحريماً، لكنهم نصوا على أن البول فيه مكروه، وعللوا ذلك بأن الماء يمكن تطهيره بالإضافة إليه، فلعله يفهم من هذا كون الاغتسال مكروهاً عندهم أيضاً؛ لكونه أخف من البول فيه، والله أعلم.

الحديث الرابع عشر بعد المائتين.

عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: (لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا ينظر)، (لا يفضي).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

النظر إلى عورات الناس.

لا خلاف بين العلماء -رحمهم الله- في تحريم النظر إلى عورات الغير عند عدم الحاجة⁽²⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

حملنا النهي على التحريم.

(1) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب تحريم النظر إلى العورات، (1/266)، رقم الحديث 338.

(2) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (2/1417).

المسألة الثانية:

مضاجعة بالغين في ثوب واحد ولا حائل بينهما.

ذهب الحنفية ⁽¹⁾، والمالكية ⁽²⁾، والشافعية ⁽³⁾ إلى حرمتها، بينما نصت الحنابلة على أنها مكروهة ⁽⁴⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لصريح النهي، ولأنه لا يؤمن معها الفتنة.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

حملنا النهي على التحريم؛ لعدم الصارف الصحيح له عن معناه الحقيقي إلى الكراهة التزيهية.

(1) ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، (382/6).

(2) النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، (312/2).

(3) الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، (113/3).

(4) الرحيباني، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (21/5).

الحديث الخامس عشر بعد المائتين.

عن المسور بن مخرمة، قال: أقبلت بحجر أحمله ثقيل وعلي إزار خفيف، قال: فأنحل إزاري ومعني الحجر لم أستطع أن أضعه حتى بلغت به إلى موضعه، فقال رسول الله ﷺ: (ارجع إلى ثوبك فخذ، ولا تمشوا عراة)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا تمشوا عراة).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

كشف العورة.

كشف العورة حيث يشاهده الناس منهي عنه بالإجماع⁽²⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

حملنا النهي على التحريم.

(1) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الاعتناء بحفظ العورة، (1/268)، رقم الحديث 341.

(2) قال النووي: (ستر العورة عن العيون واجب بالإجماع). النووي، المجموع شرح المهذب، (3/165).

الحديث السادس عشر بعد المائتين.

عن سعيد، وعباد بن تميم، عن عمه شكي إلى النبي ﷺ: الرجل، يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، قال: (لا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً).

الحديث السابع عشر بعد المائتين.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً، فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا، فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا ينصرف)، (فلا يخرج من المسجد)

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

من شك في الحدث وتيقن الطهارة هل تلزمه الطهارة.

ذهبت الحنفية⁽²⁾ والشافعية⁽³⁾ والحنابلة⁽⁴⁾ إلى أنه لا تلزمه الطهارة.

وذهبت المالكية إلى أن من أيقن الطهارة وشك في الحديث يلزمه الوضوء إن كان خارج الصلاة، ولا يلزمه إن كان في الصلاة⁽⁵⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لدلالة الحديث الصريحة على ما ذهبوا إليه.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة، ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، (276/1)، رقم الحديث 361 ، 362.

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، (33/1).

(3) الماوردي، الحاوي الكبير، (207/1).

(4) المقدسي، الشرح الكبير، (194/1).

(5) الخرشي، شرح مختصر خليل، (159/1).

النهي هنا من باب الإرشاد.

الحديث الثامن عشر بعد المائتين.

عن جندب، قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس، وهو يقول: (إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أممي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فلا تتخذوا القبور مساجد).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

بناء المساجد على القبور.

صرح عامة علماء الطوائف بالنهي عنه؛ متابعة للحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أما بناء المساجد على القبور فقد صرح عامة علماء الطوائف بالنهي عنه، متابعة للأحاديث، وصرح أصحابنا وغيرهم، من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما، بتحريمه، ومن العلماء من أطلق فيه لفظ الكراهة، فما أدري عني به التحريم، أو التثريب؟ ولا ريب في القطع بتحريمه)⁽²⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

النهي محمول على التحريم؛ لعدم وجود الصارف، بل وجد ما يؤيد حمله على التحريم، وذلك في الحديث الذي رواه عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)⁽³⁾ فقد دل الحديث بالإيماء والتنبية على أن العلة في اللعن هو اتخاذهم

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (377/1)، رقم الحديث 532.

(2) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، (184/2).

(3) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، (376/1)، رقم الحديث 529.

قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، فَيَقْتَضِي ذَلِكَ التَّحْرِيمَ.

الحديث التاسع عشر بعد المائتين.

عن معاوية بن الحكم السلمي، قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أمياه، ما شأنكم؟ تنظرون إلي، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني لکني سكت، فلما صلى رسول الله ﷺ فبأبي هو وأمي، ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه، فوالله، ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني، قال: (إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن) أو كما قال رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله، إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالا يأتون الكهان، قال: (فلا تأثم) قال: ومنا رجال يتطيرون، قال: (ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصدنهم - قال ابن الصباح: فلا يصدنكم -) قال قلت: ومنا رجال يخطون، قال: (كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك) قال: وكانت لي جارية ترعى غنما لي قبل أحد والجوانية، فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون، لکني صككتها صكة، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعظم ذلك علي، قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: (ائتني بها) فأتيتها بها، فقال لها: (أين الله؟) قالت: في السماء، قال: (من أنا؟) قالت: أنت رسول الله، قال: (أعتقها، فإنها مؤمنة)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فلا تأثم).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

إتيان الكهان.

هو من الأمور المتفق على تحريمها، قال النووي: (قد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن

(1) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته (381/1)، رقم الحديث

إتيان الكهان وتصديقهم فيما يقولون وتحريم ما يعطون من الحلوان وهو حرام بإجماع المسلمين⁽¹⁾

أثر النهي في الحكم الفقهي:

النهي محمول على التحريم إبقاء له على الأصل، وقد ورد ما يؤيد بقاءه على الأصل وذلك ما رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد)⁽²⁾.

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (22/5)

(2) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الكاهن، (15/4)، رقم الحديث 3904. صححه الألباني، الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ط 1، (الرياض: كتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1415هـ-1996م)، (1155/7).

الحديث العشرون بعد المائتين.

عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ رأى بصاقاً في جدار القبلة فحكه، ثم أقبل على الناس فقال: (إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه إذا صلى).

الحديث الحادي والعشرون بعد المائتين.

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه، فلا يبرز بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن شماله تحت قدمه)⁽¹⁾.

الشاهد:

(فلا يبصق).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

البصاق في المسجد وبصق المصلي في قبلته وعن يمينه.

نص بعض فقهاء الحنفية⁽²⁾ والمالكية⁽³⁾ على كراهيته.

ونص النووي من الشافعية على تحريمه فلا يبصق إلا على طرف ثوبه ككمه ونحوه⁽⁴⁾.

وقال فقهاء الحنابلة: إن بدره البصاق في المسجد فلا يبصق إلا على ثوبه ولم ينصوا على الكراهة أو التحريم⁽⁵⁾.

وهل النهي الوارد هو حال كونه في المسجد فقط أو هو عام في المصلين في أي موضع كانوا؟

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، (388/1 ، 390)، رقم الحديث 547 ، 551.

(2) الشرنبلالي، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، (127).

(3) عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، (89/8).

(4) النووي، المجموع شرح المذهب، (100/4).

(5) المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (102/2).

قال العراقي: (الظاهر أن المراد العموم؛ لأن المصلي مناج لله في أي موضع صلى)⁽¹⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

النهي محمول على التحريم؛ إبقاء له على أصله، وورود ما يفيد التحريم فقد جاء أن رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة، فقال: (إنك آذيت الله ورسوله)⁽²⁾.

(1) العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، (380/2).

(2) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، (130/1)، حديث رقم 481. صححه الألباني، الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، (70/1).

الحديث الثاني والعشرون بعد المائتين.

عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ، قال: في غزوة خيبر (من أكل من هذه الشجرة - يعني الثوم - فلا يأتين المساجد).

الحديث الثالث والعشرون بعد المائتين.

عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ، قال: (من أكل من هذه البقلة فلا يقربن مساجدنا، حتى يذهب ريحها).

الحديث الرابع والعشرون بعد المائتين.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من أكل من هذه الشجرة، فلا يقربن مسجداً، ولا يؤذينا بريح الثوم).

الحديث الخامس والعشرون بعد المائتين.

عن جابر، قال: نهي رسول الله ﷺ، عن أكل البصل والكراث، فغلبتنا الحاجة، فأكلنا منها، فقال: (من أكل من هذه الشجرة المنتنة، فلا يقربن مسجداً، فإن الملائكة تأذى، مما يتأذى منه الإنس)⁽¹⁾.

الشاهد

(فلا يأتين المساجد) (فلا يقربن مساجدنا)

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، (393/1 ، 394)، رقم الحديث 561 ، 562 ، 563.

إتيان من أكل الثوم أو البصل إلى المسجد.

نص فقهاء الحنفية⁽¹⁾ والشافعية⁽²⁾ والحنابلة⁽³⁾ على أن ذلك مكروه.

ونص المالكية على أن أكلهما من أعذار ترك الجمعة والجماعة⁽⁴⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي.

النهي محمول على الكراهة عند الجمهور.

(1) ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، (1/ 661).

(2) النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، (1/ 297).

(3) المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (2/ 304).

(4) النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، (1/ 263).

الحديث السادس والعشرون بعد المائتين.

عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا).

الحديث السابع والعشرون بعد المائتين.

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (إذا ثوب للصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا، فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة).

الحديث الثامن والعشرون بعد المائتين.

عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: (إذا نودي بالصلاة فأتوها وأنتم تمشون، وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا).

الحديث التاسع والعشرون بعد المائتين.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا ثوب بالصلاة فلا يسع إليها أحدكم، ولكن ليمش وعليه السكينة والوقار، صل ما أدركت، واقض ما سبقك).

الحديث الثلاثون بعد المائتين

عن عبد الله بن أبي قتادة، أن أباه، أخبره، قال: بينما نحن نصلي مع رسول الله ﷺ فسمع جلبة، فقال: (ما شأنكم؟ قالوا: استعجلنا إلى الصلاة، قال: فلا تفعلوا، إذا أتيتم الصلاة فعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما سبقكم فأتموا)⁽¹⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا، (420/1 ، 421)، رقم الحديث 602 ، 603.

الشاهد:

(فلا تأتوها وأنتم تسعون) (فأتوها وأنتم تمشون) (فما أدركتم فصلوا) (وما سبقكم فأتموا)
(وما فاتكم فأتموا) (صل ما أدركت) (اقض ما سبقك).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

الإسراع في المشي عند الذهاب إلى المسجد.

يستحب للإنسان أن يمشي بتؤدة، وسكينة، ووقار حين ذهابه إلى المسجد، ويكره له الإسراع في الذهاب إليه في المذاهب الأربعة⁽¹⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

النهي محمول على الكراهة في المذاهب الأربعة.

المسألة الثانية:

دخول المأموم مع الإمام في الحال التي يجد عليها الإمام من صلاته.
قوله: (فما أدركتم فصلوا) حملة الجمهور على الاستحباب⁽²⁾، خلافاً لابن حزم⁽³⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

محمول على الاستحباب عند الجمهور.

-
- (1) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (218/1). ابن رشد، البيان والتحصيل، (220/1). الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، (178/1). المقدسي، العدة في شرح العمدة، (75).
(2) العراقي، طرح الثريب في شرح التقريب، (360/2).
(3) ابن حزم، المحلى بالآثار (151/2).

المسألة الثالثة:

إتمام ما سبقه المأموم من الصلاة.

اتفق الفقهاء على أن المأموم إذا فاتته بعض الصلاة فإنه يقوم لإتمام الصلاة، لكنهم اختلفوا فيما قام لفعله هل هو أول الصلاة، أم آخرها؟

فعند الحنفية⁽¹⁾، ورواية عن مالك⁽²⁾، والحنابلة⁽³⁾ أن ما يقضيه المأموم هو أول صلاته؛ استدلالاً بقول النبي ﷺ: (وما فاتكم فاقضوا)⁽⁴⁾.

وعند الشافعية هو آخر صلاته⁽⁵⁾؛ استدلالاً بقول النبي ﷺ: (وما فاتكم فأتموا).

والصحيح ما ذهب إليه الشافعية؛ لما يلي:

أولاً: أن رواية (فأتموا) أكثر وأحفظ من رواية (فاقضوا).

ثانياً: أن القضاء محمول على الفعل، لا القضاء المعروف في الاصطلاح؛ لأن هذا اصطلاح متأخر للفقهاء، والعرب تطلق القضاء بمعنى الفعل،⁽⁶⁾.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

لم أجد نصاً لأحد في حمل الأمر هنا على الوجوب والاستحباب، والظاهر أنه محمول على الوجوب؛ لما يلي:

-
- (1) السرخسي، المبسوط، (1/190).
 - (2) ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (1/214).
 - (3) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، (1/263).
 - (4) سنن النسائي، كتاب الإمامة، باب السعي إلى الصلاة، (2/114)، رقم الحديث 861.
 - (5) الأزهرى، حاشية الجمل على شرح المنهج، (1/583).
 - (6) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب، (4/221).

أ- أن الأصل في الأوامر حملها على الوجوب ما لم تكن هناك قرينة مانعة من حملها على الوجوب، ولا قرينة هنا.

ب- أن الإنسان مأمور بأداء الصلاة تامة كاملة، ومن فاته بعض الصلاة لم يؤدها تامة كاملة، فيجب عليه القيام لإتمامها، والله أعلم.

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائتين.

عن عبد الله بن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم، ألا إنها العشاء، وهم يعتمدون بالإبل).

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائتين.

عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء، فإنها في كتاب الله العشاء، وإنها تعتم بحلاب الإبل)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا تغلبنكم الأعراب).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارة:

تسمية العشاء بالعتمة.

ورد في هذا الحديث النهي عن تسمية العشاء بالعتمة، بينما في حديث آخر يقول النبي ﷺ: (لو يعلمون ما في العتمة والفجر)⁽²⁾.

فاختلف الناس في حكم تسمية العشاء بالعتمة:

فعند المالكية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾ أن ذلك مكروه.

أما الحنابلة، فقالوا: لا تستحب تسميتها بالعتمة، لكن إن سماها بذلك جاز⁽¹⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها، (445/1)، رقم الحديث 644.

(2) علقه البخاري بصيغة الجزم، كتاب مواقيت الصلاة. باب ذكر العشاء والعتمة، ومن رآه واسعاً، (117/1).

(3) الخطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (397/1).

(4) العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، (31/2).

وقالت طائفة: النهي إنما هو من غلبة الأعراب على اسم العشاء بحيث يهجر بالكلية كما دل عليه قوله: (لا يغلبنكم) فأما إذا سميت بالعشاء تسمية غالبية على العتمة لم يمتنع أن يسمى بالعتمة أحياناً، وهذا أظهر الأقوال.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

النهي محمول على الكراهة.

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائتين.

عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ، قال: (لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس، ولا عند غروبها).

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائتين.

عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس، ولا غروبها، فإنها تطلع بقرني الشيطان).

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائتين.

عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا بدا حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تبرز، وإذا غاب حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تغيب).

الحديث السادس والثلاثون بعد المائتين.

عن عائشة: قال رسول الله ﷺ: (لا تتحروا طلوع الشمس، ولا غروبها فتصلوا عند ذلك)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا يتحرى أحدكم) (لا تحروا) (فأخروا الصلاة) (لا تتحروا).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

(1) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، وباب لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها، (1/567، 568، 571)، رقم الحديث 828، 829، 833.

الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها.

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للإنسان أن يصلي نافلة مطلقة لا سبب لها في هذين الوقتين ⁽¹⁾ واختلفوا في حكم قضاء الفرائض، وإيقاع النوافل التي لها سبب:

فذهبت الحنفية ⁽²⁾، إلى تحريم قضاء الفرائض، وإيقاع النوافل التي لها سبب في هذه الأوقات.

وذهبت المالكية ⁽³⁾، والحنابلة ⁽⁴⁾ إلى جواز قضاء الفرائض، دون إيقاع النوافل التي لها سبب.

وذهبت الشافعية إلى جواز فعلها كلها فيها ⁽⁵⁾.

احتجت الحنفية بعموم أحاديث النهي عن الصلاة؛ فلفظ (الصلاة) في الحديث يعم كل صلاة، فلا يجوز إيقاع شيء من الصلوات في هذه الأوقات.

وخصص المالكية والحنابلة قضاء الفرائض فيها بحديث: (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها) ⁽⁶⁾.

واحتجت الشافعية على جواز فعل ذوات الأسباب بحديث أم سلمة أن النبي ﷺ صلى ركعتين بعد العصر، فلما انصرفت قال: (يا بنت أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر، وإنه أتاني ناس من عبد القيس، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر، فهما هاتان) ⁽⁷⁾.

(1) البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، ط 2، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ - 1983م)، (325/3).

(2) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق (86/1)، لا يجوز قضاء الفرائض عند الحنفية في الأوقات الثلاثة: عند طلوع الشمس، وعند توسطها، وغروبها، إلا عصر يومه فتباح عند اصفرار الشمس.

(3) ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (195/1).

(4) الرحيباني، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (594/1).

(5) النووي، المجموع شرح المذهب، (168/4).

(6) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، (122/1)، رقم الحديث 597.

(7) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب، (69/2)، رقم الحديث 1233.

والصحيح ما ذهب إليه الشافعية⁽¹⁾، وذلك أن عموم الأمر بالصلوات ذوات الأسباب كتحية المسجد محفوظ من التخصيص، بخلاف عموم النهي عن الصلاة في أوقات النهي، فقد خص منه صور متعددة، منها:

قضاء الفرائض، وركعتا الطوائف، والمعادة مع إمام الحي، والعام المحفوظ مقدم على العام المخصوص⁽²⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

النهي محمول على التحريم⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، (266/2).

(2) قال الطوفي: (يرجح المجزئ على عموميه، على المخصوص). الطوفي، شرح مختصر الروضة، (706/3).

(3) ينظر: العراقي، طرح الثريب في شرح التقريب، (189/2).

الحديث السابع والثلاثون بعد المائتين.

عن أبي هريرة ع قال: قال رسول الله ع: (لا يصم أحدكم يوم الجمعة، إلا أن يصوم قبله، أو يصوم بعده).

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائتين.

عن أبي هريرة ع عن النبي ع قال: (لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا يصم) (لا تختصوا).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

إفراد يوم الجمعة بصيام.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم إفراد يوم الجمعة بصيام.

فذهبت الحنفية⁽²⁾، والشافعية⁽³⁾، والحنابلة⁽⁴⁾ إلى كراهيته؛ لنص الحديث.

وذهب الإمام مالك⁽⁵⁾ إلى عدم كراهيته.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لصحة استدلالهم بالحديث، ولعل مالكا لم يبلغه الحديث،

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً، (801/2)، رقم الحديث 1144.

(2) الشرنبلالي، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، (237).

(3) النووي، المجموع شرح المذهب، (436/6).

(4) ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، (52/3).

(5) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (72/2).

فلم يعمل به⁽¹⁾.

المسألة الثانية:

تخصيص ليلة الجمعة بصلاة.

قال النووي: (هذا متفق على كراهيته)⁽²⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

النهي عن أفراد يوم الجمعة بصيام محمول على الكراهة عند الجمهور، أما تخصيص ليلة الجمعة بصلاة فهو متفق على كراهيته.

(1) ينظر: ، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (3061/5).

(2) النووي، المصدر السابق، (3062/5).

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائتين.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله ﷺ: (لا تلبسوا القمص، ولا العمام، ولا السراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد النعلين، فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس).

الحديث الأربعون بعد المائتين.

عن سالم، عن أبيه ٢٠ قال: سئل النبي ﷺ: ما يلبس المحرم؟ قال: (لا يلبس المحرم القميص، ولا العمامة، ولا البرنس، ولا السراويل، ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران ولا الخفين، إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما، حتى يكونا أسفل من الكعبين).

الحديث الحادي والأربعون بعد المائتين.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو ورس) وقال: (من لم يجد نعلين، فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين).

الحديث الثاني والأربعون بعد المائتين.

عن جابر ٢١ قال: قال رسول الله ﷺ: (من لم يجد نعلين، فليلبس خفين ومن لم يجد إزاراً، فليلبس سراويل).

الحديث الثالث والأربعون بعد المائتين.

عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه ٢٢ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو بالجرعانة، عليه جبة وعليها خلوق - أو قال أثر صفرة - فقال: كيف تأمرني أن أصنع في عمري؟ قال: وأنزل على النبي ﷺ الوحي، فستر بثوب، وكان يعلى يقول: وددت أني أرى النبي ﷺ وقد نزل عليه الوحي، قال فقال: أيسرك أن تنظر إلى النبي ﷺ وقد أنزل عليه الوحي؟ قال: فرفع عمر طرف الثوب، فنظرت إليه له غطيطة، - قال وأحسبه قال - كغطيطة البكر، قال فلما سري عنه قال:

(أين السائل عن العمرة؟ اغسل عنك أثر الصفرة - أو قال أثر الخلق - واخلع عنك جبتك، واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك).

الحديث الرابع والأربعون بعد المائتين.

عن صفوان بن يعلى، عن أبيه، قال: أتى النبي ﷺ رجل وهو بالجعرانة، وأنا عند النبي ﷺ وعليه مقطعات - يعني جبة - وهو متضمخ بالخلق، فقال: إني أحرمت بالعمرة وعلي هذا، وأنا متضمخ بالخلق فقال له النبي ﷺ: (ما كنت صانعا في حجك؟ قال: أنزع عني هذه الثياب، وأغسل عني هذا الخلق، فقال له النبي ﷺ: ما كنت صانعا في حجك، فاصنعه في عمرتك).

الحديث الخامس والأربعون بعد المائتين.

عن عطاء، أن صفوان بن يعلى بن أمية، أخبره أن يعلى كان يقول لعمر بن الخطاب ؓ: ليتني أرى نبي الله ﷺ حين يترل عليه، فلما كان النبي ﷺ بالجعرانة، وعلى النبي ﷺ ثوب قد أظلم به عليه، معه ناس من أصحابه، فيهم عمر، إذ جاءه رجل عليه جبة صوف، متضمخ بطيب، فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعدما تضمخ بطيب؟ فنظر إليه النبي ﷺ ساعة، ثم سكت، فجاءه الوحي، فأشار عمر بيده إلى يعلى بن أمية: تعال، فجاء يعلى، فأدخل رأسه، فإذا النبي ﷺ محمر الوجه، يغط ساعة، ثم سري عنه، فقال: (أين الذي سألتني عن العمرة آنفا؟ فالتمس الرجل، فجاء به، فقال النبي ﷺ: أما الطيب الذي بك، فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرتك، ما تصنع في حجك).

الحديث السادس والأربعون بعد المائتين.

عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه ؓ أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة، قد أهل بالعمرة، وهو مصفر لحيته ورأسه، وعليه جبة، فقال: يا رسول الله، إني أحرمت بعمرة، وأنا كما ترى، فقال: (انزع عنك الجبة، واغسل عنك الصفرة، وما كنت صانعا في حجك، فاصنعه في عمرتك).

الحديث السابع والأربعون بعد المائتين.

عن صفوان بن يعلى، عن أبيه ٢ قال: كنا مع رسول الله ﷺ فأتاه رجل عليه جبة بها أثر من خلوق، فقال يا رسول الله، إني أحرمت بعمره، فكيف أفعل؟ فسكت عنه، فلم يرجع إليه، وكان عمر يستره إذا أنزل عليه الوحي، يظله، فقلت لعمر ٢: إني أحب، إذا أنزل عليه الوحي، أن أدخل رأسي معه في الثوب، فلما أنزل عليه، خمره عمر ٢ بالثوب، فجئته فأدخلت رأسي معه في الثوب، فنظرت إليه، فلما سري عنه، قال: (أين السائل آنفا عن العمرة؟ فقام إليه الرجل، فقال: انزع عنك جبتك، واغسل أثر الخلوق الذي بك، وافعل في عمرتك، ما كنت فاعلا في حجك)⁽¹⁾.

الشاهد:

(لا تلبسوا) (لا يلبس) (فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين) (فليلبس سراويل) (اغسل) (اخلع) (اصنع).

الأحكام الفقهية المتضمنة في هذه العبارات:

المسألة الأولى:

لبس ما كان مخيطاً على قدر البدن أو قدر عضو منه ، ولبس ساتر للرأس، ولبس ساتر للرجل، والتطيب.

قال النووي - رحمه الله - في شرحه لهذا الحديث: (أجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم لبس شيء من هذه المذكورات، وأنه نهي بالقميص والسراويل على جميع ما في معناهما، وهو ما كان مخيطاً أو مخيطاً معمولاً على قدر البدن، أو قدر عضو منه، ونهي ﷺ بالعمائم والبرانس على كل ساتر للرأس مخيطاً كان أو غيرهما، ونهي بالخفاف على كل ساتر للرجل من مداس وجهجم وجورب وغيرها، وهذا كله حكم الرجال.

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه، (834/2 ، 835، 836، 837، 838)، رقم الحديث 1177، 1180.

ونبه ع بالورس والزعفران على ما في معناهما وهو الطيب⁽¹⁾.

قال ابن المنذر: (أجمعوا على أن للمرأة المحرمة، لبس القميص، والدروع، ، والسرراويل، والخمر، والخفاف)⁽²⁾.

أثر النهي في الحكم الفقهي:

النهي محمول على التحريم؛ حملاً له على الأصل.

المسألة الثانية:

لبس الخفاف لمن لم يجد النعلين.

اختلف العلماء -رحمهم الله- فيمن لم يجد النعال، هل يلبس الخفين ويقطعهما من أسفل الكعبين؟ أم لا يقطع؟ على قولين:

القول الأول: أنه يقطع الخف من أسفل الكعبين ثم يلبسهما، وهو مذهب الحنفية⁽³⁾، والمالكية⁽⁴⁾، والشافعية⁽⁵⁾.

القول الثاني: أنه يلبسهما من غير قطع، وهو مذهب الحنابلة⁽⁶⁾.

الأدلة:

استدل الجمهور بحديث ابن عمر، وفيه: (من لم يجد نعلين، فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين).

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (5/3166).

(2) ابن المنذر، الإجماع، (53).

(3) المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدى، (1/136).

(4) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (2/56).

(5) النووي، المجموع شرح المذهب، (7/258).

(6) ابن قدامة، المغني، (3/281).

ففيه إباحة لبس الخفين لمن لم يجد النعال بعد قطعهما من أسفل الكعبين.

أما الحنابلة فاستدلوا بحديث جابر: (من لم يجد نعلين، فليلبس خفين ومن لم يجد إزاراً، فليلبس سراويل).

وليس فيه الأمر بالقطع من أسفل الكعبين.

وبحديث ابن عباس أنه سمع النبي ﷺ يقول بعرفات: (من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين)⁽¹⁾.

فهذا الحديث كان بعرفات متأخراً عن حديث ابن عمر، فيكون ناسخاً له⁽²⁾.

الترجيح:

الصحيح ما ذهب إليه الحنابلة؛ وذلك لما يلي⁽³⁾:

أولاً: لصحة استدلال الحنابلة بحديث ابن عباس ؓ، وكونه متأخراً عن حديث ابن عمر.

ثانياً: أنه لا يمكن حمل مطلق حديث ابن عباس على التقييد في حديث ابن عمر⁽⁴⁾؛ لأنه يلزم حينئذ تأخير البيان عن وقت الحاجة، إذ الحاضرون بعرفات أكثر ممن كانوا حاضرين مع النبي ﷺ بالمدينة، وكثير منهم إذا رجعوا إلى ديارهم ربما لا يلتقون بالنبي ﷺ مرة أخرى.

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

(1) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين، (3/16)، رقم الحديث 1841.

(2) ابن قدامة، المغني، (3/282).

(3) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (21/195).

(4) من شروط حمل المطلق على المقيد: أن لا يستلزم حمل المطلق على المقيد تأخير البيان عن وقت الحاجة. ينظر: الصاعدي،

حمد بن حمدي، المطلق والمقيد، ط1، (السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

1423هـ-2003م)، (201).

الأمر في قوله: (فليلبس) محمول على الإباحة⁽¹⁾؛ لأنه أمر بعد حظر، وهو يحمل على ما كان عليه حكمه قبل الحظر، وحكم لبس الخفين قبل الحظر الإباحة، فيحمل عليها.

المسألة الثالثة:

لبس السراويل لمن لم يجد الإزار.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم لبس السراويل لمن لم يجد الإزار على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن لبس السراويل افتدى إلا أن يلبسها بعد فتقها سوى موضع التكة؛ لأنها بذلك تكون مثل الإزار، قياساً على لبس الخفين بعد قطعهما من أسفل الكعبين ليشبه النعلين، وهو مذهب الحنفية⁽²⁾.

القول الثاني: أنه لا يلبس السراويل، وإن لبسها افتدى، وهو مذهب المالكية⁽³⁾.

القول الثاني: أنه يلبس السراويل إلى أن يجد ما يتزر به ولا فدية عليه، وهو مذهب الشافعية⁽⁴⁾ والحنابلة⁽⁵⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة؛ لنص حديث ابن عباس (من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل).

أثر الأمر في الحكم الفقهي:

الأمر في قوله (فليلبس) محمول على الإباحة؛ لأنه أمر بعد حظر.

(1) ينظر: ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام، (53/2).

(2) السرخسي، المبسوط، (126/4).

(3) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (91/2).

(4) الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، (381/1).

(5) الزركشي، شرح مختصر الخرقي، (111/3).

الحديث الثامن والأربعون بعد المائتين.

عن ابن عباس قال: كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال رسول الله ﷺ: (لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت).

الحديث التاسع والأربعون بعد المائتين.

عن عائشة قالت: حاضت صفية بنت حيي بعد ما أفاضت، قالت عائشة: فذكرت حيضتها لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: (أحباستنا هي؟) قالت: فقلت: يا رسول الله، إنها قد كانت أفاضت وطافت بالبيت، ثم حاضت بعد الإفاضة، فقال رسول الله ﷺ: فلتنفر).

الحديث الخمسون بعد المائتين.

عن عائشة، أنها قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، إن صفية بنت حيي قد حاضت، فقال رسول الله ﷺ: (لعلها تحبسنا، ألم تكن قد طافت معكن بالبيت؟ قالوا: بلى، قال: فاخرجن).

الحديث الحادي والخمسون بعد المائتين.

عن عائشة، أن رسول الله ﷺ أراد من صفية بعض ما يريد الرجل من أهله، فقالوا: إنها حائض، يا رسول الله، قال: (وإنها لحابستنا؟ فقالوا: يا رسول الله، إنها قد زارت يوم النحر، قال: فلتنفر معكم).

الحديث الثاني والخمسون بعد المائتين.

عن عائشة، قالت: لما أراد النبي ﷺ أن ينفر، إذا صفية على باب خبائها كئيبة حزينة، فقال: (عقرى حلقي، إنك لحابستنا، ثم قال لها: أكنت أفضت يوم النحر؟ قالت: نعم، قال: فانفري)⁽¹⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع، وسقوطه عن الحائض، (963/2، 964، 965)، رقم الحديث 1327، 1329.

الشاهد:

(لا ينفرن) (فلتنفر) (فاخرجن) (فلتنفر معكم) (فانفري).

الحكم الفقهي المتضمن في هذه العبارات:

طواف الوداع للحاج الآفاقي.

اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم طواف الوداع على قولين:

القول الأول: وجوب طواف الوداع، وهو مذهب الحنفية ⁽¹⁾، وقول للشافعية ⁽²⁾، ومذهب الحنابلة ⁽³⁾؛ لنص الحديث.

القول الثاني: أنه مندوب، وهو قول المالكية؛ لأنه عمل يكون بعد استباحة وطء النساء أشبه التطوع الذي لا شيء على تاركه ⁽⁴⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لنص الحديث.

أما ما ذكره المالكية فهو قياس مقابل للنص، فهو فاسد الاعتبار.

أثر النهي والأمر على الحكم الفقهي:

النهي في قوله: (لا ينفرن) محمول على التحريم، والأمر في قوله: (فلتنفر) بالنسبة للحائض للإباحة؛ إذ هو وارد بعد نهي عن الخروج عن مكة بدون طواف.

(1) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (2/160).

(2) الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، (1/422).

(3) ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، (1/531).

(4) ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (1/406).

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث أحمد الله سبحانه وتعالى ، وأشكره على أن من علي بإتمام هذا العمل الذي خرجت منه بنتائج وفوائد يمكن أجزها في النقاط التالية:

أولاً: النتائج العامة:

1. اطلعت واستفدت من كثير من المراجع والكتب في مختلف العلوم والفنون.
2. ازددت يقيناً بشمولية الشريعة الإسلامية حيث لم يترك قضية من قضايا الإنسان إلا وبين حكم الله فيها.
3. أدركت عظم الجهد الذي بذله علماء المسلمين في تبصير الناس في دين الله ، حيث لا يملك الإنسان إلا أن يقف موقف إعجاب وتقدير أمام هذا الكم الهائل من المؤلفات التي ورثها علماء الإسلام ، وأن يدعو لهم بالمغفرة والرحمة وبلوغ أعلى درجات الجنان.
4. اختلاف العلماء -رحمهم الله - سبب لاتساع علم الشريعة ، ومن ثم رفع درجات طالب العلم كلما ازداد منه.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالبحث.

1. لا يشترط في الأمر لا علو ولا استعلاء.
2. للأمر صيغة موضوعة له، تدل عليه حقيقة بدون قرينة.
3. الصيغ الدالة على الأمر أربع، هي: افعل، لتفعل، اسم فعل الأمر، المصدر النائب عن فعله.
4. الأمر المجرد يفيد الوجوب، وهناك معان أخرى يصرف إليها الأمر في حال وجود القرينة الصارفة.
5. الأمر المطلق يقتضي فعل المأمور به على الفور.
6. الأمر إن قيد بالتكرار أو بعدمه حمل على ما قيد به، وإلا فالأمر المطلق لا يقتضي التكرار.
7. للنهي صيغة تخصه، وهي: لا تفعل.
8. النهي المجرد عن القرينة يفيد التحريم، وهناك معان أخرى يصرف إليها النهي في حال وجود القرينة الصارفة.
9. النهي إن كان عائداً لأمر خارج عن ذات الشيء فإنه لا يقتضي الفساد.

10. الأمر في الأحاديث -موضع الدراسة- محمول على الوجوب في المسائل التالية: إسباغ

الوضوء - إيصال الماء إلى جميع أجزاء أعضاء الوضوء - مخالفة المشركين - إعفاء اللحي -
 اتقاء التخلف في طريق الناس أو في ظلهم - غسل الإناء سبغاً من ولوغ الكلب - التتريب في
 غسل الإناء من ولوغ الكلب - غسل الذكر، والوضوء من خروج المذي - ترك الصلاة
 وقت الحيض - اغتسال الحائض بعد الحيض - صلاة المستحاضة - الوضوء من أكل لحوم
 الإبل - إجابة المؤذن - القراءة في الصلاة - الركوع - السجود- تكبيرة الإحرام -
 الطمأنينة في الصلاة - الاعتدال من الركوع - الجلسة بين السجدين - التشهد في الصلاة
 - إقامة الصفوف في الصلاة -الائتمار بالإمام وعدم مسابقتها - متابعة الإمام إن صلى
 جالساً - الصوم لرؤية هلال رمضان - قطع الاستجمار على وتر - غسل اليدين عند
 إدخالهما في الإناء إذا كان الإنسان قائماً من نوم الليل - الغسل من الاحتلام - الانتهاء عن
 رفع البصر إلى السماء في الصلاة - تخفيف الإمام في الصلاة من غير إخلال بالأركان
 والواجبات - سجود السهو - إتمام صوم من أكل أو شرب ناسياً.

11. الأمر في الأحاديث -موضع الدراسة- محمول على الاستحباب في المسائل التالية: إحفاء

الشارب - غسل الذكر، والوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، أو يعاود الجماع - تطيب
 موضع الدم بعد الغسل من الحيض - الصلاة على النبي ﷺ وسؤال الوسيلة له بعد الأذان -
 الدعاء بعد التشهد الأخير - التأمين بعد قراءة الفاتحة - تكبيرات الانتقال - التحميد -
 الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير - إذن الرجل لزوجته بشهود الجماعة إذا استأذنته -
 البدء بالعشاء قبل الصلاة إذا حضر الأكل - الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ قبل السلام -
 تأخير الصلاة في شدة الحر إلى وقت تنكسر فيه شدة حر الظهيرة - الوتر - ختم صلاة الليل
 بالوتر - أداء النافلة في البيوت - أداء تحية المسجد إذا دخل الرجل المسجد والإمام يخطب -
 صلاة الكسوف - تلقين المحتضر لا إله إلا الله - غسل الميت وتراً - البدء بالميامن ومواضع
 الوضوء في غسل الميت - وضع كافور في غسلة الميت الأخيرة - الإسراع بالجنائزة - قيام
 من مرت به جنازة وهو جالس - بقاء متبع الجنائزة قائماً حتى توضع - فسخ المفرد والقارن
 إذا لم يسق الهدي حجهما إلى عمرة- اغتسال المحرم - العمرة في رمضان - الاستنشاق في

الوضوء - الفورية في قضاء الفوائت - تحية المسجد - غسل الجمعة - أداء ركعتين أو أربع ركعات بعد صلاة الجمعة - صيام عاشوراء - تحري ليلة القدر للعمل الصالح.

12. الأمر في الأحاديث -موضع الدراسة- محمول على الإباحة في المسائل التالية: مباشرة

الحائض فيما دون الفرج - الاستمرار في الأكل والشرب بعد أذان الفجر الأول في رمضان - أكلة السحور - أكل المحرم مما صاده الحلال إن لم يكن المحرم أعانه، أو لم يكن صاده للمحرم - لبس الخفين لمن لم يجد نعلين في الحج - لبس السراويل لمن لم يجد الإزار في الحج.

13. الأمر في الأحاديث -موضع الدراسة- محمول على التخيير في مسألة: الصوم في السفر.

14. الأمر في الأحاديث -موضع الدراسة- منسوخ في مسألة: الوضوء مما مست النار.

15. الأمر في الأحاديث -موضع الدراسة- مدرج من كلام الراوي في مسألة: إطالة الغرة

والتحجيل في الوضوء.

16. النهي في الأحاديث -موضع الدراسة- محمول على التحريم في المسائل التالية: طواف

الحائض - استقبال القبلة أو استدبارها أثناء قضاء الحاجة - مس الذكر باليمين أثناء قضاء الحاجة - الاستنجاء باليمين - البول في الماء الدائم الذي لا يجري، والاغتسال فيه - النظر إلى عورات الناس - مضاجعة بالغين في ثوب واحد ولا حائل بينهما- كشف العورة - اتخاذ القبور مساجد - إتيان الكهان - لبس ما كان مخيطاً على قدر البدن، أو قدر عضو منه، ولبس ساتر للرأس، ولبس ساتر للرجل، والتطيب.

17. النهي في الأحاديث -موضع الدراسة- محمول على الكراهة التترهية في المسائل التالية:

التنفس في الإناء - إتيان من أكل الثوم أو البصل إلى المسجد- الإسراع في المشي عند الذهاب إلى المسجد - تسمية العشاء بالعتمة - أفراد يوم الجمعة بصيام، وتخصيص ليلته بقيام.

18. النهي في الأحاديث -موضع الدراسة- محمول على الإرشاد في مسألة: طهارة من شك في

الحدث وتيقن الطهارة.

الفهارس العلمية

وتحتوي على:

1- فهرس الآيات.

2- فهرس الأحاديث.

3- فهرس الأعلام.

4- فهرس المصادر والمراجع.

4- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

[illegible]

رقم الصفحة	الآية	م
48	ث ث ذ ذ	29
56	ظ ظ ژ ژ ژ ٹ ٹک	30
49	چ چ چ چ چ	31
47	ث ث ت	32
47	و و و	33
68	پ پ ر ر نا نا	34
71 ، 68	ژ ژ ژ ٹ	35
49	ئح ئم ئی ئی بج	36
43	ق ق ق ق ق چ چ	37
46	ط ط ط ط ط	38
47	چ چ چ چ چ چ	39
42	و و و و و و و و و	40
49	و و و و و و و و و	41
54	پ پ ر ر نا نا نا نا	42
43	ھ ھ ھ ھ ھ ھ	43
58	پ پ پ پ پ پ پ پ پ	44
46	چ چ چ چ چ چ	45
51 ، 43	ک ک ک ک ک ک ک ک ک	46
48	ط ط ط ط ط ط	47
48	ئو ئو	48
49	بج بج بج بج	49
47	ث ث ث ث ث ث ت	50
49	ظ ظ ژ ژ ژ ٹ ٹ	51
43	ی ی ی ی ی ی ی ی ی	52
62	پ پ پ پ پ پ پ پ پ	53
38	پ پ پ پ پ پ پ پ پ	54
69	و و و و و و و و و	55
55	گ گ گ گ گ گ گ گ گ	56
61	ط ط ط ط ط ط ط ط ط	57
46	ظ ظ ژ ژ ژ	58

رقم الصفحة

71

52

الآية

م
59. تى يى شج ثم شى شى
60. ثم نى نى نى نى نى

فهرس الأحاديث

م	الحديث	رقم الصفحة
1.	أئذنوا للنساء بالليل إلى المساجد	131
2.	ابدأ بيمينها، ومواضع الوضوء منها	154
3.	أبردوا عن الحر في الصلاة	137
4.	أتانا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس سعد بن عباد	129
5.	اتقوا اللعائين	85
6.	أتموا الركوع والسجود	113
7.	اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً	141
8.	اجعلوا حجتكم عمرة	52
9.	اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً	145
10.	أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى	79
11.	آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ إذا أمت قوماً، فأخف بهم الصلاة	215
12.	إذا اتبعتم جنازة، فلا تجلسوا حتى توضع	158
13.	إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود، فليتوضأ	96
14.	إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة	241
15.	إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد	131
16.	إذا استأذنكم نساءكم إلى المساجد	131
17.	إذا استجمر أحدكم فليستجمر وتراً	196
18.	إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاث مرات	196
19.	إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً	48
20.	إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء	206
21.	إذا اشتد الحر، فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم	137
22.	إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون	261

م	الحديث	رقم الصفحة
23.	إذا أم أحدكم الناس، فليخفف	214
24.	إذا أمن الإمام فأمنوا	119
25.	إذا بدا حاجب الشمس	267
26.	إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع	135
27.	إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخريه	196
28.	إذا ثوب بالصلاة فلا يسع إليها أحدكم	261
29.	إذا ثوب للصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون	261
30.	إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل	60
31.	إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، وقد خرج الإمام، فليصل ركعتين	147
32.	إذا جلس أحدكم على حاجته	241
33.	إذا حضر العشاء، وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعشاء	133
34.	إذا دخل أحدكم الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه	244
35.	إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين	224
36.	إذا دخل أحدكم المسجد، فليقل	223
37.	إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل	209
38.	إذا رأى أحدكم الجنازة، فإن لم يكن ماشياً معها، فليقم	158
39.	إذا رأيت الجنازة، فقوموا لها	158
40.	إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي	110
41.	إذا سمعتم النداء، فقولوا مثل ما يقول المؤذن	110
42.	إذا شرب الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبع مرات	87
43.	إذا شك أحدكم في صلاته	217
44.	إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً	228
45.	إذا صلى أحدكم للناس فليخفف	214
46.	إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر، فليتعوذ بالله من أربع	135

م	الحديث	رقم الصفحة
47.	إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده	119
48.	إذا قرب العشاء، وحضرت الصلاة، فابدؤوا به	133
49.	إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده، فليجعل لبيته نصيباً من صلاته	145
50.	إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت، والإمام يخطب فقد لغوت	149
51.	إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه ينجي ربه	257
52.	إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه إذا صلى	257
53.	إذا كان الحر، فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم	137
54.	إذا كان اليوم الحار، فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم	137
55.	إذا ما قام أحدكم للناس فليخفف الصلاة	214
56.	إذا نودي بالأذان أدبر الشيطان له ضراط	214
57.	إذا نودي بالصلاة فأتوها وأنتم تمشون	261
58.	إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً	251
59.	إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات، وعفروه الثامنة في التراب	87
60.	إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه	87
61.	أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل	226
62.	ارجع إلى ثوبك فخذ، ولا تمشوا عراة	250
63.	ارجع فأحسن وضوءك	78
64.	ارجع فصل فإنك لم تصل	113
65.	اركبها بالمعروف، إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً	193
66.	أرى رؤياكم في العشر الأواخر، فاطلبوها في الوتر منها	235
67.	أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر	235
68.	استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم	120
69.	أسرعوا بالجنابة	157
70.	اشتكى رسول الله ﷺ فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه	119

م	الحديث	رقم الصفحة
71.	اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد	119
72.	اصنعوا كل شيء إلا النكاح	92
73.	اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان	237
74.	اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك	154
75.	اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه	177
76.	اغسلوه ولا تقربوه طيباً ولا تغطوا وجهه	178
77.	أقبلنا مهلين مع رسول الله ﷺ بحج مفرد	184
78.	أقيموا الركوع، والسجود	113
79.	امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي وصلي	101
80.	إن أحدكم، إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه	217
81.	إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به أنفسها	42
82.	إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء	203
83.	أن امرأة سألت النبي ﷺ كيف أغتسل عند الطهر	99
84.	إن أمتي ماتت وعليها صوم نذر، أفأصوم عنها	170
85.	إن بلالاً يؤذن بليل	166
86.	أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة، قد أهل بالعمرة	273
87.	أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل	141
88.	أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أأتوضأ من لحوم الغنم	107
89.	أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: ما يلبس المحرم من الثياب	272
90.	أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة	193
91.	إن ناساً منكم قد أروا أنها في السبع الأول	235
92.	إن هذا الحر من فيح جهنم، فأبردوا بالصلاة	137
93.	إن هذا يوم كان يصومه أهل الجاهلية، فمن أحب أن يصومه فليصمه	231
94.	إن هذه ليست بالحیضة ولكن هذا عرق فاغتسلي وصلي	101

م	الحديث	رقم الصفحة
95.	أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء	203
96.	إنما الإمام جنة، فإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً	120
97.	إنما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه	161
98.	إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا	120
99.	إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي	101
100.	إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة	101
101.	أنه ذكر عند رسول الله ﷺ يوم عاشوراء	231
102.	إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل	253
103.	إني تصدقت على أُمي بجمارية، وإنها ماتت	170
104.	أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج	185
105.	أهلي بالحج، واشترطي	180
106.	أوتروا قبل أن تصبحوا	141
107.	بيننا النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، إذ جاء رجل	147
108.	بيننا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل	256
109.	تأمرني يا رسول الله؟ قال: إنما أنا شافع	52
110.	تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر	235
111.	تسحروا، فإن في السحور بركة	168
112.	توضؤوا مما مست النار	106
113.	توضأ كما أمرك الله	201
114.	توضأ واغسل ذكرك، ثم نم	96
115.	توضأ وانضح فرجك	94
116.	جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو بالجمرة عليه جبة وعليها خلوق	272
117.	جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس	143
118.	جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ يخطب	147

م	الحديث	رقم الصفحة
119.	جزوا الشوارب، وأرخوا اللحى خالفوا الجوس	79
120.	حاضت صفية بنت حيي بعد ما أفاضت	279
121.	حجي واشترطي	180
122.	خالفوا المشركين أحفوا الشوارب، وأوفوا اللحى	79
123.	خرج علينا رسول الله ﷺ فقلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك	129
124.	خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا الحج	183
125.	خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالقاحه، فمنا المحرم ومنا غير المحرم	174
126.	خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمره	182
127.	خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نذكر إلا الحج	184
128.	خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ يصلي	151
129.	ذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعشاء	134
130.	رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا	162
131.	سئل النبي ﷺ: ما يلبس المحرم	272
132.	سأل حمزة بن عمرو الأسلمي رسول الله ﷺ عن الصيام في السفر	169
133.	سألت امرأة النبي ﷺ كيف تغتسل من حيضتها	99
134.	سألت امرأة رسول الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل	209
135.	سقط النبي ﷺ عن فرس، فجحش شقه الأيمن	119
136.	سوا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة	121
137.	الشهر تسع وعشرون، فإذا رأيتم الهلال فصوموا	161
138.	الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا	161
139.	صلاتكن في بيوتكن خير من صلاتكن في دوركن	132
140.	صلوا في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورا	145
141.	صلوا قبل صلاة المغرب	63
142.	صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم فلما قضى الصلاة أقبل علينا بوجهه	120

م	الحديث	رقم الصفحة
143.	صليت مع أبي موسى الأشعري صلاة فلما كان عند القعدة	118
144.	الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم	44
145.	فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم	44
146.	فإن عمرة فيه تعدل حجة	192
147.	الفطرة خمس	82
148.	فلتغتسل يا أم سليم، إذا رأيت ذاك	209
149.	قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك	129
150.	كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار	107
151.	كان رسول الله ﷺ يجاور في العشر التي في وسط الشهر	236
152.	كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر	110
153.	كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أربعاً	228
154.	كان يوم عاشوراء يوماً تعظمه اليهود، وتتخذة عيداً	231
155.	كفن أحدكم أخاه، فليحسن كفنه	230
156.	كل مما يليك	46
157.	كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل	50
158.	كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله ﷺ: السلام على الله	118
159.	لا تبادروا الإمام إذا كبر فكبروا	120
160.	لا تبل في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تغتسل منه	246
161.	لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس، ولا غروبها	267
162.	لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي	270
163.	لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه	161
164.	لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم	265
165.	لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء	265
166.	لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين	162

م	الحديث	رقم الصفحة
167.	لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد، إذا استأذنوكم	131
168.	لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل	131
169.	لا تمنعوا إماء الله مساجد الله	131
170.	لا تمنعوا نساءكم المساجد	131
171.	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه	246
172.	لا يتحرى أحدكم فيصل في عند طلوع الشمس	267
173.	لا يصم أحدكم يوم الجمعة	270
174.	لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب	246
175.	لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول	244
176.	لا يمشي أحدكم في نعل واحدة ليحفهما جميعاً أو لينعلهما جميعاً	71
177.	لا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً	251
178.	لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة	248
179.	لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت	279
180.	لتأخذوا مناسككم	239
181.	لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم	121
182.	لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد	253
183.	لقنوا موتاكم لا إله إلا الله	153
184.	لما أراد النبي ﷺ أن ينفر، إذا صفية على باب خبائها كئيبة حزينة	279
185.	لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة	52
186.	ليتوضأ ثم لينم، حتى يغتسل إذا شاء	96
187.	لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة	213
188.	ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس	113
189.	مر رسول الله ﷺ برجل يسوق بدنة	193
190.	من أتى كاهناً فصدقه بما يقول	256

م	الحديث	رقم الصفحة
191.	من أراد منكم أن يهل بحج وعمره	183
192.	من أطاع أميري فقد أطاعني	44
193.	من أكل من هذه البقلة فلا يقربن مساجدنا	259
194.	من ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فإنها نعمة تركها	44
195.	من ترك ثلاث جمع تهاوناً بها طبع الله على قلبه	45
196.	من توضأ فليستثر ومن استجمر فليوتر	196
197.	من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل	60
198.	من جاء منكم الجمعة، فليغتسل	226
199.	من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله	141
200.	من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً	45
201.	من كان ملتمسها فليلتمسها في العشر الأواخر	235
202.	من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها	221
203.	من نسي وهو صائم، فأكل أو شرب	233
204.	نطلق أبي مع رسول الله ﷺ عام الحديبية، فأحرم أصحابه ولم يحرم	174
205.	نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل	44
206.	نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو ورس	272
207.	نهى رسول الله ﷺ، عن أكل البصل والكراث	259
208.	هذا الربا فردوه	73
209.	ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء	76
210.	يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك؟	211
211.	يا أيها الناس إن منكم منفرين	214
212.	يا رسول الله، إن أبي شيخ كبير، عليه فريضة الله في الحج	195

فهرس الأعلام

م	اسم العلم	رقم الصفحة
1.	إبراهيم بن محمد الفقيه	28
2.	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الإسفرائيني	33
3.	إبراهيم بن موسى الفراء	26
4.	أبو حاتم الرازي	28
5.	أحمد بن حنبل	27
6.	أحمد بن سلمة	28
7.	أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي	24
8.	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني	33
9.	إسحاق بن راهويه	26
10.	إسماعيل بن أبي أويس	26
11.	حرملة بن يحيى التجيبي	27
12.	الخليل بن أحمد الفراهيدي	38
13.	دريد بن الصمة	40
14.	عبدالرحمن بن محمد بن الحسن ابن عساكر	29
15.	عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي	32
16.	عبدالله بن مسلمة القعنبي	26
17.	عبدالمالك ابن الشيخ أبي محمد الجويني	33
18.	عمرو بن عثمان الفارسي سيويه	40
19.	عيسى بن حماد	27
20.	قتيبة بن سعيد	26
21.	محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي	29
22.	محمد بن إسحاق السراج	28

م	اسم العلم	رقم الصفحة
23.	محمد بن إسحاق بن خزيمة	28
24.	محمد بن جمعة بن خلف أبو قريش الحافظ	29
25.	محمد بن ربح	27
26.	محمد بن عبد الوهاب الفراء	24
27.	محمد بن عمرو بن زنيج	26
28.	محمد بن عيسى الترمذي	28
29.	محمد بن مخلد	28
30.	محمد بن مهران الجمال	26
31.	محمد بن يحيى الذهلي	25
32.	موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة	39
33.	يحيى بن شرف النووي	27
34.	يحيى بن يحيى النيسابوري	26
35.	يعقوب بن إسحاق أبو عوانة الإسفرائيني	28

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الأزهرى، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل، (بيروت: دار الفكر).
3. الأزهرى، محمد بن أحمد أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب ، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي 2001م).
4. الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم ، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، (بيروت: دار الكتب العلمية 1420هـ - 1999م).
5. الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعيّ، التمهيد في تخرّيج الفروع على الأصول، تحقيق: د.محمد حسن هيتو، ط 1، (بيروت : مؤسسة الرسالة، 1400هـ).
6. الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقا، ط1، (السعودية: دار المدني، 1406هـ - 1986م).
7. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط7، (مصر: دار المعارف، 1993م).
8. الألباني، محمد بن ناصر الدين بن الحاج، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، (بيروت : المكتب الإسلامي).
9. الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخرّيج أحاديث منار السبيل، ط2، (بيروت: المكتب الإسلامي 1405هـ - 1985م).
10. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، صحيح الجامع الصغير وزيادته، (بيروت : المكتب الإسلامي).
11. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ط1، (الرياض: مكتبة المعارف، 1412هـ - 1992م).
12. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج، صحيح الترغيب والترهيب، ط 5، (الرياض: مكتبة المعارف).

13. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج، ضعيف سنن أبي داود ، ط1، (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، 1423هـ).
14. الألباني، محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، صحيح أبي داود، (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع).
15. الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، غاية الوصول في شرح لب الأصول، (مصر: دار الكتب العربية الكبرى).
16. الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، (الناشر: دار الكتاب الإسلامي).
17. الأنصاري، عبدالعلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرحموت على مسلم الثبوت، مطبوع بهامش المستصفى للغزالي، ط 2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ).
18. الآمدي، علي بن محمد أبو الحسن، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: د. سيد الجميلي، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ).
19. ابن أمير الحاج، التقرير والتحري، (بيروت: دار الفكر 1417هـ - 1996م).
20. الباكستاني، زكريا ابن غلام قادر، أصول الفقه على منهج أهل الحديث، ط 1، (دار الخراز 1423هـ - 2002م).
21. البابري، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي، العناية شرح الهداية، (بيروت: دار الفكر).
22. البجيري، سليمان بن محمد بن عمر المصري الشافعي، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، (بيروت: دار الفلّو، 1415هـ - 1995م).
23. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، (دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية، 1422هـ).
24. ابن بدران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالحسن التركي، ط 2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ).

25. أبو البركات، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد ابن تيمية الحراني، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط2، (الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ - 1984م).
26. البستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي الثقات، ط1، (الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، 1393هـ).
27. البصري، محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية 1403هـ).
28. ابن بطلال، علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، (الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ - 2003م).
29. البعلي، علي بن عباس الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، تحقيق: محمد حامد الفقي، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية 1375هـ - 1956م).
30. البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب العلمية).
31. البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف، ط2، (السعودية: دار ابن الجوزي، 1421هـ).
32. البغدادي، عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي، التلقين في الفقه المالكي، تحقيق: أبي أويس محمد بو خبزة الحسني، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ - 2004م).
33. البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، ط2، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ - 1983م).
34. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1407).

35. البلدحي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلبي، الاختيار لتعليل المختار، (القاهرة: مطبعة الحلبي، 1356هـ - 1937م).
36. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، دقائق أولي النهى، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1414هـ - 1993م).
37. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، كشف القناع عن متن الإقناع، (بيروت: دار الكتب العلمية).
38. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس الحنبلي، الروض المربع شرح زاد المستقنع، (بيروت: مؤسسة الرسالة).
39. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ، 2003م).
40. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، ط2، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، 1395هـ - 1975م).
41. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ - 1996م).
42. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم، (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ/1995م).
43. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي أبو العباس، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، ط7، (بيروت: دار عالم الكتب، 1419هـ - 1999م).
44. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، شرح عمدة الفقه (من أول كتاب الصلاة إلى آخر

- باب آداب المشي إلى الصلاة)، تحقيق: خالد بن علي المشيقح، ط1، (الرياض: دار العاصمة، 1418هـ - 1997م).
45. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني الحنبلي، المسائل والأجوبة، تحقيق: أبو عبدالله حسين بن عكاشة، ط1، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1425هـ - 2004م).
46. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، الفتاوى الكبرى، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ - 1987م).
47. ابن تيمية، الاختيارات الفقهية (مطبوع ضمن الفتاوى الكبرى المجلد الرابع)، جمعه: ابن اللحام، علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي، (بيروت: دار المعرفة، 1397هـ - 1978م).
48. الجرجاني، أبو أحمد بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ).
49. الجندي، خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين المالكي، مختصر خليل، تحقيق: أحمد جاد ط1، (القاهرة: دار الحديث، 1426هـ - 2005م).
50. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط4، (بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ - 1987م).
51. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: د. عبدالعظيم محمود الديب، ط4، (المنصورة: دار الوفاء 1418هـ).
52. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: أ. د/ عبد العظيم محمود الديب، ط1، (دار المنهاج، 1428هـ - 2007م).
53. الجيزاني، محمد بن حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ط3، (دار ابن الجوزي، 1422هـ).
54. الحاجة كوكب عبيد، فقه العبادات على المذهب المالكي، ط1، (دمشق: مطبعة

الإنشاء، 1406 هـ - 1986 م).

55. الحجاوي، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي، زاد المستقنع في اختصار المقنع، تحقيق: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسّكر، (الرياض: دار الوطن للنشر).

56. ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط1 (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404 هـ).

57. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، 1379 هـ).

58. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ - 1989 م).

59. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط1، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326).

60. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، (بيروت: دار الفكر).

61. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، (بيروت: دار الكتب العلمية).

62. الخطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي أبو عبد الله، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط3، (بيروت: دار الفكر 1412 هـ - 1992 م).

63. الحلبي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحنفي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، تحقيق: خليل عمران المنصور، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ - 1998 م).

64. الحرشي، محمد بن عبد الله المالكي، شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر).

65. الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، معالم السنن، ط1، (حلب: دار الكتب العلمية).

- المطبعة العلمية، 1351هـ - 1932م).
66. الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الحنبلي، الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994م).
67. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر).
68. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية).
69. الديان، ديبان بن محمد، الحيض والنفاس رواية ودراية، ط1، (دار أصداء المجتمع للنشر والتوزيع، 1419هـ).
70. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (بيروت: دار الفكر).
71. ابن دقيق العيد، محمد بن عبدالله بن وهب، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، (مطبعة السنة المحمدية).
72. الدمشقي، طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط1، (مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1416هـ).
73. الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ط1، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1413هـ).
74. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقوسي، ط9، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ).
75. الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م).
76. الرازي، محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، ط1، (الهند، حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1372هـ).

77. الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط1، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1400هـ).
78. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون 1415هـ - 1995م).
79. الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز، (بيروت: دار الفكر).
80. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلافي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، ومجدي بن عبد الخالق الشافعي وآخرون، ط1، (المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، 1417 هـ - 1996م).
81. الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، ط2، (بيروت: المكتب الإسلام ي، 1415هـ - 1994م).
82. ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (القاهرة: دار الحديث، 1425هـ - 2004م).
83. ابن رشد، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، البيان والتحصيل، تحقيق: د. محمد حي وآخرون، ط2، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408 هـ - 1988م).
84. الزبيدي، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي اليمني الحنفي، الجوهرة النيرة، ط1، (المطبعة الخيرية، 1322هـ).
85. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس، (دار الهداية).
86. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهرى، شرح موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، ط1، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1424هـ - 2003م).
87. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، البحر المحيط، تحقيق: الدكتور محمد محمد تامر،

- 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ).
88. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله، المنتور في القواعد الفقهية، ط2، (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية 1405هـ - 1985م).
89. الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، شرح مختصر الخرقى، ط1، (الرياض: دار العبيكان، 1413هـ - 1993م).
90. الزنجاني، محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، تخرىج الفروع على الأصول، تحقيق: د. محمد أديب صالح، ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1398هـ).
91. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي فخر الدين الزيلعي الحنفي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، ط1، (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية)، 1413هـ.
92. السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط2 (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ).
93. السبكي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الإبهاج في شرح المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ - 1995م).
94. سحنون، عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، المدونة، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994م).
95. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر، أصول السرخسي، (بيروت: دار المعرفة).
96. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، المبسوط، (بيروت: دار المعرفة، 1414هـ - 1993م).
97. السلمي، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام، الإمام في بيان أدلة الأحكام، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، (بيروت: دار البشائر الإسلامية 1407هـ).
98. السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، تحفة الفقهاء، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ - 1994م).

99. ابن السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ-1999م).
100. سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1، (بيروت: دار الجليل).
101. السيناوي، حسن بن عمر بن عبد الله المالكي، الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، ط 1، (تونس: مطبعة النهضة، 1928م).
102. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (دار طيبة).
103. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، طبقات الحفاظ، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ).
104. الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي، الأم، (بيروت: دار المعرف، 1410هـ-1990م).
105. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، الإمام، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد وآخرون، ط 1، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، (11/292).
106. الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ-1994م).
107. الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، (بيروت: دار الفكر).
108. الشرنبلالي، حسن بن عمار بن علي المصري الحنفي، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور، ط 1، (المكتبة العصرية، 1425هـ-2005م).
109. الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1415هـ - 1995م).

110. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني مذكرة في أصول الفقه، ط5، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2001 م).
111. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني، نثر الورود على مراقبي السعود، تحقيق: د. محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي، ط1، (دار المنارة للنشر والتوزيع، 1415 هـ).
112. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو اسحاق، المذهب في فقه الإمام الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية).
113. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، التنبيه في الفقه الشافعي، (عالم الكتب).
114. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، المعونة في الجدل، تحقيق: د. علي عبد العزيز العميريني، ط1، (الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي 1407 هـ).
115. الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (بيروت: دار المعرفة).
116. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابي، ط1، (مصر: دار الحديث، 1413 هـ - 1993 م).
117. الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية 1419 هـ).
118. شهاب الدين، عبدالرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، ط3، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده).
119. الصاعدي، حمد بن حمدي، المطلق والمقيد، ط1، (السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1423 هـ - 2003 م).
120. الصاوي، أحمد بن محمد الخلوئي، لغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، (دار المعارف).
121. الصديقي، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الشافعي، دليل الفالحين

- لطرق رياض الصالحين، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط4، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 1425 هـ - 2004 م).
122. ابن الصلاح، أبو عمرو، صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق بن عبدالله، (دار الغرب الإسلامي، 1404 هـ)، (1/64).
123. ابن الصلاح، أبو عمرو، عثمان بن عبدالرحمن، مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406 هـ - 1986 م).
124. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، سبل السلام، (القاهرة: دار الحديث).
125. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي ابن عبدالمجيد السلفي، ط2، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية).
126. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهير النجار ومحمد سيد جاد الحق، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1414 هـ - 1994 م).
127. الطحطاوي، أحمد بن محمد بن إسماعيل، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، تحقيق: محمد عبدالعزيز الخالدي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418 هـ - 1997 م).
128. الطوفي، سليمان بن عبد القوي، شرح مختصر الروضة، تحقيق: د/عبدالله عبدالمحسن التركي، ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419 هـ).
129. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، ط2، رد المختار على الدر المختار، (بيروت: دار الفلئ، 1412 هـ - 1992 م).
130. ابن عبدالبر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ).
131. ابن عبدالبر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي،

الكافي في فقه أهل المدينة، تحقيق: محمد محمد أحمد، ط 2، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، 1400هـ، 1980م).

132. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2000م).

133. ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، المحرر في الحديث، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، ط 3، 1421هـ - 2000م).

134. أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط 1، (حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1384هـ - 1964م).

135. العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، الأصول من علم الأصول، (دار ابن الجوزي، 1426هـ).

136. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تاريخ الثقات، ط 1، (دار الباز، 1405هـ).

137. العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، طرح الشريب في شرح التقريب، (المطبعة المصرية القديمة).

138. ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، الحصول في أصول الفقه، تحقيق: حسين علي اليدري، سعيد فودة، ط 1، (عمان: دار البيارق، 1420هـ - 1999م).

139. ابن عساكر، علي بن الحسن الشافعي، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمري، (بيروت: دار الفكر، 1995م).

140. العطار، حسن بن محمد بن محمود الشافعي، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (بيروت: دار الكتب العلمية).

141. العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف

الحق، الصديقي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ط 2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ).

142. العقل، ناصر عبدالكريم، من تشبه يقوم فهو منهم، (الرياض: دار الوطن، 1411هـ).

143. العكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط 1، (بيروت: دار ابن كثير، 1406هـ).

144. عlish، محمد بن أحمد بن محمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر 1409هـ - 1989م).

145. العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم اليمني الشافعي، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، ط 1، (جدة: دار المنهاج 1421 هـ - 2000 م).

146. العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين، شرح سنن أبي داود، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، (الرياض: مكتبة الرشد).

147. العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين، البناء شرح الهداية، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420 هـ - 2000 م).

148. الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد، المستصفى، ط 1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

149. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 2، (بيروت: دار الجيل، 1420 هـ - 1999 م).

150. الفراهيدي، الخليل ابن أحمد بن عمرو بن تميم، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال).

151. أبو الفضل، محمد بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي المكي، لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ - 1998 م).

152. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد الجماعيلي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قدامة، المغني، (مكتبة القاهرة، 1388 هـ - 1968 م).

153. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد الجماعيلي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة، 1414 هـ - 1994م).
154. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي، عمدة الفقه، تحقيق: أحمد محمد عزوز، (المكتبة العصرية، 1425 هـ - 2004م).
155. القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي، أنوار البروق في أنواء الفروق، تحقيق: خليل المنصور، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418 هـ - 1998م).
156. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس ابن عبدالرحمن المالكي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، (شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1393 هـ - 1973م).
157. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الذخيرة، تحقيق: محمد حجي وآخرون، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي 1994م).
158. القروي، محمد العربي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، (بيروت: دار الكتب العلمية).
159. القفال، محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي القفال الفارقي، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م).
160. قلعجي، محمد رواس، قنبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، ط2، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1408 هـ - 1988م).
161. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية 1411 هـ - 1991م).
162. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، (الرياض: مكتبة المعارف).

163. الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي، بدائع الصنائع، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ - 1986م).
164. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ).
165. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، (مكتبة المعارف)، (101/12).
166. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، (بيروت: مؤسسة الرسالة).
167. الكيا المراسي، علي بن محمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ).
168. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية).
169. الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري، الحاوي الكبير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1999م).
170. المباركفوري، محمد عبدالرحمن عبدالرحيم، تحفة الأحوذى، (بيروت: دار الكتب العلمية).
171. المبرد، محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1417هـ).
172. المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان، التحرير شرح التحرير، تحقيق: د. عبدالرحمن الجبري، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1421هـ - 2000م).
173. المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ط2، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
174. المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، الهداية في شرح بداية المبتدي،

- تحقيق: طلال يوسف، (بيروت: دار احياء التراث العربي).
175. المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل مختصر المزني - مطبوع ملحقاً بالجزء الثامن من كتاب الأم للشافعي-، (بيروت: دار المعرفة، 1410هـ-1990م).
176. المزني، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ).
177. ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو إسحاق، المبدع في شرح المقنع، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م).
178. ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي الفروع، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط 1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ - 2003م).
179. المقدسي، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، تحقيق: د. عبدالعزيز عبدالرحمن السعيد، ط 2، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، 1399هـ).
180. المقدسي، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين، العدة شرح العمدة، (القاهرة: دار الحديث، 1424هـ-2003م).
181. المقدسي، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، الشرح الكبير على متن المقنع، (بيروت: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع).
182. ملا، محمد بن فرامرز بن علي، درر الحكام شرح غرر الأحكام، (دار إحياء الكتب العربية).
183. المَلْطِي، يوسف بن موسى بن محمد، أبو المحاسن جمال الدين الحنفي، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، (بيروت: عالم الكتب).
184. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، ط1، (الرياض: دار طيبة، 1405هـ، 1985م).
185. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الإجماع، تحقيق: فؤاد

- عبد المنعم أحمد، ط1، (دار المسلم للنشر والتوزيع، 1425هـ / 2004م).
186. المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، فيض التقدير شرح الجامع الصغير، ط1، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1356هـ).
187. المنبجي، جمال الدين أبو محمد علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، ط2، (دمشق: دار القلم، الطبعة: الثانية، 1414هـ - 1994م).
188. المواق، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي المالكي، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط1، (بيروت: الناشر: دار الكتب العلمية، 1416هـ - 1994م).
189. ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، ط2، (مكتبة العبيكان، 1418هـ - 1997م).
190. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كثر الدقائق ، (دار الكتاب الإسلامي).
191. النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الصغرى، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط2، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1406هـ - 1986م).
192. النسابوري، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
193. النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم ابن مهنا شهاب الدين المالكي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، (بيروت: دار الفكر، 1415هـ - 1995م).
194. ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، إكمال الإكمال، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، ط1، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1410هـ).
195. النملة، د. عبد الكريم بن علي، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، ط1، (دار العاصمة، 1417هـ).

196. النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1420 هـ - 1999 م).
197. النووي، أبو زكريا، محيي الدين بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392 هـ).
198. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب، (بيروت: دار الفكر).
199. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، ط3، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1412 هـ، 1991 م).
200. النيسابوري، محمد بن إسحاق بن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي).
201. الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهرى، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، (دار الطلائع).
202. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، فتح القدير، (بيروت: دار الفكر).
203. الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1357 هـ - 1983 م).

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
8	ملخص البحث باللغة العربية
10	ملخص البحث باللغة الإنجليزية
12	الإهداء
13	الشكر والتقدير
14	المقدمة
15	أهمية الموضوع وأسباب اختياره
15	أهداف البحث
15	الدراسات السابقة
16	حدود هذا البحث
16	خطة البحث
19	المنهج المتبع في البحث
21	التمهيد: التعريف بالإمام مسلم، وبكتابه
22	المبحث الأول: التعريف بالإمام مسلم
23	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته
24	المطلب الثاني: نشأته، وطلبه للعلم
26	المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه
29	المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه
30	المطلب الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية
32	المبحث الثاني: التعريف بصحيح الإمام مسلم
33	المطلب الأول: اسم الكتاب، وعدد أحاديثه، ودرجتها
35	المطلب الثاني: الشروح والحواشي التي خدمت الكتاب
36	الباب الأول: دراسة أصوليه مختصرة للأمر والنهي
37	الفصل الأول: الأمر
38	المبحث الأول: تعريف الأمر لغة، واصطلاحاً

- المبحث الثاني: هل للأمر صيغة تخصه أم لا؟ ----- 41
- المبحث الثالث: صيغ الأمر ----- 43
- المبحث الرابع: معاني صيغ الأمر ----- 46
- المبحث الخامس: ماذا يفيد الأمر المجرد ----- 51
- المبحث السادس: هل الأمر المطلق يقتضي فعل المأمور به على الفور ----- 54
- المبحث السابع: هل الأمر المطلق يقتضي التكرار ----- 58
- المبحث الثامن: ما يصرف به الأمر عن الوجوب إلى غيره ----- 60
- الفصل الثاني: النهي ----- 64
- المبحث الأول: تعريف النهي لغة واصطلاحاً ----- 65
- المبحث الثاني: صيغة النهي ----- 66
- المبحث الثالث: المعاني التي تراد بالنهي، وعلى أيها يحمل النهي إن كان مجرداً
عن القرينة ----- 68
- المبحث الرابع: حالات النهي ----- 71
- المبحث الخامس: هل يصح الفعل عند انفكاك جهة النهي عن جهة الأمر ----- 72
- الباب الثاني: صيغ الأمر والنهي في أحاديث فقه العبادات وأثرها في توجيه الأحكام** ----- 74
- الفصل الأول: صيغ الأمر في الأحاديث وأثرها في توجيه الحكم الفقهي ----- 75
- المبحث الأول: ما ورد على صيغة فعل الأمر افعَل ----- 76
- مسألة إسباغ الوضوء ----- 76
- مسألة إيصال الماء إلى جميع أجزاء أعضاء الوضوء ----- 78
- مسألة مخالفة المشركين ----- 79
- مسألة إطفاء الشارب ----- 81
- مسألة إعفاء اللحي ----- 83
- مسألة اتقاء التخلي في الطريق والظلال ----- 85
- مسألة إراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب، وغسل الإناء ----- 87
- مسألة تعفير الإناء بالتراب إن ولغ فيه الكلب ----- 90
- مسألة مباشرة الحائض فيما دون الفرج ----- 92

- 94-----مسألة غسل الذكر والوضوء على من خرج منه المذي
- 96-----مسألة غسل الذكر والوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، أو يعاود الجماع
- 99-----مسألة تطيب موضع الدم بعد الغسل من الحيض
- 102-----مسألة ترك الصلاة وقت الحيض
- 103-----مسألة اغتسال الحائض بعد الحيض
- 103-----مسألة صلاة المستحاضة
- 103-----مسألة عمل المستحاضة بالعادة في معرفة أيام حيضها
- 106-----مسألة الوضوء مما مست النار
- 107-----مسألة الوضوء من أكل لحوم الإبل
- 110-----مسألة إجابة المؤذن
- 111-----مسألة الصلاة على النبي ρ بعد الأذان، وسؤال الوسيلة له
- 114-----مسألة القراءة في الصلاة، والركوع، والسجود
- 114-----مسألة تكبيرة الإحرام
- 116-----مسألة الطمأنينة في الصلاة
- 116-----مسألة الاعتدال من الركوع، والجلسة بين السجدين
- 122-----مسألة التشهد في الصلاة
- 123-----مسألة الدعاء بعد التشهد الأخير
- 124-----مسألة إقامة الصفوف
- 125-----مسألة التأمين
- 125-----مسألة تكبيرات الانتقال، والتحميد
- 126-----مسألة الائتمام بالإمام وعدم مسابقتها
- 126-----مسألة متابعة الإمام إن صلى جالساً
- 130-----مسألة الصلاة على النبي ρ في التشهد الأخير
- 132-----مسألة إذن الرجل لزوجته بشهود الجماعة إذا استأذنته
- 133-----مسألة البدء بالعشاء قبل الصلاة إذا حضر الأكل
- 135-----مسألة الدعاء بعد الصلاة على النبي ρ قبل السلام

- 139 مسألة تأخير الصلاة في شدة الحر إلى وقت تنكسر فيه شدة حر الظهيرة--
- 142 مسألة أداء الوتر-----
- 143 مسألة ختم صلاة الليل بالوتر-----
- 145 مسألة أداء النافلة في البيوت-----
- 148 مسألة أداء تحية المسجد إذا دخل الرجل المسجد والإمام يخطب-----
- 152 مسألة أداء صلاة الكسوف-----
- 153 مسألة تلقين المحتضر كلمة التوحيد-----
- 155 مسألة غسل الميت وترًا-----
- 155 مسألة وضع كافور في الغسلة الأخيرة-----
- 155 مسألة البدء بالميامن ومواضع الوضوء في غسل الميت-----
- 157 مسألة الإسراع بالجنائزة-----
- 159 مسألة قيام من مرت به الجنائزة وهو جالس-----
- 163 مسألة الصوم لرؤية الهلال-----
- 163 مسألة صيام يوم الشك، وتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين-----
- 166 مسألة الاستمرار في الأكل والشرب بعد أذان الفجر الأول من رمضان-----
- 168 مسألة حكم أكلة السحور-----
- 169 مسألة الصوم في السفر-----
- 170 مسألة الصوم عن الميت الذي مات وعليه صيام-----
- 171 مسألة الحج عن الميت الذي مات وعليه حج-----
- 175 مسألة أكل المحرم مما صاده الحلال-----
- 178 مسألة تجهيز الميت المحرم-----
- 181 مسألة الاشتراط في الإحرام-----
- 186 مسألة الإحرام بنسك من الأنساك الثلاثة-----
- 186 مسألة فسخ المفرد والقارن إذا لم يسق الهدي حجهما إلى عمرة-----
- 188 مسألة اغتسال المحرم-----
- 188 مسألة إدخال الحج على العمرة-----

- 188-----مسألة طواف الحائض-----
- 190-----مسألة هل لمن ساق معه الهدى أن يتحلل من حجه بعمره ثم يحرم بالحج-----
- 192-----مسألة حكم أداء العمرة في رمضان-----
- 194-----مسألة ركوب البدنة المهداة-----
- 195-----مسألة الحج عن الغير بسبب عجزه-----
- 197-----المبحث الثاني: ما ورد على صيغة الفعل المضارع المتصل بلام الأمر-----
- 198-----مسألة قطع الاستجمار على وتر-----
- 200-----مسألة حكم الاستنشاق في الوضوء-----
- 203-----مسألة حكم إطالة الغرة والتحجيل-----
- 206-----مسألة غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء بعد الاستيقاظ من النوم-----
- 210-----مسألة الغسل من الاحتلام-----
- 211-----مسألة التسييح لمن نابه شيء في الصلاة-----
- 213-----مسألة رفع البصر حال الصلاة إلى السماء-----
- 215-----مسألة تخفيف الإمام في الصلاة من غير إخلال بالأركان والواجبات-----
- 218-----مسألة حكم سجود السهو-----
- 219-----مسألة هل يبني الشاك على الأقل المستيقن أم يتحرى الصواب-----
- 221-----مسألة قضاء الفوائت فوراً لمن فاتته الصلاة لعذر-----
- 223-----مسألة ذكر دعاء دخول المسجد، والخروج منه-----
- 224-----مسألة حكم أداء تحية المسجد-----
- 226-----مسألة حكم غسل الجمعة-----
- 228-----مسألة حكم أداء ركعتين أو أربع ركعات بعد صلاة الجمعة-----
- 230-----مسألة حكم تحسين الكفن-----
- 232-----مسألة حكم صيام عاشوراء-----
- 233-----مسألة حكم إتمام صوم من أكل أو شرب ناسياً-----
- 238-----مسألة تحري ليلة القدر للعمل الصالح-----
- 239-----مسألة حكم الاقتداء بالنبي ﷺ في أفعال الحج-----

- 240-----الفصل الثانی: صیغۃ النہی فی الأحادیث وأثرها فی توجیہ الحکم الفقہی
- 241-----مسألة حکم استقبال القبلة أو استدبارها أثناء قضاء الحاجة
- 244-----مسألة حکم مس الذکر بالیمین أثناء التبول، والاستنجاء بالیمین
- 245-----مسألة حکم التنفس فی الإناء
- 246-----مسألة حکم البول فی الماء الدائم الذي لا یجری، والاعتسال فیہ
- 248-----مسألة حکم النظر إلى عورات الناس
- 249-----مسألة حکم مضاجعة بالغین فی ثوب واحد ولا حائل بینہما
- 250-----مسألة حکم كشف العورة
- 251-----مسألة من شك فی الحدث وتیقن الطهارة هل تلزمه الطهارة
- 253-----مسألة حکم بناء المساجد علی القبور
- 255-----مسألة حکم إتيان الکهان
- 257-----مسألة حکم البصاق فی المسجد وبصق المصلي فی قبلته وعن یمینہ
- 260-----مسألة حکم إتيان من أكل الثوم أو البصل إلى المسجد
- 262-----مسألة حکم الإسراع فی المشي عند الذهاب إلى المسجد
- 262-----مسألة حکم دخول المأموم مع الإمام فی الحال التي یجد علیها الإمام من صلاة
- 263-----مسألة إتمام ما سبقه المأموم من الصلاة
- 265-----مسألة حکم تسمية العشاء بالعتمة
- 268-----مسألة حکم الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها
- 270-----مسألة حکم أفراد يوم الجمعة بصيام
- 271-----مسألة حکم تخصيص ليلة الجمعة بصلاة
- 272-----مسألة حکم لبس المخیط، وساتر الرأس أو الرجل، والتطیب
- 275-----مسألة حکم لبس الخفاف لمن لم یجد النعلین
- 277-----مسألة حکم لبس السراويل لمن لم یجد الإزار
- 280-----مسألة حکم طواف الوداع للحاج الآفاقي
- 285-----الفهارس العلمیة
- 286-----فهرس الآیات

- 290 ----- فهرس الأحاديث
- 300 ----- فهرس الأعلام
- 303 ----- فهرس المصادر والمراجع
- 323 ----- فهرس الموضوعات

B